الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع

التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة

دراسة ميدانية حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع حضري

إعداد الطالبة:

- حنان حمادي

إشراف الأستاذ الدكتور:

- محمد بومخلوف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
حوريـــــة سعدو	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2	رئيسا
محمـــــد بومخلوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2	مشرفا ومقررا
سهـــام بن عاشور	أســـتاذ محاضر – أ-	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2	مناقـــشا
محمـــــد قدوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة التكوين المتواصل - الجزائر	مناقـــشا
مصطـفى بن رامي	أســـتاذ محاضر – أ-	جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج	مناقـــشا

السنـــة الجامعـــية: 2021-2022

شكر و تقدير

الحمد لله على توفيقه و جميل إحسانه و له الحمد على مننه
و جزيل عطائه
فالشكر لله أولا.
ثم جزيل الشكر و العرفان لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور
"محمد بومخلوف" بالإشراف على هذه الدراسة وعلى نصائحه و
توجيهاته القيمة و ملاحظاته السديدة، فأنتَ أهل للشكر و
التقدير فوجب علينا تقديرك، فلك منا كل الثناء و التقدير
الذي يساوي حجم العطاء اللامحدود ، ولك منا ألف تحية.

إهداء

إلى من ربياني في صغري والديّ

الكريمين ، أبي الذي كرّس وقته لأجلي وزرع في نفسي شيم الكرم وحب الخير والذي كان لي سندا وناصح طيلة هذه السنوات ، ولن أنسى في مقامي هذا نبع الحنان وزاد الأخلاق ودار الوقار ، والتي لطالما رافقني دعائها وكان سببا في نجاحي ، والتي حاكت سعادتي وأملي والتي خطّت أناملها أحلامي نحو النجاح

" أمي الحبيبة ". إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه الذين كانوا شغبا ثم سندا لي في حياتي.

إلى رفيق دربي زوجي العزيز محمد وفلذة كبدي لجين ومحمد فراس

و لمن فارقنا إلى دار الحق اللهم ارحمهم واجعلهم من أهل جنتك.

وفي الأخير إلى من ساعدني وساندني وعلى رأسهم أختي "أحلام شناق"، كما ، لا أنسى صديقاتي "تمرسيت فتيحة، جيماوي نتيجة، فرفار سامية، زرفة بولقواس، سميرة مشري، فاروق بولبير" اللاتي سعدت برفقتهنّ طيلة الدرب والأيّام التي عشناها بحلوها ومرّها ، راجية من الله عز وجلّ كل التوفيق لنا جميعا.

كما لا أنسى زميلي الأستاذ الدكتور "شوقي قاسمي" على الدعم الذي قدمه لي

دمت ذخرا للعلم والمعرفة

الفهارس

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	//
إهداء	//
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: بناء الموضوع والمنهج والمقاربة النظرية	
تمهيد	07
أولا: الإشكالية	08
ثانيا: مبررات اختيار الموضوع	11
1 - أسباب اختيار الموضوع	11
2- أهمية الدراسة	12
3- أهداف الدراسة	13
ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة	14
رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة	20
خامسا: عينة الدراسة بناء المنهج والأدوات	21
سادسا: الدراسات السابقة والمشابهة	23
سابعا: أدوات الدراسة	24
ثامنا: الدراسات السابقة والمشابهة	25
تاسعا: المقاربة النظرية للدراسة	43
خلاصة	50
الفصل الثاني: التنظيم الاجتماعي الحضري	
تمهيد:	52
أولا: مفهوم التنظيم الاجتماعي الحضري	53

ثانيا: أنواع التنظيمات الاجتماعية	56
ثالثا: سمات التنظيم الاجتماعي الحضري	62
رابعا: المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي	74
خامسا: الجماعات وأنماط المشاركة الحضرية	78
خلاصة	92
الفصل الثالث: المدينة والمجال الحضري	
تمهيد	94
أولا: المدينة	95
ثانيا: المجال الحضري	117
ثالثا: العوامل المتحكمة في تكوين المجال الحضري	123
رابعا: العلاقة بين مورفولوجية المدينة والمورفولوجية الحضرية	125
خلاصة	131
الفصل الرابع: المسار التاريخي لظاهرة الجريمة وأنواعها	
تمهيد	133
أولا: مفهوم الجريمة	134
ثانيا: المسار التاريخي لظاهرة الجريمة	142
ثالثا: أنواع الجرائم	145
رابعا: العوامل المؤدية للجريمة	153
خامسا: النظريات المفسرة للجريمة	162
خلاصة	177
الفصل الخامس: قراءة سوسيو حضرية للتوزيع الجغرافي للجريمة	
تمهيد	179

أولا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الإيكولوجية	180
ثانيا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاقتصادية	187
ثالثا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاجتماعية	195
خلاصة	199
الفصل السادس: المجال العام للدراسة الميدانية	
تمهيد:	201
أولا: التعريف بمدينة بسكرة	202
1. تقديم عام لولاية بسكرة	202
2. لمحة تاريخية عن ولاية بسكرة	202
3. الوسط الطبيعي لولاية بسكرة	213
4. السكان بولاية بسكرة	218
ثانيًا: بطاقة فنية لأحياء مدينة بسكرة	220
✓ بطاقة فنية لقطاع العالية الشمالية	220
✓ بطاقة فنية لقطاع سطر ملوك	226
✓ بطاقة فنية لقطاع المنطقة الغربية	229
خلاصة	233
الفصل السابـــع: تحليل وتفسير المعطيات الإحصائية ومقابلات الدراسة.	
تمهيد:	253
أولا: المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة	236

✓ إحصائيات الجريمة في ولاية بسكرة (الريف/ المدينة)	236
✓ قراءة وتحليل المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة	246
ثانيا: المقابلات	258
✓ عرض المقابلات	258
✓ التعليق على المقابلات	293
شبكة الملاحظة	296
خلاصة	302
الفصل الثامن: عرض وتحليل مقابلات (لقاء) الإخباريون	
تمهيد	**304**
أولاً: الإخباري الأول	**305**
ثانيًا: الإخباري الثاني	**314**
ثالثًا: الإخباري الثالث	**319**
رابعًا: تحليل مقابلات الإخباريون	**325**
خلاصة	**331**
النتائج العامة للدراسة ومناقشتها	
1. النتائج العامة	**333**
2.مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات	**334**
3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والمشابهة	**337**
4.الاستنتاج العام	**337**
الخاتمة	**340**

الملاحق س1-س15	**357**
الفهارس	**361**
الملخص	//

فهرس الجداول :

الجدول رقم(1): نسبة السكان الحضر لدول مختارة من العالم	**181**
الجدول (2) الجرائم بحسب أنواعها في مجتمع الريف والمدينة جرائم المجتمع الزراعي	**186**
جدول رقم (03): تطور الجريمة حسب طبيعة المكان بولاية بسكرة	**237**
جدول رقم (04): يوضح إحصائيات الجريمة بمدينة بسكرة ما بين (2018-2020)	**247**

فهرس الصور :

الصورة رقم: (01) توضح أزقة حي البخاري (لعطيلة)	298
الصورة رقم: (02) توضح أزقة حي الحفرة (حوزة الباي)	299
صورة رقم: (03) توضح أزقة حي طابق الكلب (العالية الشمالية)	301

فهرس الخرائط:

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لولاية بسكرة.	**212**
خريطة رقم:(02) توضح التخطيط الحضري لحي العالية الشمالية.	222
الخريطة رقم: (03) تمثل التخطيط الحضري المنطقة الغربية 1 (الكورس).	230

مقـــدمة

عاش المجتمع الجزائري تحولات على جميع الأصعدة تأثرت بها جل مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع أدت إلى حدوث خلل معياري، خاصة وأن الدراسات العديدة التي تناولت التغير الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتها ومجالاتها المكانية و الزمنية اتفقت جميعا على إن التغير سواء كان في النظام الاقتصادي، أو الثقافي، أو التكنولوجي، أو الديموغرافي للمجتمع فإنه ينعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتحدث بذلك تغيرات اجتماعية هامة في المجتمع قد تعمل على هدم أو التشكيك في بعض القيم السائدة كما تبرز العديد من القيم الجديدة التي تتعارض مع القيم القديمة، وعندما يفقد الضبط الاجتماعي قوته أو بعضا منها لإعادة التكييف والتوازن في المجتمع من جديد فغالبا ما يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى أنواع من التفكك والانحلال، فهذه التحولات والتغييرات المتداخلة فيما بينها أفرزت مجتمعا له طابعه الخاص وخصوصية مجتمعية على جميع المستويات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية... إذن فمن نتائج التغير الاجتماعي أن تتأثر تركيبة المجتمع، فالمجتمع مكون من مؤسسات وهذه المؤسسات متصل بعضها ببعض ويكمل بعضها الآخر فأي تغير يحدث لهذه المؤسسات أو بعضها يؤدي إلى الخلل في طبيعة العلاقة مع بعضها البعض.

إن الحديث عن موضوع الجريمة وأنماطها بالجزائر يفرض على الباحث الأخذ بعين الاعتبار فعل الجريمة وما يصاحب الفعل من نتائج جد وخيمة تكون دائما آثارها سلبية على الفرد والجماعة، فقد أصبح موضوع الجريمة اليوم في الجزائر من المواضيع التي فرضت نفسها في الساحة العلمية كمواضيع مهمة للدراسة العلمية وهذا يبدو واضحا من خلال ما تقدمه اليوم وتكشف عليه أجهزة الدولة من أرقام أقل ما يقال عنها أنها تعدت الخطوط الحمراء، فعلى سبيل المثال فقد أحصت مصالح الشرطة القضائية نسب مرتفعة في السنوات الأخيرة كالجرائم ضد الأشخاص، وحالات الضرب والجرح، والجرح المؤدي إلى الموت، وجرائم التهديد، والسرقة...الخ، وخطورة هذه

الجرائم ليست مرتبطة بالنسب العالية فقط فقد تعدت ذلك لتصل إلى حدود النوع والنمط الذي أصبح اليوم متقنن فيه وبطرق حديثة متطورة متماشية مع تطور المجتمع، من هذا المنطلق والمنطق سوف نقوم بعرض هذه الدراسة التي تتطرق إلى البحث في أهم الأنماط الإجرامية المرتكبة في الأوساط الحضرية في الجزائر.

وقد دأب الباحثون والعلماء في مختلف التخصصات والحقول المعرفية خلال دراستهم لظاهرة الجريمة محاولة البحث عن العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والجريمة وكذا بين الجريمة وعناصر المكان والتي تشمل الموقع والمناخ... وغيرها من الخصائص المكانية التي تؤثر في حدوث الجريمة أو تساعد على الفرص المتاحة والمناسبة لارتكاب المجرم لفعلته، بالإضافة إلى التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أفرزتها التغيرات الثقافية والاقتصادية بكيان ووظائف المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الضبط الاجتماعي كالآسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي، وعلى ما يبدوا فإن تنوع الجرائم واختلافا كما، و نوعا، وحجما قد يكون هو الآخر نتاجا لبعض التغيرات التي أصابت عمق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، فقد عجزت غالبية الأسر والمؤسسات التعليمية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، على الوفاء بإلتزاماتها بتوفير حياة طبيعية لأفرادها خاصة في الأحياء الفقيرة والهامشية.

فالمجتمع الجزائري بصفة عامة، والمجتمع البسكري بصفة خاصة يعاني من الجريمة مثله مثل بقية المجتمعات في العالم، بفعل التغيرات السريعة التي حدثت على صعيد المجال السياسي، و الاجتماعي، و الاقتصادي، ولقد حاولنا في اختيارنا للموضوع أن نسلط الضوء على الجوانب العلمية و السوسيولوجية له وأن نحدد الأبعاد التي تخدم أغراض البحث العلمي، حيث قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثمانية (08) فصول، الفصل الأول تناولنا فيه بناء الموضوع و المنهج والمقاربة النظرية وقد تضمن

هذا الفصل على الإشكالية والتساؤلات ومبررات اختيار الموضوع، كما تم فيه تحديد المفاهيم (التنظيم الاجتماعي، المجال الحضري، الجريمة، جغرافية الجريمة)، ثم تطرقنا إلى الإجراءات المنهجية وبناء المنهج والأدوات وعرض الدراسات السابقة و المشابهة، وأخيرا المقاربة النظرية للموضوع.

أما الفصل الثاني بعنوان التنظيم الاجتماعي الحضري، والذي تعرضنا فيه إلى مفهوم التنظيم الاجتماعي الحضري وأنواع التنظيمات الاجتماعية ثم سمات التنظيم الاجتماعي الحضري، وكذا المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي، وأخيرا الجماعات وأنماط المشاركة الحضرية، أما الفصل الثالث احتوى على المدينة والمجال الحضري، وتم فيه التطرق إلى كلا من مفهوم المدينة ونشأتها وتطورها، كذلك المجال الحضري مفهومه، أنواعه، والعوامل المتحكمة في تكوينه.

وبالنسبة للفصل الرابع بعنوان المسار التاريخي للجريمة، تضمن مفهوم الجريمة، ومسارها التاريخي، و أنواعها، مرورا بالعوامل المؤدية إلى حدوثها، وصولا للنظريات المفسرة لظاهرة الجريمة. و الفصل الخامس حاولنا فيه إعطاء قراءة سوسيو حضرية للتوزيع الجغرافي للجريمة. و اشتمل هذا الفصل على التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الايكولوجية، الاقتصادية و الاجتماعية، كذلك بالنسبة للفصل السادس تمّ فيه تحديد وتقديم عام لولاية بسكرة مع إعطاء بطاقة فنية لأحياء العالية الشمالية، سطر ملوك والمنطقة الحضرية الغربية (الكورس) باعتبارها بؤر لانتشار الجريمة وتوزعها من حيث التوزع المكاني والنوعي.

والفصل السابع تمّ التطرق فيه لتحليل وتفسير المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة، وكذلك عرض المقابلات التي أجريناها مع عمداء وخبراء الأمن بكل من مديرية الأمن لولاية بسكرة و مركز الأمن الحضري بسيدي غزال، أما الفصل الثامن اختتمنا فيه عرض وتحليل مقابلات الإخباريون بالإضافة إلى النتائج العامة للدراسة و

مناقشتها، ثم خاتمة بيّنا فيها وجود علاقة بين التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وتفشي وتطور الجريمة سواء من حيث التباين المكاني والنوعي انطلاقا من النتائج المحصل عليها بعد تحليل البيانات الإحصائية والمقابلات التي أجريت مع الجهات الأمنية المختصة وكذلك الإخباريون واقتراحات وتوصيات، وقائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول: بناء الموضوع والمنهج والمقاربة النظرية

تمهيد

أولا: الإشكالية

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة

رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

خامسا: عينة الدراسة

سادسا: بناء المنهج والأدوات

سابعا: أدوات الدراسة

ثامنا: الدراسات السابقة والمشابهة

تاسعا: المقاربة النظرية للدراسة

خلاصة

تمهيد

تحتل الدراسة المنهجية في البحث السوسيولوجي قدرا كبيرا من الأهمية بالنظر إلى أنها تكمل الجانب النظري، الذي يشكل الانطلاقة الأساسية للبحث، كما يمكن من تطوير إشكالية الدراسة والأدوات اللازمة لجمع المعلومات القادرة للإجابة على تساؤلها الرئيس ومدى تطابق التحديدات النظرية للبحث مع الواقع وانطلاقا من تساؤلات البحث المحددة في هذه الدراسة التي تستهدف إبراز الكيفية التي يساهم بها التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة، فقد اعتمد التنظيم الاجتماعي للمجال كمتغير مستقل والجريمة كمتغير تابع بالاعتماد على نظرية الدوائر المتراكزة (المتمركزة) لأرنست برجس، كما تمّ تحديد أهم المفاهيم والدراسات السابقة والمشابهة التي لها صلة وقرب للموضوع من أجل إثراء معمق لهاته الدراسة.

أولا: الإشكالية

شهدت المدن في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية، وحتى العمرانية، وذلك جراءً لما خلفته الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي مما شجع على الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثا عن تحسين الظروف الحياتية و المعيشية، ومنه زادت الكثافة السكانية والنمو الديموغرافي بسبب عامل الهجرة والزيادة الطبيعية. مما انعكس على طبيعة المدن وتغير مورفولوجيتها فاتسعت ونمت بشكل واسع وسريع ،والمدينة هي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة المجتمعات وتطور الأمم فالتغيرات المورفولوجية والاجتماعية والثقافية التي حدثت لم تقتصر على المدن الصناعية الكبرى التي حدثت فيها الثورة الصناعية وإنما انتشرت وتعدتها لتشمل كذلك مدن العالم الثالث. فالجزائر بدورها خضعت لتغيرات مورفولوجية وعمرانية خلال السنوات الماضية، من حيث توسعها مساحيا. وزيادة الكثافة السكانية، والتي أصبحت تضم مجتمعا غير متجانس تظهر فيه عدة تناقضات اقتصادية، و اجتماعية، وثقافية. وكل هذا حدث نتيجة لانتشار المناطق الصناعية خاصة في المدن الكبرى والهجرة من الريف الى المدينة خاصة في فترة ما بعد الاستقلال وفترة التسعينيات أو ما يعرف بالعشرية السوداء مما أدى الى تغير النسيج العمراني، وبالتالي تغير في البناء الاجتماعي مما جعل الحكومة أمام مشكلات عديدة ومختلفة كالفقر والبطالة وانتشار العديد من الأحياء الفقيرة التي تفتقر إلى ابسط المرافق الخدماتية، وهو ما أسهم في طرح تناقضات ومشكلات اجتماعية وسط المدينة الجزائرية مما تسبب في إضعاف التجانس المجتمعي للمدينة وأواصر العلاقات الاجتماعية.

ففي بداية الألفية الجديدة ومع التطور والاتساع العمراني والزيادة السكانية الناتجة عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي والثقافي نتجت عدة أثار سلبية

على الجانب الأمني الاجتماعي في المناطق الحضرية، وتمثلت في ظهور الجرائم من بينها القتل، السرقة، الدعارة، المحذرات، الاختطاف...الخ، وهو ما يتجسد فعلا في مختلف التقارير الصادرة عن المديرية العامة للأمن لوطني حول حجم الجرائم المرتكبة فعن سنة 2015 تم تسجيل 542 جريمة قتل، و 5.3520 جريمة سرقة السيارات الخاصة، و 49091 عملية سطو، و 610 جريمة اغتصاب.[1]

وفي سنة 2017 ارتفع معدل الجريمة بنسبة 16 % لتحتل المرتبة 49 عالميا و 6 (السادسة) عربيًا، في مؤشر الجريمة العالمي لسنة 2017 من أصل 125 دولة، وبحسب بيان الشرطة فقد تمت معالجة 9685 قضية منذ بداية العام من بينها 6151 قضية متعلقة بجرائم القانون العام أي ما نسبته 64% من العدد الإجمالي للقضايا، من بينها 10% متعلقة بالجريمة المنظمة، غالبيتها تتعلق بقضايا تهريب المخدرات، و السرقة، و القتل، والتسبب في الحرائق، وحول الأسلحة البيضاء، حيث صنف التقرير الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات "تامبيو" الجزائر نسبة 49.57% من مقياس الجريمة على مقياس الأمان والسلامة.[2]

مما تتضح لنا الرؤية الموضوعية لدراسة هذا الموضوع نظير الكثير من التحديات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها مجموع تلك المتغيرات التي لحقت بكيان ووظيفة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كالأسرة، الحي، المجتمع المحلي وبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى وبالتالي تزايد أهمية دراسة الجريمة التي لا تزال واحدة من الظواهر والمعضلات التي

[1] أطلس بيانات العالم: إحصائيات الجزائر، تم الاسترداد من: https//:ar.kroema.com تم الاطلاع يوم 20.03.2021 على الساعة 21:32 .

[2] يونس بوزيان: ارتفاع معدل الجريمة خلال سنة 2017، العين الإخبارية ،الجزائر، تم الاسترداد من-al ain.com/artile/algeria.high-cime-ratei، يوم 2021/03/26.

تهدد كيان الفرد والمجتمع على حد السواء، فلا يخلو أي مجتمع من هذه الظاهرة ولا يزال الفرد عاجزا حتى اليوم للحد منها وكيفية التعامل معها والتصدي لها، وهذا ما دفع الكثير من علماء الاجتماع لدراسة هذه الظاهرة من أجل الوقوف على أسبابها والعوامل المؤثرة فيها ولقد أسفرت هذه الدراسات على أن هناك عوامل كثيرة تضافرت فيما بينها لتشكل في آخر المطاف السلوك الإجرامي فالفرد لا يولد مجرما بالفطرة بل يصبح مجرما نتيجة لتأثره بعدة عوامل سواء كانت داخلية تتعلق بشخصية الفرد أو خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة به من خلال تطور وتزايد الجريمة مع تطور المجتمع سواء أكان هذا التطور كما أو كيفا غير أن حجمها ونوعها وتوزيعها يختلف من إقليم لآخر وداخل الإقليم الواحد.

فمدينة بسكرة من المدن الجنوب الشرقية التي شهدت كغيرها من المدن تغيرا في البناء الاجتماعي والهيكلي وانتشار الجريمة في بعض أحيائها وفي الفضاءات التجارية، ففي ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر ككل ومدينة بسكرة بصفة خاصة في الفترة الممتدة ما بين (2018-2020) برزت وتفاقمت عدة أنماط من الجرائم وتوزعت في مناطق مختلفة من المدينة وفي فظاءاتها التجارية وأحياءها حيث تم تسجيل ما يفوق (1160) جريمة ضد الأشخاص وتسجيل ما يفوق عدده (600) جريمة مخدرات، بالإضافة إلى تسجيل أكثر من (1000) جريمة ضد الممتلكات خلال الفترة الممتدة ما بين (2018-2020)، وغيرها من السلوكات الإجرامية التي خلقت تحدياً كبيراً وواضحاً أمام الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المديرية الولائية للأمن الوطني لولاية بسكرة، وهو ما يبرز الحاجة لدراسة علمية حول هذا الظاهرة وفهم توزيعها الجغرافي بالوسط الحضري البسكري بمختلف أنماطها وأشكالها وعليه كان التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي:

كيف ترتبط وتنجلي الجريمة وتتوزع بالتنظيم الاجتماعي للمجال الحضري ؟

تفرعت عنه عدة تساؤلات نحددها فيما يلي:

1. ما هي أهم العوامل التي تتحكم وتتدخل في الجريمة من حيث الكم والنوع؟
2. هل هناك علاقة بين خصائص البيئة الحضرية الطبيعية وبين الميل والاندفاع نحو الجريمة؟
3. هل تؤثر البيئة الاجتماعية للحي (كالعلاقة القرابية، الجيرة...) في تكوين الشخصية الإجرامية ؟
4. هل للفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل الحي السكني علاقة بانتشار بعض أنواع الجرائم؟
5. هل للعنف الحضري وما يتضمنه من حرب الشوارع يأخذ منحى في انتشار وتوسع الجريمة في الوسط الحضري؟
6. هل للرغبة في السيطرة على الحي السكني (الزعامة) دور في تفشي وانتشار الجريمة؟

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

1. أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار الباحث لموضوع الدراسة راجع لعدد من الدوافع والأسباب التي تجعله يصب اهتماماته على موضوع دون الآخر، واختيار هذا الموضوع راجع إلى العديد من الأسباب منها :

1.1 الأسباب الذاتية

✓التفكير في الموضوع مع وجود المؤهلات العلمية والتسهيلات الأمنية للوصول إلى المعلومات والبيانات حول إحصائيات الجريمة

✓الملاحظة والقرب من ميدان الدراسة وذلك باكتشاف الظاهرة الإجرامية ومدى انتشارها في أحياء أخرى بالمدينة

✓قدرتنا البدنية والنفسية والفكرية على دراسة موضوع الجريمة من خلال الولوج إلى الأوساط الإجرامية عن طريق العلاقات والمعارف الشخصية

✓تسليط الضوء على موضوع الجريمة والتنويه لما يحمله من خطر وتفكك في البناء الاجتماعي.

2.1 الأسباب الموضوعية

✓إضافة معرفية للدراسات التي لها علاقة بالتنظيم الاجتماعي للمجال الحضري والجريمة

✓تعد الجريمة من المواضيع القليلة ولمتناولة من طرف أهل الاختصاص والتي تبحث عن العلاقة الموجودة بين الناحية الاجتماعية و الجريمة، وذلك من خلال انتشار الجريمة في الأحياء

✓معرفة العلاقة بين نمطية بناء السكنات داخل أحياء الجريمة

2. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تقوم بتحديد الأسباب لحدوث ووقوع الجريمة وارتفاع معدلاتها في المجتمع البسكري من خلال دراسة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والمجال الحضري (العوامل الاجتماعية والبيئية والطبيعية من جهة والاندفاع نحو الجريمة من جهة أخرى)، وهذا ساهم في الوقوف على أسباب المشكلة ومعالجتها بالوقاية من خلال التوجيه والتربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة وذلك يقودنا إلى:

✓معرفة العوامل التي تتحكم وتتدخل في الجريمة من حيث الكم والنوع

✓تأثير الجوانب النفسية على البيئة الاجتماعية للمحيط الحضري (عدم الارتياح، الخوف، القلق، عدم الشعور بالأمان ...الخ)

✓توضيح العلاقة بين خصائص البيئة الحضرية والميل والاندفاع نحو الجريمة

✓وجود الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين سكان الأحياء ما أحدث انعكاساً في سلوكياتهم وأدى إلى الوقوع في الجريمة

✓بروز عنف حضري عن طريق عصابات الأحياء والرغبة في الزعامة والسيطرة على شوارعها.

✓الحاجة لدراسة كيفية توزيع الجريمة ، ومحاولة تشخيص أهم الجرائم وأكثرها انتشارا في مدينة بسكرة (من حيث الحجم، النمط المكاني، النمط النوعي).

✓تقديم إسهاما علميا يثري البحث العلمي بإحدى القضايا المهمة التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

3. أهداف الدراسة

✓كشف أوكار الجريمة والتعرف على القوى والعوامل المؤدية إليها ودورها في دفع الفرد نحو ذلك .

✓معرفة دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية كفوارق ساهمت في دفع أفراد الأحياء نحو السلوك الإجرامي

✓معرفة دور البيئة الحضرية في تشكل السلوك الإجرامي ونوعه

✓معرفة دور وتأثير القرابة والجيرة في أوساط الأحياء في تكوين الشخصية الإجرامية.

✓معرفة كيفية انتقال وسيطرة وزعامة عصابات الإحياء بين الشباب

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة

1.مفهوم التنظيم الاجتماعي

يشير التنظيم الاجتماعي إلى الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته ويتوقف ذلك على الظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد وتشير عناصر التنظيم الاجتماعي إلى توافر علاقات اجتماعية بين عدد كبير من الأفراد وتوافر معتقدات مشتركة توحد بينهم وتوجه.[1]

التعريف الإجرائي للتنظيم الاجتماعي

هو ذلك التنظيم الذي يهتم بنمط العلاقات بين الأفراد والجماعات فالأسرة تمثل الشكل الأولي للتنظيم، فهو وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضائها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محدودة من القيم الاجتماعية و المعايير، كما ينظر له بوصفه يشير إلى طائفة من الظواهر الاجتماعية تتناول بصفة عامة الطرق والوسائل التي بمقتضاها يتخذ السلوك الإنساني طابعا نظاميا منتظما.

2. مفهوم المجال الحضري

أ-**تعريف المجال:** هو مصطلح عام يمثل المظهر العام الذي يتجسد في مكان ملموس وواقعي، كما يمكن تعريف المجال بأنه مكان المجتمع البشري و الأنشطة، ووظيفته تنظيم العلاقات بين كل الهياكل التي يضمها "أمن، سكن، طرق، جانب طبيعي، إنسان ".[2]

[1] باسمة جاسم خنجر: التنظيمات الاجتماعية، https: carts.tu.edu.iq //تم الاطلاع يوم: 26.03.2022، على الساعة:15:11.

2 عبد الفتاح محمد وهبية، في جغرافية العمران، د.ط، دار النهضة العربية، لبنان، 1972، ص 130 .

ب- تعريف المجال الحضري: هو المكان أو الحيز الذي يتم استصلاحه من طرف الإنسان الذي يعيش ويرتكز فيه، فيتلاءم معه في بعض الأحيان أو يجري عليه تعديلات قليلة أو كثيرة في أحيان أحرى وبالتالي فالإنسان يشكل بعض عناصر المجال حسب إمكانياته وحاجاته و أفكاره، وينتج عن هذا مجال حضري.[1]

التعريف الإجرائي للمجال الحضري

هو مجال منظم بشكل غير عفوي وكل أشكال تنظيم المجال تتغير خلال كل مرحلة، وهو الفضاء الذي تتم فيه مختلف النشاطات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد التي ينجر عنها علاقات اجتماعية مختلفة.

3. مفهوم الجريمة

التعريف اللغوي للجريمة

لا بد من تحرير معنى الجريمة وأخواتها من التعبيرات العربية مثل الإثم والخطيئة و المعصية، وإن هذه التعبيرات تتلاقى في معانيها الشرعية مع المعاني اللغوية التي استقر عليها العرف اللغوي ،فلا يكاد الناس يختلفون في أن معنى الجريمة أنها الفعل الذي يستوجب عقابا ، ويوجب ملاما ،ولكن يجب أن نبين معنى ذلك ،وأصل الاشتقاق اللغوي.

الجريمة مصدر لفعل جَرَمَ بمعنى قَطَعَ، فنقول جرمه جرماً بمعنى قطعه، وشجرة جريمة بمعنى مقطوعة، كما يأتي الفعل جرم للدلالة على التعدي، والجرم هو الذنب، وتجرّم على فلان أي ادّعى ذنباً لم يفعله.[2]

1 خلف حسين الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم, د.ط, الدار العلمية للنشر, الأردن 2012، ص 63.

[2] محمد بن بكر بن منظور:لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، المجلد 12،393ه، ص ص 90-91.

وجاء في مختار الصحاح: الجرم والجريمة الذنب، تقول جرم و أجرم و اجترم، وجرم بمعنى كسب.[1]

التعريف الاصطلاحي للجريمة

تعرف الجريمة في الشريعة الاسلامية: يعرف الفقهاء الجريمة بمعناها العام بقولهم:إنها إتيان فعل محرم معاقب على فعله تركه أو ترك فعل محرم معاقب على تركه وله في الشرع جزآء عاجل في الدنيا وجزآء آجل في الآخرة.[2]

عرفها الماوردب بقوله: "إنها محضورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير.[3]

المفهوم الاجتماع للجريمة: وفقا لهذا المفهوم فإن الجريمة هي كل فعل ضار بمصالح المجتمع الاساسية، ولذلك ولذلك فإن تكييف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بالنص التشريعي، وإنما بمبادئ الاخلاق والقيم الاجتماعية التي تعود للمجتمع .

المفهوم النفسي للجريمة: حاول بعض الباحثين أن يقدموا مدلولاً للجريمة يختلف عن المفهوم القانوني لها .فقد ذهب دوركايم في تحديده لمفهوم الجريمة الى انها الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي. فالجريمة ماهي الا تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد يفسره هو لعدم تزويد الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لحماية الجماعة التي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي .[4]

---

[1] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، المطبعة الاميرية، 1988، ص100.

[2] محمود محمد مصطفى: شرح قانون العقوبات (القسم العام)، ط: 8، دار النهضة العربية، 1969، ص38.

[3] محمود محمد مصطفى: المرجع نفسه، ص 37.

[4] محمد حامد الطاهر بدوي: الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية -، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008، ص 29.

المفهوم القانوني للجريمة: هي القيا م بفعل مضاد للقانون الجنائي يرتكب من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحمة ولا يقتصر الفعل الاجرامي على القيام بالفعل بل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود إلى فعل إجرامي. [1]

المفهوم الجغرافي للجريمة: هي ذلك النوع من الجغرافيا الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الاقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية.[2]

التعريف الاجرائي للجريمة

من خلال التعاريف السابقة الذكر والمتعلقة بالجريمة يمكننا أن نضع تعريف إجرائي للجريمة.

على أنها فعل مخالف للمنظومة القيمية والقانونية السائدة يصدر من قبل شخص عاقل ومسؤول يقرر له القانون عقوبة معينة، فهي يحددها القانون الموجودة في مكان ما وهي تباين من مكان إلى آخر تبعا لنسبة تأثرها بالظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية.

وهي تمثل ذلك الفعل أو السلوك الذي يقوم به الافراد مع مخالفة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

[1] محمد توفيق محمد الحاج حسن: أهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"،أطروحة ماجيستير، في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص27.

[2] حسين علوي ناصر الزيادي: جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دار الحصاد، دمش، سوريا، 2015، ص37.

4. مفهوم جغرافية الجريمة

تعد جغرافية الجريمة جزءا من الجغرافية الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكائن الاجتماعي وأنشطته الاجتماعية في البيئة المحيطة به .

- فجغرافية الجريمة هي مرءاة تعكس لنا واقعاً يمكن من خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في المجتمع ،مثل التفاوت الاجتماعي والبطالة وتدهور المساكن وعدم المساواة والتي تسهم بشكل ما في الجريمة.[1]

- وهي دراسة الابعاد المكانية للجريمة في الحيز الجغرافي ،متمثلتا بدراسة لأهم السيمات والخصائص المكانية للجريمة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية،فالجريمة هنا وجه من أوجه العلاقة المكانية مابين الافراد.[2]

- وتعد جغرافية الجريمة من المواضيع الفرعية في علم الجغرافية تدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة فهي تسر وتربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الافعال الاجرامية بالاضافة الى دراسة التباين المكاني للجريمة ومعدلاتها وخصائص مرتكبي الجريمة والعوامل المؤثرة فيها.[3]

تعرف جغرافيا بأنها موضوع فرعي من الجغرافيا، يعني بعرض النشاط الإجرامي عرضا مكانيا، مع رابطة بمكونات البيئة الجغرافية المادية و البشرية، و تستعين جغرافيا الجريمة في ذلك بفروع الجغرافيا الأخرى، ولا يقتصر دورها على

---

[1] الطاهر بدوي محمد حامد: مرجع سابق، ص 32.

[2] إياد عاشور الطائي: تخطيط المدن في الوطن العربي دراسة تراثية في مطلع القرن الرابع هجري، دار دجلة، عمان، 2010، ص 503.

[3] سيف الاسلام شوية: المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، العدد 12، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 183.

الوصف و التوزيع، و التحليل لمكونات النشاط الإجرامي، أو تهتم بطرق منع و مكافحة الجريمة على أساس جغرافي– مكاني سلوكي.[1]

و تعرف كذلك جغرافيا الجريمة على أنها ذلك الفرع من العلم الذي يعرض النشاط الإجرامي عرضا مكانيا مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية و البشرية، و العوامل المرتبطة بالجريمة، و الوقاية منها، و معالجة أثارها.[2]

التعريف الاجرائي لجغرافية الجريمة

ونعي بها تناول دراسة الابعاد المكانية للجريمة في الحيز الجغرافي، فضلا عن دراسة العوامل المؤثرة في تنامي الظاهرة.

كما يمكنني إعطاء تعريف إجرائي آخر لجغرافية الجريمة وهي التي تهتم بدراسة التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الاقليمية مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية.

5. الوسط الحضري

التعريف الإصطلاحي للوسط الحضري

يعرفها "مصطفى الخشاب" على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ونطاق مقسم إداريا ،ويقوم نشاطها على الصناعة ،التجارة ،وتقل نسبة المشتغلين

[1] محمد مدحت جابر: مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة، مجلد 30، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية، 2002، ص 21.

[2] عبد الكريم أبو الفتوح درويش: نظم المعلومات الجغرافية والتنمية ومكافحة الجريمة، القاهرة، ص 20.

بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أرضيها.[1]

التعريف الاجرائي للوسط الحضري

هو المحيط العملي الذي يختلف من شخص لآخر (حسب كل فرد) ويشتمل على عناصر الوسط الذي يؤثر على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم.

رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- مجالات الدراسة

- ✓ **المجال المكاني**

يتم اختيار مجال الدراسة وفقا لمجموعة من الأهداف والمعايير التي تتوافق مع البحث، لاكتساب موضوع الدراسة والمواصفات العلمية، وهذا من خلال الملاحظة القريبة لوحدات البحث خاصة أن أي ظاهرة اجتماعية تتميز بالتغير وعدم الثبات وباعتبار أن التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري في تغير مستمر حسب التغيرات التي مست الأسرة في الآونة الأخيرة وما لها من تأثير وانعكاسات على الأفراد من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافية وما يصاحبها من ممارسات سلوكيات تتنافى ومنظومة القيم المجتمعية، هاته السلوكات تمثلت في انتشار وتطور الجريمة بشكل كبير وتوزعها جغرافيا على أحياء المدينة وهذا ما جعلنا نختار مدينة بسكرة للدراسة الميدانية.

- ✓ **المجال البشري**

ويقصد به عدد المفردات أو وحدات الدراسة، وكيفية اختيار المجتمع الأصلي للدراسة، وأخذ مجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع

[1] أحمد الخشاب: الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي، القاهرة، 1971، ص106.

البحث، وذلك أن الباحث لا يستطيع لا موضوعياً التحقق من مجتمع البحث، بل نأخذ عينة يجرى عليها الاختبار أو التحقق من الفرضيات.

خامسا: عينة الدراسة

العينة هي وحدة إحصائية مماثلة للمجتمع الكلي، تجمع أفرادها المتشابهة في الخصائص والظروف المشتركة بينهم ويتم الحصول عليها بطرق مختلفة وتبعا لطبيعة الدراسة التي تحدد نوع العينة ونظرا لتجانس مجتمع البحث المراد دراسته والذي نريد ونحاول إعطاء معلومات (الأحياء) يتمتعون بنفس الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والبيئية والهدف من التشابه في الخصائص هو معرفة مدى علاقة التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري والجريمة وتوزيعها جغرافيا من حيث الكم والنوع.

فتمثلت عينة الدراسة في عدة أحياء وهي (العالية الشمالية، حي 300 مسكن بالعالية، الحي القصديري بالعالية، حي طابق الكلب، حي البخاري، حي سطر الملوك (الحفرة) ، العطيلة، حي باب الضرب ،حي سيدي بركات، و بعض الأحياء بمنطقة يسدي غزال، المنطقة الغربية.) حيث كانت العينة الغرضية والتي أعتمدت في دراستنا هاته حيث يكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر من طرف الباحث، وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار أهداف الدراسة وأهميتها فالاختيار الحر هذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي ساعدتنا على ذلك والمتمثلة في المعطيات الميدانية والمقابلات التي أجريناها بميدان البحث.

وباعتبار موضوع الجريمة من الموانع الصعبة والمعقدة وما ينتج عنها من عراقيل ومعوقات في الولوج إلى عمق الموضوع من خلال شبكة الملاحظة التي تم إعتمادها في موضوعنا هذا في جمع المعلومات وما سرده المراقبون الاجتماعيون بحكم معايشتهم وإقامتهم في تلك الأحياء وما يعانوه من وضع خطير.

✓ **المجال الزمني**

إن أي بحث علمي يتطلب من الباحث وقتاً محدداً لإنجازه، وذلك حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة، وهو يتمثل في المدة الزمنية التي يستغرقها الباحث في إتمام دراسته.

و فيما يخص دراستنا هذه فقد تم تقسيمها على ثلاثة فترات زمنية وهي كالآتي:

الفترة الأولى

وكانت الانطلاقة من بداية جانفي 2017 إلى أواخر ديسمبر من نفس، وتم في هذه الفترة الإطلاع على التراث النظري والدراسات السابقة، وجمع المراجع، ورسم خطة العمل الشاملة لموضوعنا.

الفترة الثانية

وهي الفترة الممتدة مابين شهر جانفي إلى غاية نهاية شهر فيفري 2018، والتي تم فيها الاتفاق مع الجهات الأمنية المختصة بتقديم طلب للحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع دراستنا "التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة –دراسة ميدانية حول التوزيع الجغرافي للجريمة ًبمدينة بسكرة" ونظراً لحساسية الموضوع وسرية البيانات والمعلومات استغرق أمر الموافقة على الطلب من طرف المدير الولائي للأمن الوطني لولاية بسكرة وكذلك عملية جمع البيانات وترتيبها و الاتصال بخلايا الأمن الولائي لولاية بسكرة والخاصة الثلاث سنوات الأخيرة أي الفترة الممتدة مابين (2018–2020)

الفترة الثالثة

وبدأت هذه المرحلة منذ حصولنا على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالجريمة والخاصة بمدينة بسكرة في شهر جانفي 2021 وقمنا بتبويب المعطيات وقراءتها وتحليلها بالإضافة إلى المقابلة التي أجريناها رفقة الإخباريون (المراقبون الاجتماعيون)

على مستوى الأحياء التي خصصت كمجال لدراستنا، بالإضافة إلى تحليل محتوى لما وصفوه من ظروف ومعيشة أسر تلك الأحياء وصولاً إلى نتائج الدراسة في منتصف شهر جوان 2022.

سادسا: بناء المنهج والأدوات

1. المنهج

المنهج يهدف إلى تنمية الأسلوب العلمي في التفكير للتوصل للحقائق وكشفها فهو يعتمد أساسا على كيفية تفكير الدارس أو الباحث إذا ما واجهته مشكلة، وبذلك هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة الإشكالية بغية اكتشاف الحقيقة والتعرف عليها وطرح الحلول المناسبة لها.

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد لنا نوع المنهج الذي نتبعه ولصعوبة التعمق والتدقيق لكل ماله علاقة بالموضوع والصعوبات التي اعترضت دراستنا وارتأينا إضافة معمقة وكان من الأجدر توظيف المنهج الكيفي في هاته الدراسة.

كما يعتبر أسلوبا من أساليب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة أو فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وذات مصداقية، والتي تم تفسيرها بطريقة موضوعية مما ينسجم مع المعطيات الميدانية الفعلية لظاهرة الجريمة.

يقع المنهج الكيفي في إطار المنهج التحليل عموما المتسم بالعمومية و الشمولية، على اعتبار أنه يمكننا القول بوجود تحليل كيفي[1]

[1] رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط4 ،دار النشر للجامعات، القاهرة، 2004، ص260.

يعتبر المنهج الكيفي أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة الاجتماعية.[1]

فهو يندرج ضمن البحوث التي تصل إلى النتائج بطرق غير إحصائية أو كمية ويسعى إلى التبصر والفهم، كما يمكننا القول أن المنهج الكيفي بأنه البحث عن الطبيعة الجوهرية للظواهر كما هي في الواقع وذلك من خلال فهم وتحليل الظاهرة بكل أبعادها، سواء كانت اقتصادية، نفسية، اجتماعية وبيئية، وهذا ما يتماشى مع طبيعة الموضوع المدروس لما له علاقة بالتنظيم الاجتماعي للمجال الحضري والجريمة بالموازاة مع ذلك من خلال المساعدة والفهم المعمق للمراقبون الاجتماعيون، عن خبرتهم المعاشة للواقع الإجرامي

فقدرته على الكشف والوصول إلى الحقائق المطلوبة في مجال الدراسة وذلك بالاعتماد على البيانات وتحليلها سوسيولوجيا بالإضافة إلى الشواهد التي استعنا بها من خلال المراقبون الاجتماعيون (الاخباريون) وسردهم للطرق السائدة والمعايشة لبعض الأحياء التي اعتبرت وكرا ومسرحا للجريمة وتطورها بشكل مخيف، كل هذا ساهم وساعد في الوصول إلى استنتاجات ساهمت بالقدر الكبير في فهم الواقع والتدقيق بالمسببات للظاهرة المدروسة.

سابعا: أدوات الدراسة

1. الإحصائيات

يوجد العديد من المحددات التي يمكن اعتبارها مصادر جمع البيانات الإحصائية، وهذه المحددات متفاوتة من حيث الاعتماد عليها، فمنها ما هو رئيسي حيث تم الاعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها من طرف خلية الاتصال و الإعلام على مستوى

[1] عبد القادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، القاهرة، 2007، ص 72.

مديرية الأمن الوطني لولاية بسكرة (أنظر جدول إحصائيات الجريمة لمدينة بسكرة مابين 2018-2020)

2. المقابلة الموجهة (المقننة)

تعتبر المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات حول موضوع معين، وتعرف بأنها تفاعل يتم بين فردين في موقف المواجهة، يحاول أحدهما (الباحث) أن يعرف بعض المعلومات أو المتغيرات لدى الآخر (المبحوث)، والتي تدور حول خبراته أو أرائه و معتقداته، وتكون ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة، كما تعرف أيضا بأنها تبادل لفظي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص.

والتي يمكن أن نعرفها على أنها تلك المقابلة التي تتم باستخدام قائمة استقصاء نمطية، توجه إلى جميع مفردات العينة المبحوثة، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في البحوث الميدانية، وهي تعرف أحياناً بالمقابلة النمطية.[1]

ونظراً لأهميتها في موضوع دراستنا هذه ومن أجل دراسة التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة والمتمثلة في أنماط الجرائم المختلفة والمنتشرة و المتوزعة في مدينة بسكرة تمت الاستعانة بالمقابلة الموجهة مع بعض قادة وخبراء الأمن الوطني على مستوى مديرية الأمن الوطني بولاية بسكرة، ومركز الأمن الحضري بسيدي غزال من أجل الحصول على المعلومات التي تفيدنا في دراستنا هذه، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع المراقبون الاجتماعيون القاطنين بالأحياء التي تمت بها دراستنا.

ثامنا: الدراسات السابقة والمشابهة

يعتبر موضوع الجريمة من المواضيع التي لاقت اهتماما واسعاً من قبل العلماء على مختلف تخصصاتهم خاصة علماء الإجرام والقانون وعلماء الاجتماع والجغرافيا

[1] علي غربي: مرجع سابق، ص ص 116-117.

وغيرها من العلوم وهذا الاهتمام يمكن أن نناقشه في إطار الدراسات السابقة والتي تستمد أهميتها من كونها الاطار المرجي للباحث الذي يحدد من خلالها تموقع دراسته بالنسبة لهذه الدراسات والجوانب التي سيوليها اهتماماً أكبر ويركز عليها، حتى لا يكون هناك إعادة لما سبقه من أعمال الباحثين فمسيرة العلم متصلة الحلقات لذا أصبح على الباحث وهو يمضي في بحثه. وسوف نوجز من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة بعض الدراسات التي لها علاقة بدراستنا.

1.الدراسات الجزائرية

الدراسة الأولى: الجريمة والمسألة السوسيولوجية – دراسة في أبعادها السوسيو الثقافية والقانونية–

دراسة قام بها الباحث "**تجيب بوالماين**" وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، شعبة علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر. سنة 2008.

إشكالية الدراسة

تمحورت إشكالية الدراسة حول الانحراف والتفكك الاجتماعي وعلاقتها بالجريمة وعليه تتجلى معالم الإشكالية في:

التساؤل الرئيسي

إلى أي مدى ترتبط الجريمة بالأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع الجزائري

التساؤلات الجزئية

– هل ترتبط ظاهرة الجريمة بانهيار شبكة القيم والمعايير؟

- إلى أي مدى يؤدي التفكك الاجتماعي إلى زيادة معدل الجريمة؟
- هل ترتبط الظاهرة الإجرامية بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للمنحرف؟
- ما هي العلاقة بين ظاهرة الإجرام وعمليات التهميش التي يتعرض لها؟

أهداف الدراسة

- محاولة التعرف على العوامل والأشكال التي تتخذها الجريمة في التنظير السوسيولوجي.
- محاولة ترتيب التراث السوسيولوجي المتعلق بالجريمة.
- محاولة تحديد عوامل وأبعاد السلوك الإجرامي.
- محاولة الكشف عن تجسيدات الجريمة والصور والأشكال التي تأخذها في المجتمع الجزائري.

المنهج المستخدم

تم استخدام منهج تحليل المضمون باعتبار هذا المنهج كأداة تقنية تجمع بها بيانات متعمقة وهو ما أعتبره الباحث كأداة في تفسير الأبعاد السوسيوثقافية والقانونية لظاهرة الجريمة.

الأدوات المستخدمة

الملاحظة-السجلات والوثائق.

عينة الدراسة

تتمثل في الملفات التي تصدرها محاكم قسنطينة و عنابة و سطيف عن مختلف الجرائم.

نتائج الدراسة

من محصلات الدراسة التي قام بها الباحث الدلالة الواضحة وجود فئة كبيرة من الشباب خارج النظام التربوي أو الاقتصادي تعيش البطالة والفراغ مما يزيد الوضع ترديا ً ما تدل عليه تحليلات الأرقام الصارخة التي وصل إليها الباحث.

أما عن جرائم القتل التي كانت في صميم هذه الدراسة أوضحت وجود دلالة واضحة في المحاضر القضائية التي تمت معالجتها فلقد وجدت تطبيقاتها أو أبعادها مع الدراسة التي قام بها الباحث حول جرائم القتل في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن جرائم القتل تنتشر في الأحياء القصديرية والذين يرتكبون مثل هذا الفعل الإجرامي هم من أوصول ريفية وهم في الأصل أُميين.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي الجرائم المتعلقة بالإرهاب والانتماء إلى جماعات خارجة عن القانون، تبييض الأموال المس بالآداب العامة.[1]

الدراسة الثانية: دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر.

دراسة قام بها "**مصطفى زيكيو**" دراسة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر.

إشكالية الدراسة

تمحورت إشكالية الدراسة حول محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

[1] نجيب بوالماين: الجريمة والمسألة السوسيولوجية –دراسة في أبعادها السوسيوثقافية والقانونية– شعبة علم إجتماع التنمية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

– ما حجم الجريمة في المجتمع الجزائري؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري انطلاقا من العوامل المؤثرة أو الدافعة بالأفراد إلى ارتكاب الجرائم، لاسيما جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات.

مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر البوليسية كونها تتميز بدرجة عالية من التنظيم والمصداقية من خلال توزيع عدد القضايا والأشخاص الموقوفين حسب الولايات وهو ما يطلق عليه بالحصيلة السنوية للجريمة.

وتوصلت الدراسة إلى **نتائج** أهمها

من خلال تحليل البيانات التي تم التحصل عليها من طرف الباحث من مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني وخلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني يتضح أن هناك تباين فيما يخص الكتلة الإجرامية المسجلة بين المدينة و الريف، ويتجلى هذا الاختلاف الموجود بين إجرام الريف والمدينة من خلال عدد القضايا المسجلة والتي تتدرج في إطار جرائم الحق العام (جرائم ضد الأشخاص والممتلكات)

تتركز جريمة الاعتداء على الأشخاص في المدن الكبرى، كما تمثل جريمة الضرب والجرح العمدي نسبة تفوق 55% من مجموع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في المدينة والريف على حدٍ سواء، وتعتبر جريمة القتل العمدي أكثر انتشارا

في الريف بالمقارنة مع المدينة وأهم الأسباب المؤدية إلى ذلك هي المشاجرة ثم تليها بدرجة أقل المشاكل العائلية.

بينما تعتبر جرائم الاعتداء على الآداب العامة أكثر انتشارا في المناطق الحضرية بالمقارنة مع الريف فالطابع العمراني في المدينة له دور أساسي في انتشار جريمة السرقة بالخطف حيث توفر للفاعل بيئة خصبة لارتكاب جريمته، كما تعتبر المدن الكبرى كولاية الجزائر ووهران و قسنطينة من أكثر المدن تسجيلاً لجريمة السرقة وجرائم العنف.[1]

الدراسة الثالثة: التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية بالجزائر.

دراسة قام بها "**زعروري طارق**" بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

إشكالية الدراسة

تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع الجريمة في المناطق الحضرية بالجزائر؟

و**التساؤلات الجزئية**

- ما هي أهم أنماط الجرائم الأكثر حضوراً بالأوساط الحضرية؟
- ما هي أهم العوامل التي تتحكم فيها من حيث الكم والنوع؟
- ما هي أهم الاتجاهات والأنماط التي تتخذها حركة الإجرام في الجزائر؟
- هل تتباين هذه الأنماط حسب المنطقة؟

[1] مصطفى زيكيو، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى:

- الوقوف على أحجام واتجاهات الجرائم في الجزائر.
- التعرف على أهم الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا بمختلف الأقاليم والمناطق بالجزائر.
- معرفة مختلف التباينات المكانية من حيث الأنماط المنتشرة من منطقة إلى أخرى.
- استنتاج أهم العوامل المؤدية إلى تزايد حجم الجريمة في المجتمع الجزائري.

المنهج المستخدم

تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع الإحصاءات الوطنية للجرائم المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من الفترة الممتدة من01 جانفي 2002 إلى غاية 31 ديسمبر 2011 لكامل التراب الوطني للجرائم التالية: جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الممتلكات، جرائم ضد الأمن العمومي، الجرائم الاقتصادية، جرائم المخذرات.

عينة الدراسة

تم في هذه الدراسة تقسيم الجزائر إلى أربع مناطق كبرى، منطقة شرقية، منطقة وسطى، منطقة غربية، منطقة جنوبية، وتمت الاستعانة بالعينة القصدية لاختيار أربع ولايات لكل منطقة.

النتائج المتوصل إليها

من خلال تحليل الإحصاءات تبين أن حركة الإجرام في الجزائر تتصف بالتذبذب العام فيها.

تعد العوامل الطبيعية من أهم العوامل الحاسة في إحداث مختلف الجرائم وأنماطها إذ غالباً ما يؤثر المحيط الطبيعي في تصرفات أفراده فيما يتركه فيهم من تربية فكرية وجسدية ونفسية تختلف حتماً من منطقة إلى أخرى ونفس الشيء بالنسبة للظروف الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في نسب إجرام الأفراد فمشكلة الفقر والبطالة هي مشكلتان غالباً ما ترتبطان بالجريمة.

تشابهت أنماط جرائم الأفراد في معظم مناطق الجزائر إذ مثلت جريمة الضرب والجرح أهم نمط من الأنماط المنتشرة في الجزائر في هذا الصنف من الإجرام. [1]

2.الدراسات العربية

الدراسة الأولى: الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان –دراسة في الجغرافية الاجتماعية–

وهي عبارة عن دراسة قام بها الطالب:"**حامد الطاهر بدوي محمد**" لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، في مارس 2008.

[1] زعروري طارق: التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية بالجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،مجلد 01، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

إشكالية الدراسة

طرح الباحث إشكاليه حول الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تحدث في مكان معين له خصائصه التي تميزه عن غيره من الأماكن وقد اقترحت الدراسة توصياتها بضرورة الاهتمام بالدراسات الجغرافية للظاهرة الإجرامية الأهميتها في اتخاذ القرار بتخفيفها.

فرضيات الدراسة

صاغ الباحث فرضياته كالأتي لتحقيق أغراض الدراسة ومن أهم هذه الفرضيات:

- هناك تباينا مكانياً للجريمة بمنطقة الدراسة.
- للبيئة الطبيعة المحلية أثر في تنوع الجريمة.
- للوضع الاقتصادية علاقة بتنوع الجريمة وتوزيعها في المنطقة.

وكانت **أهداف الدراسة كالآتي**

تنطلق أهداف الباحث من الأهداف العامة للفهم الجغرافي في ذلك لتحقيق الآتي:

تحليل الجريمة في ولاية جنوب كردفان باعتبارها ظاهرة جغرافية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وأمنية تعاني منها منطقة الدراسة.

رصد الجريمة رصداً جغرافياً لإظهار التباين المكاني لها في داخل الولاية ومن ثم البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى ذلك.

توضيح دور الجغرافية كعلم عصري مواكب ومساهم في حل المشكلات اليومية التي تعاني منها أي مجتمع

التأكيد عى أهمية التخطيط السليم الذي يساهم في خفض معدلات الجرائم في المنطقة.

عينة الدراسة

كان مجتمع البحث من نزلاء السجون الرئيسية بالوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة وهي سجون (كادقلي والدلنج والرشاد) بحيث يمثل هؤلاء النزلاء من تم الحكم عليهم فعلاً، أي الذين ثبتت بحقهم التهم.

وتم اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية من المجتمع المستهدف وهم نزلاء السجون المذكورة وقد تم عشوائياً اختيار 50% من مجتمع الدراسة.

منهج الدراسة

تم في هذه الدراسة التركيز على المنهج الكمي الذي يمثل روح الجغرافيا المعاصرة إذ يساعد على التحليل الكمي للجريمة في منطقة الدراسة، أيضا استعان الباحث بالمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة لدراسة حالة الجريمة في جنوب كردفان.

أما عن **الأدوات المستخدمة**

الإحصائيات المنشورة والغير منشورة، المقابلات الشخصية لمرتكبي الجرائم، ورجال الشرطةــ الاستبيان و الملاحظة، الكتب و المراجع، الدوريات، والرسائل العملية والمؤتمرات والمنتديات.

نتائج الدراسة

اكتفى الباحث بالقراءة الجدولية وتحليل مضامين البيانات و الإحصائيات المتحصل عليها في دراسته ولم يضع نتائج لدراسته.[1]

[1] حامد الطاهر بدوي محمد : الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كوردفان–دراسة في الجغرافية الاجتماعية–، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2008.

الدراسة الثانية: التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها –دراسة في الجغرافيا الاجتماعية–

هي دراسة قام بها الطالب "**أرب عوني يعقوب طوقان**" أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2012.

إشكالية الدراسة

تمحورت إشكالية الدراسة حول دراسة التباين المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، وقد طرح الباحث عدة **فرضيات أهمها**

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجموعات الجرائم على مستوى المعنوي 0.05 تعزى لمتغير المكان.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجموعات الجرائم على مستوى المعنوي 0.05 تعزى لمتغير الزمان.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجموعات الجرائم على مستوى المعنوية 0.05 لمتغير الأدوات.

أهداف الدراسة

– تحديد مناطق تركز الجريمة في أحياء نابلس ومخيماتها.

– بيان مجموعات الجرائم المنتشرة في المدينة والمخيمات التابعة لها.

– التعرف على أسباب وأدوات وخصائص الأفراد المشتكين والمشتكى عليهم في الجرائم التي وقعت في مدينة نابلس ومخيماتها عامي (2009–2010)

الأدوات المستخدمة

إحصائيات و بيانات – الاستبيان – الملاحظة الشخصية – المقابلة الشخصية – بالإضافة إلى الخرائط.

ومصادر مكتبية وغير مكتبية(كتب، رسائل ماجستير، التقارير، النشرات الإحصائية المتعلقة بالدراسة)

مقابلة مع رئيس ديوان محكمة نابلس، مقابلة شخصية مع رئيس قلم محكمة صلح نابلس، عدد من المحكومين.

نتائج الدراسة

أدى انتشار الفلتان الأمني الذي ساد مدينة نابلس خلال الانتفاضة الثانية إلى تراجع عمل المحاكم الفلسطينية، التي تعاني من تكدس القضايا الجنائية فيها بسبب تأجيل القضايا من قبل المحامين ورفض بعض أفراد الأجهزة الأمنية المتهمين في القضايا الجنائية من المثول أمامها.

تبين أن أعلى نسبة من المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل نابلس هم من قرى ومخيمات نابلس ومحافظات أخرى بنسبة 81% و 19 % من المحكومين في المركز هم من مدينة نابلس.

لا توجد جريمة في مدينة نابلس وما يدل على ذلك طبيعة أدوات وأسباب الجرائم المبلغ عنها وكذلك خصائص الأفراد المشتكين والمشتكي عليهم.

كانت أكبر نسبة من المشتكين بعمر 65 سنة فأكثر في الدوار وغرب الدوار بنسبة 14.2% من بين أحياء نابلس و ومخيماتها حيث يتعرض كبار السن إلى الإهمال

أو الإساءة الجسدية من قبل بعض الأشخاص الذين لا يوجد لديهم احترام لكبار السن ولا يوجد لديهم وازع ديني.[1]

الدراسة الثالثة: جغرافية الجريمة بمحافظة الجيزة

دراسة قامت بها الطالبة: "رانيا عادل محمود محمد أبو السعود" للحصول على درجة الماجستير في الآداب، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة 2016.

إشكالية الدراسة

تمحورت إشكالية الدراسة بوضع الباحثة لعدة فروض لتحليها جغرافيا واقتصاديا وأمنيا كمحاولات بحثية بهد الوصول غلى معرفة مدى نوعية الجريمة كماً و كيفاً، واتجاهاتها واختلافاتها المكانية، وهذه الفروض تمثلت في:

الجرائم في منطقة الدراسة ليست مرتبطة بمشكلة تضخم السكان فقط بل ترتبط بالدوافع الاقتصادية كالبطالة، وقلة فرص العمل، والمتغيرات الأمنية كغياب القانون والانفلات الأمني والمتغيرات السياسية كمتغير أنظمة الحكم بجانب المتغيرات الاجتماعية مثل السلوك في ارتكاب الجرائم من حيث النوع (ذكور- إناث) والمرتبط أحياناً بالأمية والعادات والتقاليد الاجتماعية.

أهداف الدراسة

محاولة التعرف على مناطق تصدير الجريمة ومناطق استيراد الجريمة داخل نطاق المحافظة وذلك من خلال دراسة الجرائم على اختلاف وأنواعها في كل قسم على حده والعوامل المؤثرة.

رصد العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في منطقة الدراسة

[1] أرب يعقوب طوقان: التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها-دراسة في الجغرافية الاجتماعية- ،رسالة ماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

دراسة تطور واتجاه الأنواع المختلفة للجرائم في محافظة الجيزة والتعرف على معدلات الجرائم على مستوى أقسام المحافظة خلال الفترة بين عامي(2006-2013)

دراسة رحلة الجريمة على أساس دور المسافة وأثر العلاقة بين سكن الجاني وموقع الجريمة وإبراز ما تسببه هذه الجرائم من خسائر مادية وبشرية وتوضيح موقع المحافظة ودورها في جرائم المخدرات.

مجتمع الدراسة

منطقة الدراسة من ريف وحضر وظهير صحراوي في منطقة الجيزة.

مناهج الدراسة

المنهج الموضوعي: والذي يفيد في دراسة العوامل المؤثرة في حدوث الجريمة وتوزيعها الجغرافي.

المنهج التاريخي: يستخدم في مجال جغرافية الجريمة وفي تتبع الظاهرة والتغيرات التي تطرأ عليها عبر الزمان.

المنهج التحليلي: اعتمدت عليه الباحثة في معالجة البيانات. بالإضافة إلى اعتماد الباحثة على المنهج الايكولوجي والمنهج السلوكي.

أما عن **الأساليب المستخدمة** في الدراسة

استخدمت الباحثة كلاً من الأسلوب الكمي، وأسلوب الدراسة الميدانية والأسلوب الكارتوجرافي.

واستخدمت الباحثة **أدوات** في دراستها والتي تمثلت في:

الزيارة الميدانية: قامت الباحثة بزيارة المناطق العشوائية والمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في بعض أقسام المحافظة.

المقابلات الشخصية وكانت و كانت مع نخبة من المسئولين في مديرية الأمن بالجيزة.

زيارة المكتبات منها مكتبة مديرية أمن الجيزة، مكتبة أكاديمية الشرطة، مكتبة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالقاهرة.

نتائج الدراسة

أثبتت الدراسة أن الجريمة في الجيزة تخضع لنفس المؤثرات البيئية التي تخضع لها في مناطق أخرى كثيرة من العالم، حيث أثرت خصائص بعض عناصر المناخ بدرجات متفاوتة في معدلات الجريمة في الجيزة فجرائم النفس تتأثر بارتفاع درجات الحرارة بسبب الإفرازات والتغيرات الفيسيولوجية التي تصيب الإنسان من جراء ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة وبالتالي اختلاف الجرائم حسب المزاج العام وحسب الميول إلى تنفيذ الجريمة.

كشفت دراسة الكثافة السكانية العالية دورها العام في تأثيرها على الجريمة، كما أظهرت الدراسة انتشار الجرائم في السن الذي ينحصر ما بين (20–40) وخصوصاً جرائم ضد النفس كالقتل والاعتداءات والضرب وجرائم السرقة والنشل وجرائم الضرب.

كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين سكن الجاني وموقع الجريمة، حيث تكثر الجرائم في المناطق القريبة من سكن المجرم باستثناء جرائم النشل والتي تزداد كلما زادت المسافة بين سكن المجرم وموقع الجريمة.

وألقت الدراسة الضوء على تاريخ المخدرات في مصر والذي عرف منذ عهد الفراعنة وأوضحت الدراسة عن انتشار شجيرات الخشخاش والقنب في المحافظات

الحدودية، بينما كان الهروين هو أقل أنواع المخدرات انتشارا في المحافظة الحدودية، واتضح أيضاً أن قضايا التعاطي هي الأعلى بين قضايا المخدرات في المحافظة والمحافظات الحدودية.[1]

الدراسة الرابعة: أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

دراسة قام بها: "**عبد الله سالم الدراوشة**" مقال نشر في المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2014.

إشكالية الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أثر الفقر والبطالة على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني.

وكان **تساؤل الدراسة** كالتالي

ما أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من و وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

أهداف الدراسة

كانت **أهداف الدراسة كالآتي**

- التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من و وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني.

[1] رانيا عادل محمود محمد أبو السعود، جغرافية الجريمة بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2016.

– توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن الفقر والبطالة من أجل التخفيف من تزايد معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

المنهج المستخدم

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن المسح المكتبي الجاهز لبناء الإطار النظري للدراسة.

عينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام في الأردن.

ولتقدير حجم العينة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة حيث تم سحب أفراد العينة من جميع مديريات الشرطة في إقليم الجنوب بواقع عينة إجمالية بلغت 350 فردا من العاملين في جهاز الأمن العام ضمن رتبة ضباط، وضباط صف، وفرد.

النتائج المتوصل إليها

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة لمتغير الفقر في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وذلك بسبب سوء الظروف المادية التي يعاني منها الفرد، مما يدفعه إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة لمتغير البطالة مع السلوك الجرمي في المجتمع الأردني نظرا لتفاوت الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

بالأردن، حيث البطالة تشكل الوجه الآخر للفقر من حيث مستوى تأثيرها على المستوى المعيشي للأفراد.[1]

4-2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والمشابهة

بعد عرض وتقديم الدراسات السابقة التي اعتمدت كإطار مرجعي لدراستنا الحالية والموسومة بالتنظيم الاجتماعي للمجال الجغرافي وعلاقته بالجريمة- دراسة حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسكرة-

نستخلص مجموعة من نقاط الاتفاق والاختلاف في ذلك والتي تمثل وجود علاقة ترابطية مع بعض المتغيرات التي كانت لها صلة بموضوعنا، كذلك الاستعانة والاستفادة ببعض أدوات الدراسة كالمقابلة الموجهة وتوظيف المنهج الوصفي التحليلي لأن دراستنا هاته أخذت بالدراسة الكيفية أكثر من الكمية وهذا راجع لسرية الأرقام وما يتعلق بالظاهرة المدروسة.

الأخذ بالطرح الإشكالية وهدف الدراسة وأهميتها بالرغم من وجود اختلاف وتباين مكاني وزمني في الدراسات،الشيء المضاف على مستوى دراستنا هاته هو إعطاء تصور خاص بالظاهرة من ناحية التوزيع الجغرافي (جغرافية الجريمة)، من حيث التأكيد على الأنماط المكانية والزمنية والنوعية للجريمة فضلا عن دراسة العوامل الطبقية و البشرية، ومدى تأثيرها على واقع الجريمة ودراسة الجريمة من خلال ارتباطاتها المكانية.

باختصار فالدراسة الحالية جغرافية الجريمة تمثل مدخلا مهما للوقوف على طبيعة الجريمة ومرتكبيها.

[1] عبد الله سالم الدراوشة: أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2014.

كما تشكل الدراسة حلقة وصل مهمة للدراسات السابقة وما يلازمه من دراسة في مجال التوزيع الجغرافي، أما الاختلاف الوحيد يتمثل في قلة الدراسات في مجال جغرافية الجريمة حيث تعد دراستنا هذه من أوائل الدراسات التي تدرس أنماط الجرائم وتوزيعها جغرافيا.

تاسعا: المقاربة النظرية للدراسة

نتطرق في هذا العنصر للنظرية الاجتماعية المعاصرة التي تتشابه و الموضوع المتعلق بالتنظيم الاجتماعي و علاقته بالجريمة.

و بالتالي سوف نركز على نظرية الدوائر المتراكزة، والإسهامات التي قدمها "أرنست برجس" والتي كان لها صدى كبير بين العلماء والباحثين في علم الاجتماع الحضري والذين استجابوا للتحول الحضري الكبير الذي عايشوه، فانطلقوا بجهودهم في محاولة لإيجاد فهم دقيق لإشكال ومشكلة الحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع والتحضر و لقد كانت أعمالهم تمثل الأسس الفلسفية الأولى والتي استندت إليها نشأة علم الاجتماع الحضري ولا تزال تصوراتهم و تحليلاتهم تشمل تأثرا هاما على الكثير من الأعمال المعاصرة في هذا المجال .

نظرية الدوائر المتراكزة:

تعتبر نظرية "برجس" عن الدوائر المتحدة المركز من أهم النظريات في التحليل الايكولوجي للمدن، و ينطلق في نظريته من قضية أساسية ومؤداها أن البناء الداخلي للمدن يمكن ان يتبلور حول دوائر تتحد في مركزها، حيث تضم كل دائرة لونا من النشاط، وان المحور الرئيسي تتركز حوله النشاطات المختلفة، أي أن توزيع السكان و الخدمات في المدينة يتم في شكل حلقات حول مركزها الرئيسي.

ولقد ركز "برجس" اهتمامه في وضع أول صيانة علمية منظمة لتطبيق المفاهيم الايكولوجية في مجال الدراسات الحضرية، ففي مقالته الشهيرة "نمو المدينة 1925"، قدم وصفا نموذجيا للبناء الايكولوجي للمدينة –ممثلا في مدينة شيكاغو– كان هذا النموذج –وما يزال– يلعب دورا هاما و مؤثرا في توجيه الدراسات الايكولوجية اللاحقة، و لم تقتصر الدراسة الايكولوجية –من وجهة نظره– على مجرد وصف النمو الفيزيقي للمدينة، بل تمتد لتشتمل على دراسة نتائج هذا النمو و آثاره على التنظيم الاجتماعي و الشخصية.

ولم تقتصر محاولة "برجس" كما يتصور البعض على مجرد تقديم تنميط وصفي للأيكولوجية المدنية، و إنما كان يهدف من خلال هذا النموذج المثالي الذي قدمه ان يكشف عن القوة الدينامية، و التي تحكم نمو المدينة و ما يترتب عليها من تغير في بنائها الإيكولوجي هذا التنميط الذي قدمه يكشف –على حد تعبيره– عن ميل المدينة إلى التوسع و الامتداد، الأمر الذي يدفع المناطق إلى غزو المناطق التي تحيط بها، ومن ثم يحدث نوعا من التوسع.

و لقد حرص برجس" على أن يقدم تدعيما امبريقيا لنموذجه التصويري استمده من مجموعة كبيرة من البيانات و المعلومات التي جمعها من مدينة شيكاغو، و التي اتفقت في أنماطها التوزيعية مع مخططه، حيث أوضح مثلا انه مع الانتقال من مركز المدينة إلى أطرافها الخارجية، تميل معدلات الانحراف، و المعدلات النوعية للتركيب الثنائي ونسبة الأجانب و الأقليات العنصرية إلى التناقض التدريجي، على العكس من ملكية المسكن، و التي تأخذ في الارتفاع المضطرد بالابتعاد عن مركز المدينة.

و على الرغم من ذلك، فان "برجس" يقرر أن هذا النموذج لا يمثل وصفا واقعيا لكل المدن بما في ذلك مدينة شيكاغو ذاتها، و أن العوامل و الظروف و المتغيرات

التي ترتبط بنمو المدينة يمكن أن تجعلها تتحرف إلى حد ما عن نموذجه السابق، أي إن المسألة نسبية حيث تختلف من مجتمع لأخر و من مدينة لأخرى[1]

و لقد ظهرت هذه النظرية على يد عالم الاجتماع "برجس" بعد الحرب العالمية الثانية. حيث يرى أن المدينة تتوسع على شكل حلقات حول المركز الأساسي وسط المدينة تتكون على شكل دوائر، و يظهر في هذا النموذج خمسة دوائر. (انظر الشكل رقم (1))

و يمكن توضيح هذه المناطق على النحو التالي

أ. منطقة الأعمال المركزية:

و هذا المركز هو بؤرة الحياة التجارية للمدينة التي يوجد فيها النشاط التجاري حيث توجد وسط المدينة و توجد فيها المحلات الكبرى[2] ، فهي إذن تقع في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة، و تشكل النواة الحيوية إقليميا و اجتماعيا و ثقافيا، فهي ملتقى طرق المحلات ، و أكثر أجزاء المدينة التي يسهل الوصول إليها، كما تدور فيها أكثر نشاطات المدينة كثافة، و تكثر فيها المسارح و دور السينما و المتاجر المتخصصة و الفنادق والإدارات و المكاتب التجارية و البنوك...

و قد أدت أفضلية الموقع في منطقة الأعمال المركزية، و كذا سهولة الوصول إليها إلى زيادة الطلب على الأراضي و ارتفاع أسعارها. و هذا هو السبب الذي دفع

[1] سعدي ناصف، علم الاجتماع الحضري ،المفاهيم- القضايا- المشكلات، جامعة عين تتمس، 2006، ص77,78.

[2] صابر عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، جامعة الملك فيصل، المملكة السعودية، ص28.

برجس إلى القول أن الأعمال التي تحقق ربحا مرتفعا نسبيا و تستخدم الأرض بكثافة، هي التي يمكنها آن توجد في المنطقة الأولى[1].

ب. المنطقة الانتقالية أو التحول:

و تفضي حركة التوسع الكبير، و النمو السريع الذي تشهده منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض الإقليم الموالي لها لعملية تغيير مستمر، حيث يقوم طرح برجس على أن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو و الاحتلال، و لكن على حساب المنطقة النائية، و التي تتوسع و تغزو بدورها المنطقة الموالية لها، و التي تتميز عادة بالكثافة السكانية العالية ، و الانخفاض الملحوظ في الدخل الفردي و انتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك الشخصي و الاجتماعي، كما يسود التردي السكني، حيث تكثر الأكواخ و المنازل القديمة، و تنتشر الغرف الصغيرة و الخرائب و البيوت القذرة التي يسكنها الفقراء و تنتشر بها مخازن السلع و البضائع و المصانع و الغرف المفروشة للإيجار و الملاهي و دور الدعارة و مؤسسات القمار، كما توجد بها العمارات القديمة الآيلة للسقوط التي يسكنها المهاجرون و الفقراء، فهي مناطق الفقراء و المرضى.

هذه المقومات تجعل من هذه المنطقة موطن للأقليات العنصرية و الاثنية، المهاجرون الجدد، الأفراد بدون مأوى، العاهرات و الهامشيون. و لكون أن محلات السكن و المهن التي توجد في المنطقة الانتقالية مرفوضة اجتماعيا، لأنها توصف عادة بالانحلال و الفساد الخلقي و الفيزيقي[2].

[1] اسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص56,55.

[2] اسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص52.

ت. منطقة سكن العمال

و هي المنطقة التي يسكن فيها عمال الصناعة الهاربون من المنطقة الثانية (منطقة الانتقال) الذين يرغبون في السكن بالقرب من أماكن عملهم[1]، و هم ذوي اللياقات الزرقاء و أصحاب المهن الكتابية و أطفال المهاجرين، و لكن الشيء الواضح مع ذلك هو أن قاطني المنطقة الثالثة لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشة أطفالهم و دفعهم لصعود السلم الاجتماعي (الحراك) بالإضافة إلى ذلك، يقرر العديد من المهاجرين في المنطقة الثانية (الانتقالية) انتمائهم الى الفئات الاجتماعية و من ثم يحاولون حالما يندمج أطفالهم في الثقافة الأمريكية، الانتقال من المنطقة الثانية الى المنطقة الثالثة.[2]

ث. منطقة سكانية أفضل

تتضمن هذه المنطقة مساكن الأسر الوحيدة و أحياء الأعمال المحلية و الشقق والعمارات الجميلة و بعض فنادق و الإقامة، يسكن هذه المنطقة ذوي اللياقات البيضاء وأصحاب المهن و صغار المنظمين. كما توجد بهذه المنطقة بعض الأسواق و أماكن لقضاء أوقات الفراغ مثل الملاهي و المقاهي و المتنزهات العامة. [3]

[1] عبد الباقي صابر، مرجع سابق، ص29.

[2] اسماعيل قيرة، مرجع سابق، 53

[3] عبد الباقي صابر، مرجع سابق، ص30.

ج.منطقة السفر اليومي أو الضواحي

تقع خارج حدود المدينة، و تمثل منطقة سكانية لذوي الدخول المرتفعة، كما يمكن ان تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة تتكون منطقة السفر اليومي إذن من الطبقات العليا والعليا–وسطى، كما أن معظم سكانها يقومون برحلة العمل اليومي .[1]

و تضم الإدارات الكبيرة و المنازل الرحبة و الشقق الفارهة و الفنادق المستخدمة لغرض السكن، و قد لاحظ برجس أن نسبة السكان الذين يملكون البيوت تتزايد كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، كما أن نسبة التشرد و جنوح الأحداث تتركز في وسط المدينة و تقل كلما ابتعدنا عن المركز.

و من جهة أخرى يلاحظ أن الدوائر المركزية للمدينة مازالت موجودة حتى الوقت الحاضر في كثير من مدن الدول النامية، حيث أن الضغط السكاني في وسط المدينة يؤدي إلى توسعها على حساب المنطقة التي تليها. أما إذا كانت هناك بعض العوائق الطبيعية في احد الاتجاهات مثل وجود البحار أو الأنهار أو الجبال، فان المدينة في هذه الحالة تأخذ شكل أصناف دوائر.[2]

و اعتماد هذه النظرية في دراستنا الحالية بما يحدد بالعلاقة بين المجال و الفرد لان حياة الفرد لا يمكن أن تتصور إلا في المجال.

فالمجال شكل (Forme) و لكن هذا المجال في علاقة مستمرة مع هذا الشكل فلا يمكننا إثارة أي شكل اجتماعي او الحديث عنه دون التطرق لمسالة المجال، لان المورفولوجية الاجتماعية كما تناولها دور كايم و موريس هالفاكس كانت الغاية منها توضيح العلاقة بين الظواهر الاجتماعية (الجريمة بكل أشكالها) و بين المجال.

[1] قيرة اسماعيل ، مرجع سابق، ص53.

[2] عبد الباقي صابر، مرجع سابق، ص32.

حيث يمكن القول ان المجال الاجتماعي الحضري هو شكل آخر من أشكال المجال و الذي يتشكل من العلاقات الاجتماعية و الذي يؤثر في الفرد، و كل أشكاله تعبر خلال كل مرحلة تاريخية عن نوع التنظيم الاجتماعي السائد (علاقات جيرة، تضامن، صراع، تنافس...) و هذه العلاقة بين التنظيم الاجتماعي و البنية الحضرية و المجال هو ما شغل فكر و عمل مدرسة شيكاغو و التي أسس روادها ما أسموه بالإيكولوجيا الحضرية والتي تجسدت أهم ملامحها بالخصوص مع نظرية ارنست برجس حول نمو المدينة و ما ينعكس عنها من ظواهر حول الجريمة و توزيعها الجغرافي، فالمنطقة تنتقي أفرادها من الساكنة و التنشئة الاجتماعية أي غرس نفس نمط السلوك في مجموع سكان المنطقة، وهذا ما لاحظناه من خلال تحليل برجس للمنطقة الثانية و التي تنتشر فيها السلوكيات غير السوية و الانحرافات و الأمراض الباثولوجية و الجريمة من حيث التباين المكاني و النوعي، و ذلك باعتبار أن ساكنة هذه المنطقة الانتقالية كلهم من الفئة الهشة الفقيرة والمهاجرون و والمشردون فكل أحيائها فقيرة و غير مخططة تتميز بالسكنات و العمارات الآيلة للسقوط و الخراب.

و منه يمكن أن نعتبر أن المجال الحضري محصلة للصراعات و الظواهر السلبية التي تتم على مستوى التنظيم الاجتماعي.

الشكل رقم (1) يوضح توسع المدينة في شكل دوائر.

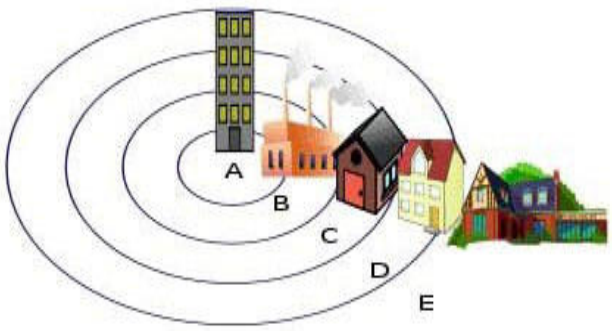

المصدر: بتاريخ 2022/03/16 على الساعة 13:30 https://www.google.com/search?q

خلاصة

مما سبق عرضه ومن خلال الإجراءات المنهجية للدراسة والتي اشتملت على مجموعة من الأدوات التي ساعدت في جمع المعلومات والمعطيات وأضافت الكثير من الأفكار الجيدة وأنارت بعض التغيرات واللبس حول طبيعة الموضوع المدروس ومدى تعلقه بالمجتمع وبواقع الأفراد داخل المدينة ومحاولة منا لتوخي الدقة في بلوغ رؤية شاملة ومتكاملة لموضوع دراستنا، وهذا بالمماثلة والأسبقية للدراسات السابقة، والمعطيات التي تم الحصول عليها من طرف المديرية الولائية للأمن الولائي لولاية بسكرة.

الفصل الثاني:

التنظيم الاجتماعي الحضري

تمهيد:

أولا: مفهوم التنظيم الاجتماعي الحضري

ثانيا: أنواع التنظيمات الاجتماعية

ثالثا: سمات التنظيم الاجتماعي الحضري

رابعا: المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي

خامسا: الجماعات وأنماط المشاركة الحضرية

خلاصة

تمهيد:

يمكن القول بأن خصائص التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي هي وحدها التي تعكس طبيعة التوافق الوظيفي للحياة الاجتماعية داخل هذه الوحدة المكانية نرى أنه من الضروري الكشف عن الصور المختلفة للفعل والسلوك الاجتماعي وأنواع التنظيم التي ينفرد بها المجتمع الحضري كنمط متميز للمجتمع المحلي.

أولا: مفهوم التنظيم الاجتماعي

1.تعريف التنظيم

يقابل مفهوم التنظيم "المصطلح (organization) ويعني من حيث المضمون كل وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة.[1]

يعرف فاجن (FAGEN) النظام على أنه مجموعة من العناصر ذات العلاقة فيما بينها من ناحية وبين صفاتها من ناحية أخرى ويقصد بىرتلانفي بالنظم – مجموعة من العناصر تكون متفاعلة مع بعضها–ويعرف كاست وروز تزوىج (Kast And Rosenzweig) النظام على انه تنظيم متحد يتكون من جزأين أو أكثر معتمدين بشكل متبادل و مكوناتهم أو الأنظمة الفرعية وموصوف بحدود محددة في بيئتها الأساسية.

ويعرف هانا (Hanna) النظام ترتيب الأجزاء ذات علاقة متبادلة. والكلمات ترتيب – والعلاقة المتبادلة – تصف عناصر متبادلة الاعتماد تشكل كيانا هو النظام لذلك حينما يأخذ الشخص مدخل النظم يتم البدء بتعريف الجزء الخاص بالمفردات ثم التعمق لفهم تفاعلهما الجماعي.

يشير النظام إلى الاعتمادية المتبادلة والاتصال المتبادل والعلاقة المتبادلة لمجموعة من العناصر تشكل كل معرف أو وحدة متبادلة.[2]

أما ألن (Allen) يرى أن التنظيم هو "العملية التي يتم بموجبها تحديد أداء الأعمال وتقسيمها وتوضيح تفويض السلطة والمسؤوليات و إنشاء العلاقات بين العاملين لتمكينهم من العمل معا بأقصى كفاءة ممكنة لإنجاز الأهداف.[3]

---

1 على عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع التنظيم، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999، ص16.

2 وندل فرنش وسيسل بيلي جونير: تطوير المنظمات، ترجمة وحيد بن حمد الهندي، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2000،ص140.

3حسان محمد ندير جرستاني: إدارة المستشفيات، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، الرياض، 1990،ص94

بينما يعرفها كونتر و اودونل (Kaontz And Odonnell) "أنها تجميع أوجه النشاطات الضرورية لإنجاز الأهداف العامة والخطط ووحدات تنظيمية مناسبة وضمان تفويض السلطة لهذه الوحدات والتنسيق بينهما".[1]

أما هودجاس و سيرزيو (Hodgett ' s and Cersio) يرون أنه "العملية التي يتم بموجبها الواجبات على العاملين والتنسيق بين مجهوداتهم بشكل يضمن تحقيق أقصى كفاية ممكنة لبلوغ الأهداف المحددة مسبقا".[2]

"من الواضح أن تصورنا للتنظيم تصور جامع غير مانع، فهو يصف تلك الوحدات الاجتماعية التي اتفق العلماء على إطلاق مصطلح التنظيمات عليها، ولكنه لا يمنع من توافر خصائص التنظيم في وحدات اجتماعية قد لا ينطبق عليها مصطلح التنظيم بمعناه الضيق ، ومع ذلك فسوف تظل خاصيتا الأهداف الواضحة الصريحة، و النشأة المتعمدة المقصودة هما أبرز ما يميز التنظيم عن كافة أشكال الجماعات الاجتماعية الأخرى"[3]

2. تعريف التنظيم الاجتماعي

التنظيم الاجتماعي كمصطلح سوسيولوجي: يشير إلى كل الأساليب والطرق التي تضفي طابعا نظاميا على السلوك الإنسان، وهذا النظام يرجع إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بأعضاء المجتمع، والتي تتألف من عنصرين متكاملين هما: بناء العالقات الاجتماعية المتبادلة بين مختلف الوحدات الاجتماعية والضوابط الموجهة للسلوك.

1حسان محمد ندير جرستاني: المرجع السابق، ص 95

2حسان محمد ندير جرستاني: المرجع السابق، ص 96

3السيد الحسيني: النظرية الاجتماعية ونظرية التنظيم، دار المعارف، ط9، مصر،2017،ص 17

والتنظيم بمعناه العام وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بشبكة عالقات تنظمها مجموعة محددة من القيم والمعايير الاجتماعية، وهذا هو المفهوم الواسع للتنظيم الذي يشير إلى طائفة من الظواهر الاجتماعية تتناول بصفة عامة الطرق والوسائل التي يتخذ بمقتضاها السلوك الإنساني طابعا منظما منتظما.[1]

وبعبارة أخرى، يشير **التنظيم الاجتماعي** إلى الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته، ويتوقف ذلك على الظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد وتشير عناصر التنظيم الاجتماعي إلى توافر عالقات اجتماعية بين عدد كبير من الأفراد، وتوافر معتقدات مشتركة توحد بينهم وتوجه سلوكهم بينما يشير المعنى المحدد للتنظيم إلى الوحدة الاجتماعية التي تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة، وتتخذ طابعا بنائيا بلائم تحقيق هذه الأهداف، وقد تختلف مسميات التنظيم، لكن جوهرها واحد التغير، فقد يستخدم البعض مصطلح البيروقراطية للإشارة إلى المعنى الذي يقصد بمصطلح التنظيم، وقد يميل البعض الآخر إلى استخدام مصطلحات محددة مثل منظمة أو مؤسسة لكنها تشير أيضا إلى المعنى الذي يتضمنه مصطلح التنظيم ويستخدم البعض مفهوم البناء الاجتماعي محل التنظيم الاجتماعي، وهو بذلك يعني تنظيم معين للسلوك اليومي لأفراد المجتمع ولعلاقاتهم الاجتماعية بطريقة تتيح التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد، ويعد مفهوم البناء الاجتماعي مفهوما أساسيا من مفاهيم علم الاجتماع ومن بين أبرز عناصره النظم الاجتماعية، و المعايير، و المكانات و الأدوار.[2]

[1] باسمة جاسم خنجر: التنظيمات الاجتماعية، https// sd.carts.tu.edu.iq/images تم الاطلاع يوم 2022/03/28، على الساعة: 16:08

[2] باسمة جاسم خنجر: مرجع سابق.

ثانيا: أنواع التنظيمات الاجتماعية

إن دراسة التنظيم الاجتماعي باعتباره بناء مجتمعيا يشتمل على أنماط عديدة من العلاقات، تمتد من الجماعات الصغيرة إلى التنظيمات الرسمية، يتطلب معرفة طبيعة هذه الجماعات والتنظيمات من حيث البناء والوظيفة والأهداف. و تختلف هذه الجماعات من حيث البناء بطرق متعددة تتطلب معرفة الخصائص المميزة لكل منهما، وسوف نتناول هذه الأنواع بشيء من الإيجاز وكما يلي:

1.التنظيمات غير الرسمية

يستخدم مفهوم التنظيم الاجتماعي في هذه الحالة كمرادف للبناء الاجتماعي، أي وحدة مكونة من أجزاء مترابطة و منظمة، ويعتمد بعضها على بعض. وهذه العناصر المترابطة تشير إلى المعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الناس، وتجعل السلوك الاجتماعي يسير طبقا لقواعد معينة لتحقيق الوظائف والغايات التي يستهدفها المجتمع. وهذه القواعد التنظيمية ليست إلا مستويات لضبط سلوك الأفراد من حيث علاقاتهم ببعضهم أو علاقاتهم بالجماعة ككل.

و كل فرد يحترم هذه القواعد، واحترامه ليس فطريا والموروث وإنما يأتي نتيجة التكيف مع المجتمع، وهذه تعتبر من ابرز الخصائص المميزة للكيانات الاجتماعية الدائمة كالمجتمع، والمجتمع المحلى والجماعة الاجتماعية.

و هذه التنظيمات تتسم بالعمومية بيد أن هذه العمومية نسبية وليست مطلقة أي قد تخص جماعة معينة من الأفراد دون غيرهم. وتحمل في طيّاتها معنى الإلزام، وتخاطب عقول من تحكمهم من الناس، كما أن مظاهر السلوك العام تكشف عن تماسك

المجتمع، لكن هذا التماسك ليس كامل، ذلك ألن المصلحة الشخصية الأفراد غالبا ما تكون ضد المصلحة العامة المشتركة للجميع.[1]

ومن العمليات التي يتضمنها التنظيم الاجتماعي، لاختلاف، التي تجعل أجزاء المجتمع تتميز عن بعضها البعض من خلال ما تؤديه من وظائف مختلفة، والتنظيم لا يكون إلا عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى. وهناك العملية الثانية للتنظيم الاجتماعي المسماة بعملية التكامل، وهي العملية التي تصبح الأجزاء المختلفة فيها متآلفة. ولا نعني بهذه العملية أن يكون الأفراد متشابهين، وإنما العملية التي تمكن الأجزاء من تأدية وظائفها بصورة صحيحة، والتنظيم ليس شيئًا ثابتًا، وإنّما دائم التغير كنتاج لعمليتي الاختلاف والتكامل.[2]

ويهدف التنظـــيم في جميع هذه المجتمعات إلى غرس الفضائل والمعتقدات بين أفرادها عن طريق تكرار أساليب التفكير وأنماط المعـــــتقدات والإشارة إليـــها من وقت لآخر. فالأسرة مثال تعتبر المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل النظم الاجتماعية والقواعد الخاصة بعادات وتقاليد المجتمع، ثم تقوم المدرسة في وقت الحق بمشاركة الأسرة في هذا العمل[3].

و عموما، تعتبر الجماعة الصغيرة بمثابة النموذج الأكثر شيوعا للسلوك الاجتماعي الذي يمارسه الفرد بنفسه، وعليه فإن تشكيل قيمه وسلوكه يتم في إطار الجماعة. و تشير الجماعة إلى أي تجمع من الأفراد يرتبطون معا بمجموعة معينة من العالقات الاجتماعية. و تتباين الجماعات تباينا واسعًا، فقد تكون جماعات تضم عددا كبيرا من الأفراد، أو قد تكون جماعة صغيرة تتكون من عدد قليل من الأفراد كالأسرة،

[1] محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1979، ص 124.

[2] محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص125

[3] محمد عاطف غيث:مرجع سابق ص126.

أو حتى من شخصين أثنين. كما وتختلف هذه الجماعات من حيث العضوية، فقد تكون هذه العضوية ثابتة وقد تكـــون متغيرة. ومهما يكن من أمر، فال بد أن يتوفر في الجماعات عنصران أساسيان هما:

1- الوعي بأهمية الأعضاء الآخرين داخل الجماعة.

2- الاستجابة المتبادلة بينهم بحيث تشكل أفعالهم سلوك الجماعة ككل.

و الجماعات سواء كانت صغيرة أم كبيرة، ثابتة أم متغيرة، فإنها تتميز بعالقات اجتماعية متبادلة بين أعضائها، وليس أي تجمع من عدة أفراد يعد جماعة بالمعنى الاجتماعي، وتتميز الجماعة بالمعنى الاجتماعي بالخصائص التالية:

1- العلاقات الاجتماعية بين أعضائها.

2- الاعتماد المتبادل بين الأعضاء.

3- الشعور بأن سلوك أي عضو من الأعضاء يخص الأعضاء الآخرين.

4- الإحساس بالعضوية في الجماعة.

و تعرف الجماعة بأنها " نسق من العلاقات الاجتماعية يترابط فيه الأفراد بوحدة من الشعور و الإحساس العاطفي، وبوحدة المصالح، ويشتركون في ثقافة معينة تحدد لهم أدوارهم الاجتماعية، والمستويات التي تميز أعضائها عن غيرهم من الأعضاء "[1] وتتنوع الجماعات من حيث حجمها وشكلها وطرق تنظيمها والوظائـــــف التي تؤديها فمنها ما هو صغير الحجم كالعالقة الثنائيـــــة لأسرة بغير أولاد ومنها ما هو كبير كالمدرسة والنادي والنقابات، والأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، وهي جميعا

[1] محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص 126 .

أمثلة للجماعات الاجتماعية. ومن هـــذه التنظيـــمات ما يؤدي وظيفة واحدة كالوظائف البيولوجـــية، أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية.

2- التنظيمات الرسمية:

تقوم هذه التنظيمات استجابة للحاجات التي لا يمكن إشباعها من خلال المجتمع المحلي، سواء كانت هذه الحاجات فردية أم جماعية، ولهذا فإن إنشاء هذا النوع من التنظيمات، يشير إلى الحاجة إلى إيجاد نوع من العالقة المستجيبة المتبادلة بين النظم القائمة والتغير الاجتماعي. وتعد التنظيمات الرسمية جزءا مهما من البناء الاجتماعي وهي أكثر تعقيدا من الجماعات الصغيرة، وتتضمن وظائف وأعمال تتباين تباينا عريضا ، وتكون المكانات فيها مكتسبة، كما تشمل تقسيما دقيـــقا للعمل يسير وفــق لوائح مكتوبة. وينبع سلوك الدور أساسا من المكانة التي يحتلها الفرد في التنظيم، وليس على أساس شخصي، وعلى ذلك يكون دور الفرد في التنظيم الرسمي أقل مرونة من دور الفرد في التنظيم غير الرسمي[1].

والتنظيم الرسمي وسيلة فعالة لإنجاز الأعمال الكثيرة المتنوعة التي تتطلبها التطورات الحديثة، فكلما ازداد تطور المجتمع ازدادت التخصصات المطلوبة وتعقدت الوظائف و تنوعت، وازداد بالتالي حجم التنظيم ليصبح تنظيما رسميا.[2]

وتتصف التنظيمات الرسمية بمجموعة خصائص:

أهمها ما يلى:

1- العلاقات الرسمية.

[1] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص126-127.

[2] محمد عاطف غيث، مرجع نفسه، ص 127.

2-التنظيم الهرمي للوظائف.

3-الحجم الكبير.

4-التعقيد النسبي.

5-الاستمرار حتى بعد ذهاب الأفراد الذين تتكون منهم.

وقد حلل (ماكس فيبر) التنظيم البيروقراطي باعتباره أحد أشكال التنظيم الاجتماعي الرسمي القائم على أساس التدرج التصاعدي سواء كان ذلك بالنسبة للمجال الحكومي أو في نطاق الأعمال والنشاطات التي تتخلل المؤسسات العامة والخاصة كالشركات أو في بعض المؤسسات الاجتماعية.[1]

وبالمقابل حلل فيبر صفات البيروقراطية الحديثة وكيفية عمل الأجهزة الرسمية الوظيفية بالطريقة التالية:

1-هناك مجالات محددة لعمل الجهاز البيروقراطي، وهذه المجالات تحدد وتعرف بواسطة قواعد مقننة أو منصوص عليها بالقوانين وبالتعليمات الإدارية التالية:

أ- الفعاليات الاعتيادية التي تتطلبها أهداف المؤسسة (سواء كانت مؤسسة حكومية أو أهلية، تجارية، أم دينية) تحدد توزع بشكل قاطع وثابت على أساس أنها فعاليات رسمية

ب- صلاحيات توجيه الأوامر لغرض القيام بالواجبات الرسمية، توزع أيضا بشكل مستقر ومحدد بقواعد معينة تساعد المواطن في التعرف على المواقف التي يمكن فيها استعمال القوة أو الإجراءات الانضباطية.

[1] محمد الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار النهضة للطبع، مصبر، 1992، ص 198.

جـ- تهيأ الظروف المسهلة لاستمرارية القيام بالواجبات المعينة والحقوق المترتبة على القيام بهذه الواجبات. ويعين في هذه المراكز فقط الأشخاص المؤهلون للاضطلاع بهذه المسؤولية.

- ✓ هناك تدرج في الوظائف بحيث تتدرج المسؤوليات والسلطات ويتكون نسق منظم من العالقات العليا والدنيا، ويكون الرئيس هو المشرف على أعمال المرؤوس الأدنى منه في المسؤولية والسلطة.[1]
- ✓ إن إدارة أي منظمة حديثة تستند على المستندات المكتوبة والتي تحتوي على الوثائق أو التعليمات المرعية.
- ✓ تعتمد الإدارة، خاصة بالنسبة لبعض المراكز الفنية، على أناس خبراء أو أكفاء سبق وأن تدربوا وتعلموا وتهيئوا لشغل مثل هذه المراكز.
- ✓ إن إدارة أي مؤسسة تستوجب وجود قواعد وتعليمات ثابتة أو مستقرة نوعا ما، ليسير بمقتضاها كل من يحتل هذا المركز. و هذه القواعد يجب على الموظف أن يتعلمها قبل ممارسته لأعماله.

ويتلخص مركز الموظف داخل الوظيفة أو خارجها بما يلي:

1- تعتبر الوظيفية بمثابة أي مهنة، وتتطلب التدريب وامتحان القابلات قبل المباشرة بالعمل.

ولا يعتبر المركز الوظيفي أداة للاستغلال الشخصي وللكسب المادي، كما لا يعتبر أداة للمقايضة مع خدمات أخرى، وقبول المركز الوظيفي معناه قبول الواجبات

[1] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص128-129.

المترتبة عليه مقابل العمل الذي يؤديه الموظف. فالعالقات الشخصية توضع جانبا ولا تدخل في الحياة الرسمية للموظف، كما أن الموظف لا يعتبر خادما شخصيا لرئيسيه.[1]

2- يتحدد وضع الموظف الشخصي بالطريقة التالية:

✓ أن الموظف المعاصر سواء كان يشغل وظيفية حكومية أو وظيفية في مؤسسات خاصة يتمتع باحترام خاص إذا ما قورن بالأفراد الذين يسير أمورهم. ومركز الموظف مضمون بواسطة القوانين التي تعاقب الأفراد الذين يعتدوا بالإهانة أو بالقذف على الموظف أثناء ممارسته لوظيفته.

✓ أن الموظف في البناء البيروقراطي يعين و ينتخب، من قبل سلطة عليا، فالموظف المنتخب لا ينطوي ضمن البناء البيروقراطي بالشكل الذي حددناه سابقا، فالموظف المعين يستلم مركزه من الأعلى في حين أن الموظف المنتخب يستلم من الأسفل من الناخبين أو من أعضاء حزبه الذين رشحوه للمنصب المنتخب.

✓ عادة يعين الموظف لمدى الحياة، خاصة في البيروقراطيات العامة، إذا لم يخالف الموظف قواعد الوظيفية ولم يستعملها لمصالحه الخاصة.

✓ يستلم الموظف راتبا محددا بالمركز الذي يشغله ولا يتحدد الراتب على أساس ضخامة عمله أو كثرته، كما أنه يستلم تقاعدا بعد خدمة وسن معينين.[2]

ثالثا: سمات التنظيم الاجتماعي

التنظيم الاجتماعي كسلوك يتميز بعدة سمات أبرزها:

[1] محمد الجوهري: مرجع سابق، ص ص 194-195.

[2] محمد الجوهري: ، مرجع نفسه،ص 195.

✓ تقسيم العمل باعتباره ظاهرة ما لازمة للتنـــــظيم الاجتماعي وال تخلو منها أي جمـــــاعـــــة إنسانية.

✓ الأدوار والمراكز الاجتماعية باعتبارها بناء مرافق لتقسيم العمل.

✓ المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك، أو قواعد الفعل الاجتماعي التي تحكم طريقة قيام الفرد بالأدوار المنوطة به.

✓ الاتصال بين الأفراد بهدف تحقيق الغايات الجمعية، فهناك الاتصال المباشر بين أعضاء الجماعة الصغيرة و البسيطة، ويسمى الاتصال الأول وهناك الاتصال الجمعي الذي يحدث على نطاق واسع ودرجة عالية من التخصص.

✓ لابد أن يتضمن التنظيم بناء للسلطة، وتوزيع السلطة على القائمين بها وبشكل منظم بحيث يكون هناك تحديد واضح لدور و وظيفة القائم بالسلطة من حيث الحق والواجب.[1]

✓ لأهداف والوسائل المتمثلة بتقسيم العمل والمعايير الاجتماعية، وإن ما يميز التنظيم الاجتماعي أن يكون أعضاؤه على درجـــة عالية من الاتفاق في نظرتهم للأهداف والوسائل المتبعة وتشترك هذه الخصائص جميعها لتشكل طبقات اجتماعية متباينة، ومستويات مهنية مختلفة تعبر كل منها عن مصالح مشتركة واهتمامات خاصة تختلف، إن لم تتعارض مع المصالح والاهتمامات التي تعبر عنها الطبقات الاجتماعية والمستويات المهنية الأخرى، مما يؤثر على بناء التنظيم ووظائفه. ووفق هذا التصور نستطيع أن نجد أمثلة كثيرة على التنظيمات، فهي تشمل الوحدات الاجتماعية التي تتوافر فيها كل الخصائص السابقة أو بعضاً منها مثل المصانع، والهيئات الحكومية التي تمارس الخدمة المدنية والجيش، والمستشفيات، والجامعات و البنوك، والسجون، والنقابات ... الخ، فكل هذه

[1] باسمة جاسم خنجر: مرجع سابق.

الوحدات الاجتماعية أنشئت لكي تحقق أهدافا محددة، وتستعين بعدد من التدابير والإجراءات التي تضمن بها تحقيق أهدافها.[1]

وبذلك يصف التنظيم تلك الوحدات الاجتماعـــــية التي اتفق على تسميتها تنظيمات اجتماعية، ولكن ذلك لا يمنع من توافر خصائص التنظيم في وحدات اجتماعية قد لا ينطبق عليها مصطلح التنظيم بمعناه الضيق. ومع ذلك تضل الأهداف الواضحة الصريحة والنشأة المقصودة من أبرز الخصائص المميزة للتنظيم عن كافة أشكال الجماعات والوحدات الاجتماعية الأخرى، وبهذا المعنى نستطيع التفرقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي، فالأخير يشير إلى الممارسات غير الرسمية التي تظهر في شكل استجابة للقواعد الرسمية المنظمة للتنظيم.

وتظهر الممارسات عادة من خلال العالقات الاجتماعية الطبيعية التي تظهر بين أعضاء التنظيم. وتبدو التفرقة بين المصطلحين واضحة إذا ما أدركنا أن المصطلح الأول يعبر عن البيئة التنظيمية الحقيقية التي يعيش في ظلها أعضاء التنظيم، بينما يعبر المصطلح الثاني عن الاستجابات التي تظهر في مواجهة هذه البيئة.[2]

إضافة إلى السمات التي تميز التنظيم الاجتماعي التي سبق ذكرها، يمكننا أن نورد السمات التي تميز **التنظيم الاجتماعي الحضري**، وهي كالتالي:

1.التحول نحو نمط الأسرة النووية

تتأثر الأسرة في المدينة بشكل عام ومختلف التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تشهدها المدينة، وفي ظل التبدلات والتغيرات التي طالت

[1] باسمة جاسم خنجر: مرجع سابق.

[2] محمد الجوهري: مرجع سابق، ص 201.

المجتمعات الحضري المعاصرة، حيث أصبحت الأسرة الحضرية تأخذ النمط النووي، الذي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأبنائهم.

وقد صاحب هذا التحول تغير وظائفها مما جعلها تتمتع بالاستقلالية المجالية والوظيفية فتغيرت من حيث:

- ✓ الشكل.
- ✓ الحجم.
- ✓ الوظائف.
- ✓ التنظيم الداخلي.
- ✓ التخطيط والاتفاق العائليين.
- ✓ أنماط الاستهلاك وانتشار النسق التكنولوجي.
- ✓ نمط العلاقات الاجتماعية والمهنية، ومحدودية نطاق شبكة علاقاتها القرابية.[1]

2.الفردانية

إن التحول الذي طرأ على الحياة الحضرية بكل أبعادها وتجلياتها الاجتماعية والاقتصادية، جعل النسق القيمي والثقافي للمنظومة الاجتماعية يتغير نحو الانقسامية والتجزيئية، وكل ذلك جعل الفرد الحضري يتمتع بنزعة فردانية، لأنه أصبح يبحث عن الاستقلالية في توجيه علاقاته الاجتماعية، فظهرت أشكال جديدة من السلوكات والأنماط الحياتية الحضرية، حيث تغير نمط الأسرة نحو الفردانية، أو ما يعرف بالجمعية الفردية المنظمة، مما جعل الفرد مضطر تحت تأثير الضغوط الحياتية في المدينة، إلى تكوين

[1] محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 67

أنواع جديدة من الالتزامات، من شأنها أن تؤثر على شكل الأسرة ووظائفها فيغلب الطابع الفرداني الاستقلالي، في مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية الحضرية.

3.سيادة العلاقات الثانوية وانتشار العلاقات الطوعية

يرى علماء الاجتماع بأن الظواهر المنتشرة في مجتمع المدينة يرتبط بها الكثير من الظواهر الأخرى. لعل أهمها سيادة العلاقات الثانوية، والتي تتسم هي كذلك بالسطحية والانقسامية.[1]

وفي هذا السياق نجد ابن خلدون من السباقين الذين اهتموا بدراسة العلاقات الاجتماعية، واختلاف نسق القيم داخل المجال الحضري، وذلك عند تعرضه لمعالجة المدن والظواهر المرتبطة بها، بحيث يرى بأن المجتمعات الحضرية قد عبرت مرحلة البداوة، وانتقلت إلى مرحلة التحضر، وبعد ما كان شغلها الشاغل هو الحصول على الضروريات أصبحت تبحث عن الكماليات، وتتفنن في أعمالها وخاصة في الميدان الصناعي و العلمي، فاتسعت شبكة علاقات أفرادها حيث أصبحت متشابكة و متداخلة، لأن الفرد البدوي يعيش في مجتمع صغير وعلاقاته محدودة، بينما يعيش الفرد في المدينة في مجتمع واسع النطاق، كثير العدد له مشاكله ووظائفه الكثيرة والمتنوعة في جميع الميادين، كما أن الحياة الحضرية نفسها لدليل على تطور أشكال الحياة وتقدمها في جميع الميادين الاجتماعية، السياسية والعلمية والصناعية والاقتصادية والعمرانية، ولذلك تصبح أعمال الفرد الحضري معقدة ومركبة تركيبة علاقاته الواسعة.

وبالتالي أصبحت العلاقات الاجتماعية الجديدة (البديلة) وسائل ضرورية لتحقيق الأهداف الشخصية، والتي تتصف عموما بالرشد والعقلانية وأكثر بعد عن العاطفة و الانفعالية، كما أنها تشكل في سياق انضمام الفرد واندماجه في الحياة المهنية، أو

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص ص 68-69.

الثقافية أو الاجتماعية بصفة عامة، ومع تزايد حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، و اللاتجانس والتغاير أصبح هذا الأخير يتصف بمجتمع الروابط الطوعية والجماعات الاختيارية، سواء على مستوى المهنة أو الهوية أو على مستوى الموطن الأصلي أو الديانة أو على مستوى السن أو الجنس، في كل الأحوال يجد الفرد الحضري نفسه دائما في البحث عن علاقات اجتماعية جديدة تتماشى مع ظروفه ومتطلباته الحياتية الحضرية المتجددة.[1]

وقد خلص ويرث على أن ما يميز حياة المدينة ضعف الروابط القرابية والجيرة وتضاؤلها، ونتيجة لذلك تظهر المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمي لتحل محل روابط التضامن والعلاقات الأولية القرابية التي كانت سائدة من قبل، ويمكن تفسير ذلك الى التطور الصناعي وتوسع شبكة الأنشطة التجارية في المدينة، وسرعة استيعاب سكانها للمفاهيم، والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة، وبذلك أصيبت الروابط والعلاقات التقليدية (القرابية) بالتمزق والتصدع وحلت محلها علاقات اجتماعية خارجية تقوم على مبدأ المصلحة المشتركة والاعتمادية المتبادلة.[2]

4.ضعف شبكة العلاقات القرابية

إن النظام القرابي في المجتمع التقليدي يتولى كل المهام الاقتصادية والاجتماعية للفرد، مما يساهم في اعتماد هذا الأخير عليه، نظرا لما يوفره له من الاطمئنان النفسي والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى كونه مصدر النفوذ والسلطة الاجتماعية، فتتحدد مكانته في جماعته القرابية.

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص 68.

[2] محمود حسن: مرجع نفسه، ص 71.

في نفس السياق تؤكد- **لوسي مير**- مفهومين انتشر استعمالهما في أمريكا في مجال نمط العلاقات الاجتماعية في الجماعات القرابية وهما المكانة والدور، ويؤكد الكثير من الباحثين أن الإنسان قد شغل عدة مكانات قد تكون كلية وإما مرتفعة أو منخفضة نسبيا مقارنة مع غيره من أعضاء المجتمع، وهي تحدد نمط العلاقات التي قد شغلها مع المجتمع الذي يتعامل معه وينتظم داخل أطره القيمية والمعيارية والقانونية.[1]

وإن أهم ما يميز حياة المدن هو الانفصال المجالي والحراك التنقلي في الوسط الحضري، الذي ينتج بدوره أدوار وعلاقات جدلية، والتي تخضع لمعايير الضبط الاجتماعي، والذي يشمل جميع درجات التفاعل الاجتماعي في المجتمع الحضري، حيث يهدف عامة إلى حمل الأفراد على القيام بأدوارهم وفقا لتوقعات الجماعات الحضرية التي تنتمي إليها، مما جعل الفرد الحضري يفقد الحاجة إلى العلاقات الأولية القرابية، ويميل إلى الاستقلالية المجالية وحتى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة عامة.

5.ضعف علاقات الجيرة

يرى **بارك** أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو أن جماعات الجوار في البيئة الحضرية، فقدت ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية في المجتمع.

أي أن الحياة الحضرية في تصور **بارك** أضعفت العلاقات الوطيدة بين الأفراد، التي كانت سائدة في الجماعات الأولية، وقضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها ويظهر ذلك خلال الإطاحة بالروابط المحلية، والتأكيد على علاقات الاستقلالية بين الجيران.

[1] محمود حسن: مرجع سابق، ص 69.

كما يؤكد ويرث قائلا "إذا رجعنا إلى المدينة نجد أن مصطلح الجوار يكاد يحمل معنى واحد وهو التقارب الفيزيقي في معظم الأحيان، لأن طبيعة العلاقات الحضرية التي تكتسي صبغة الشخصية والسطحية في الأحياء المأهولة، راجع أساسا إلى خصوصية الحياة الحضرية والتي تفرض هذا النوع من العلاقات"[1]

وفي دراسات ويرث عن وصف الجيرة في المجتمع الحضري، قارن هذا الأخير بين الجوار في الريف والمدينة، حيث أكد أن الأفراد في الريف يتقاسمون خصوصيات حياتهم، أين يخضع الفرد لسلطة الجماعة على حساب رغباته الفردية، والجوار والتضامن الجواري التقليدي يكون بدون مقابل ولا تفكير[2]، حيث اتسمت هذه العلاقات بالتعاون، الحماية، المودة، الإخلاص، التفاعل.

أما في المدينة فالعلاقات الجوارية مبنية أيضا على أساس المساواة، لكن بدون مسؤولية في محل الإقامة أو المشاركة في الحياة الجماعية، فليس من الضروري أن يلتقي الجيران كل يوم، وهناك حتى من لا يعرف جارة فالمجاورة عموما مبنية على التقارب الفيزيقي المكاني وهي غير كافية لشعور الأفراد بإحساس الجيرة.

6.التنقل والحراك الاجتماعي

إن ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وتعدد النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية وزيادة الطلب على الخدمات، جعل الفرد الحضري في حالة منافسة على المكانة لتحقيق متطلبات الحياة الحضرية، كما أن طبيعة الحياة تتطلب قدرا كبيرا من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والخدمات وحتى

[1] Joseph.l: ecole de chicago, naissance de l' écologie urbaine, champ urbain1979, p 36 .

[2] محمد الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، 1979 ط 3، ص 81.

الأفكار، وبالتالي فهي تشجع باستمرار على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.

7. خروج المرأة للعمل

إن تحرر علاقات الجماعات القرابية وتعقد النظم الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، جعل للمرأة موقع متميز داخل البناء الأسري الحضري، وهذا موازاة مع سياسات الإنماء الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، وما تفرضه هذه الأخيرة من متطلبات وتعدد حاجات الأسرة، إضافة إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة العلمية والسياسية.[1]

كما أن خروج المرأة للعمل أدى على حدوث تغيرات بنائية معتبرة في الأسرة الحضرية لاسيما تلك المتعلقة بالإنجاب،معايير الاختيار في الزواج، الإنفاق، إدارة شؤون البيت مشاركة مع زوجها، المشاركة في تربية الأبناء. فأصبح الزوج مطالب بتقسيم المسؤوليات المنزلية ومساعدة المرأة في أدائها للمهام الأسرية، فكما يرى الباحثون في مجال الدراسات الحضرية، أن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة في المدينة، جعلها تختار أنسب الأعمال التي تقوم بها، باحترام رغبتها واختيارها الأسلوب الأمثل في تربية أبنائها ورعاية شؤون منزلها إلى جانب إدارة وقتها وتنظيمه وإدارة ميزانية الإنفاق الأسري.[2]

[1] محمد الجوهري: مرجع سابق، ص 83.

[2] السيد عبد العاطي السيد: الإيكولوجيا الاجتماعية مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1980، ص215.

8.العزل المكاني

يتميز مجتمع المدينة بالدينامية واللاتجانس، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف، حيث نجد أن مركز المدينة يشمل معظم الوظائف ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الحضري، مما يجعل القيمة الإيجازية لهذه المنطقة باهظة الثمن، إن التنظيم المكاني الذي يتصف عموما بالعزل، جعل البناء الايكولوجي للمجتمع الحضري يتحكم في تنقلات وحركة السكان، ويتيح لنا تفسير ديناميكية الحراك التنقلي وطبيعة مجتمع المدينة، خاصة أن سكان أي مدينة يميلون إلى صنع طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي خاص بهم ويميزهم عن باقي الحضريين في مدن أخرى.

9.توفر الخدمات وظهور الثقافة الترويحية

تمتاز المدينة بتوفر الكثير من المؤسسات الاجتماعية والعلمية والتعليمية كالمستشفيات والجامعات والمعاهد والمصارف التجارية، كما تنتشر في المدينة المرافق العامة والمسارح والفنادق والنوادي الرياضية والثقافية، مما يجعلها فضاء للترويح وقضاء وقت الفراغ، إضافة أن الفرد الحضري يتمتع بثقافة واسعة نظرا لاهتمامه بالتعليم، وكثرة المدارس والمعاهد والدامعات والمراكز الثقافية التي تولي اهتماما خاصا بالجوانب التعليمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والترفيهية في البيئة المدينية.

10. الفوارق الاجتماعية

تظهر الفوارق الاجتماعية بشكل واضح في أنماط الإقامة ومستويات الدخل، الأمر الذي يجعل المدينة تنقسم إيكولوجيا إلى أحياء راقية وأخرى شعبية وأخرى عشوائية ولكل فئة أنماط معيشية معينة.[1]

11. كبر حجم المجتمع وكثرة التجمعات الحضرية

يتسم المجتمع الحضري بكبر الحجم، والكثافة السكانية العالية نتيجة عمليات التحضر وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة، لما لها من خاصية الجذب إضافة إلى كثرة التجمعات الحضرية، و إكتضاضها بالمباني والمؤسسات وتأخذ غالبا شكل الزيادة الرأسية والأفقية.

12. تنوع المهن التجارية والإدارية

تعتبر المهن الرئيسية لسكان المدن هي الأعمال الإدارية والتجارية والصناعية، كما يشير الاقتصاد الموازي عدد من الأنشطة الهامشية في بعض أحيائها خاصة الشعبية منها، كما تفرض المدينة على السكان التقسيم المفرط للعمل والتنوع الشديد في النسق المهني، خاصة في مجال الطب والهندسة والقانون والمحاسبة والإدارة.[2]

13. انتشار النسق التكنولوجي والتعليمي

إن ارتفاع مستويات التعليم في الأسرة الحضرية يؤدي إلى زيادة درجة مشاركة الأفراد في الحياة الحضرية والاستعداد لمتطلباتها، وذلك بتعدد أنماط هذه المشاركة في معايير الإنجاز، الانتظام والامتثال للسلوكات الحضرية وأنشطة المنظمات المجتمعية،

[1] السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص ص 216-217.

[2] السيد عبد العاطي السيد: مرجع نفسه، ص ص 220.

فضلا أن للتعليم مردود علمي مباشر للتعليم على المستوى الفردي والجماعي، والمتمثل في كفاءة اليد العاملة المتخصصة، فالتعليم وسيلة فعالة وأساسية لتهيئة الفرد وتزويده بأساليب العضوية الفاعلة في الحياة الحضرية، التي تقوم على الأهداف المشتركة والاعتمادية المتبادلة.

كما أن تعدد استخدامات التكنولوجيا في المدينة احدث تحولات في هياكل الاقتصاديات والصناعة وأسوق العمل، حيث أن الزيادة السريعة في تنامي المعرفة العلمية والاكتشافات التكنولوجية ترفع احتمالية النمو الاقتصادي الحضري، وهذا بدوره يفرض على التعليم ضرورة مقابلة في طلب الاقتصاديات المتنامية، إضافة إلى أنه يضمن للفرد الحضري التدريب والتكوين في مجال الأدوات والأجهزة التكنولوجية، ومراكز المعلومات وأساليب تشغيلها واستعمالها ونظم إداراتها وسياستها وأهدافها.

كما أن انتشار النسق التكنولوجي في المدينة لم يقتصر على الوحدات التنظيمية والمؤسسات، وإنما تعداه إلى الاستخدامات اليومية في المنازل والمدارس والشوارع، خاصة تلك المتعلقة بشبكات التواص الاجتماعي والمدونات الالكترونية التي ارتبطت بأحدث أجهزة التكنولوجيا في المجتمع الحضري.[1]

14. إدارة الوقت

في الواقع تعرف الحياة في المدينة ضغطا وتشاحنا كبيرا في أداء المهام والوظائف وتعدد الأنشطة، وكثرة الحركة والتنقلات الفردية والجماعية، إضافة إلى أن كل مؤسساتها تخضع لتنظيم زمني يطبق على جميع المشتغلين في نفس القطاع أو

[1] هادفي سمية: سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، سكيكدة، ديسمبر 2014، صص 179- 182.

المجال، كل ذلك يجعل الأفراد يدركون قيمة الوقت وأهميته في أداء حاجاتهم و وظائفهم، فيخضعون للتخطيط والبرمجة المناسبة لنمط حياتهم.

15. تنوع أنماط الاستهلاك

تخضع أنماط الاستهلاك في المدينة للمعايير الثقافية واختلاف الديانات وتنوع المستويات التكنولوجية وأنماط استخداماتها. إضافة إلى تأثير الإعلام باختلاف مصادره ومضامينه والتي تعتمد على التأثير واستثارة الغرائز وتنشيط دوافع المستهلك، إضافة إلى تعدد وتنوع ثقافة الاستهلاك عكس الحياة الريفية.[1]

رابعا: المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي

يمثل التفاعل الهادف والمنظم، في تعريفنا السابق للمجتمع المحلي، بعد آخر لا يقل أهمية عن البعد المكاني، ومن ثم فان دراسة المجتمع المحلي كوحدة التنظيم الاجتماعي تمثل في تصورنا منظورا مكملا، وليس متميزا أو مختلفا، للمنظور المكاني أو الأيكولوجي، والحقيقة، لقد حضي تصور المجتمع المحلي كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي بقدر ملحوظ من الانتشار، ومع ذلك، كان الاختلاف كبيرا حول الطريقة المثلى أو المدخل الملائم لدراسة المجتمع المحلي كوحدة اجتماعية، وفي هذا الصدد، نستطيع أن نميز بين ثلاثة مداخل:

*مدخل لدراسة المجتمع المحلي كجماعة اجتماعية

*مدخل لدراسة المجتمع المحلي كنسق اجتماعي

[1] هادفي سمية: مرجع سابق، ص ص 182-183.

*دراسة المجتمع المحلي كشبكة أو نسيج للتفاعل الاجتماعي.[1]

ويرجع تصور المجتمع المحلي كشكل من أشكال الجماعات الاجتماعية إلى هيلر E.T.Hilleer حيث ذهب إلى أن للجماعة الاجتماعية عددا من الخصائص الأساسية التي تعد من أهم مقومات بناء المجتمع المحلي وهي احتواءها على تجمعات الأفراد، وتحديدها لبناء الدور والمكانة، ثم شمولها على مجموعة من المعايير التي يلتزم بها الأعضاء. بعبارة أخرى، كان تمثل المجتمع المحلي التي حددها هيللر للجماعة الاعتمادية، دافعا له باعتباره شكلا من أشكالها. ولا يستقيم مثل هذا التصور –في نظرنا–مع تعريفنا السابق للمجتمع المحلي، كما انه يتعارض مع التعريف المتفق عليه للجماعة الاجتماعية: فهو من ناحية، يتغافل أهمية البعد المكاني، وتلك نقطة سبق أن ناقشناها من قبل. كما انه من ناحية أخرى، يحتم على الباحث أن يتجاوز الإطار المحدود للجماعة الاجتماعية، بمعنى أن يشتمل المفهوم على تنوع واسع من التجمعات البشرية، بدا بالتجمع الغير رسمي لشخصين وانتهاء بالمنطقة المتروبوليتية، الآمر الذي يفقد ما للمفهوم من فائدة في التحليل والتفسير.

ويعد مدخل "النسق الاجتماعي" لدراسة المجتمع المحلي ن ترجمة معدلة لمدخل الجماعة الاجتماعية. فالنسق الاجتماعي شانه شان الجماعة الاجتماعية، يشتمل على أعضاء، وبناء معياري، ومحددات للدور والمكانة ومقاييس أو محكات للعضوية ولو أن هذه المقاييس تأخذ –في مدخل النسق الاجتماعي–حدود اجتماعية ونفسية ومكانية في نفس الوقت. ويعتبر رونالد وارن R.Warren أحد مؤيدي هذا المدخل حيث يتصور المجتمع المحلي عل انه نسق كلي يتكون من انساق اجتماعية فرعية أصغر تقوم

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2011، عمان، الأردن، ص230.

بدورها بعدد من الوظائف ذات الملائمة المكانية المتخصصة، كالضبط والمشاركة والدعم والإنتاج والتوزيع والاستهلاك...الخ ووفقا لهذا المدخل، يعتبر المجتمع المحلي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي. ذلك لان وحدات التنظيم الاجتماعي في مستوياتها المختلقة سيكشف عن أن المجتمع المحلي هو نسق او وحدة نظامية[1].تشبع كل حاجات الفرد الاجتماعية السيكولوجية والفيسيولوجية، وان أيا من وحدات التنظيم الأخرى كالجماعات الصغيرة، الأسرة والمؤسسات الدينية والحكومة والروابط الطوعية، تعجز عن الوفاء بهذه الحاجات إلا على نحو انقسامي غير متكامل.

ويلتقي المدخل التفاعلي مع مدخل النسق الاجتماعي في نقطة هامة هي أن التفاعل لا يتم بين أفراد فحسب، بل يقع بين الجماعات والنظم والمؤسسات أيضا ولعل من أهم المشكلات التي تواجه استخدام المدخل التفاعلي في دراسة المجتمع المحلي، أن الظروف المحيطة بالمجتمعات المحلية في الوقت الراهن لا تتفق تماما مع التعريفات التي حددت لمفهوم التفاعل من قبل الغالبية العظمى من علماء الاجتماع. فالتفاعل هو علاقة المواجهة المباشرة بين شخصين او أكثر، بحيث يتعين على كل فرد أن يضع الآخرين في اعتباره وتقديره عند قيامه بفعله. غير أن شمول أو احتواء كالأعضاء المجتمع في كل شبكة التفاعل على هذا النحو، أمر يندر أن يتحقق إلا في ابسط المجتمعات المحلية وأصغرها حجما خاصة وان كبر الحجم وزيادة التعقيد وتنوع المصالح والاهتمامات –التي غدت من أهم خصائص المجتمع المحلي الحديث– قد تحول دون حدوث التفاعل على نحو مباشر وشمولي. لذلك، يميل بعض علماء الاجتماعي المحدثين إلى الجمع بين مدخل الأنساق والمدخل التفاعلي، بحيث لا يقتصر

[1] السيد عبد العاطي السيد:مرجع سابق، ص ص 231-232.

تحليلهم للتفاعل على مستوى الأفراد بل تحليلهم الى وحدات او انساق فرعية متفاعلة داخل المجتمع المحلي.[1]

وفي هذا الصدد، يشير بعضهم –مثل رونالد وارن – إلى محاور أفقية وراسية للتفاعل أما المحور الأفقي فيتضمن علاقة الفرد أو الجماعة بالجماعة داخل مكان أو إقليم محدد، بينما يتضمن المحور الرأسي علاقة الفرد بالجماعات المحلية او الأنساق الفرعية، أو علاقة الوحدات والجماعات المحلية بوحدات أو جماعات إقليمية أو قومية أكثر شمولا. وباختصار يوفر هذا المدخل أداة تصورية أكثر ملائمة لوصف تفسير العلاقات المتداخلة بين مختلف الوحدات التي يتركب منها المجتمع المحلي، كما يمكن في الوقت نفسه من تحديد طبيعة التفاعل بين الجماعات تحديدا قاطعا، والكشف عن ميكانزمات التفاعل والعمليات الاجتماعية، وغير ذلك مما يكشف عن أسس التنظيم الاجتماعي للمجتمع، ويسلم في النهاية إلى استبصار واع ومثمر لأبعاد الحياة الاجتماعية.[2]

فعدم التأكيد لتصورات ما مثل الجماعة والمشاركة الاجتماعية من أهمية عند محاولة تحليل خصائص التنظيم الاجتماعي للمجتمع. إلا انه يمكن التساؤل على تنظيم الجماعات وتحديد نماط المشاركة الاجتماعية في المجتمع الحضري. خاصة بعد ان صورها البعض مثل لويس ويرث كطريقة في الحياة تشجع على المنافسة الفردية وتطورا تبعا لذلك روابط اجتماعية بين الأفراد تتسم بطابع سطحي ونفعي وغير شخصي. ولقد كان ثار هذا التساؤل في أذهاننا إذ أننا نتصور أن الأفراد لا يمكن لهم ان يتفاعلوا بطريقة هادفة مع كل الجموع التي تتكون منها المدينة أو المجتمع الحضري، وإنهم–أي الأفراد–يعيشون حياتهم ويتفاعلون مع بعضهم البعض داخل اطر

[1] محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكرة، ص ص 120-121.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص230.

للتفاعل.[1] أكثر ضيقا ومع أفراد أقل عددا يشكلون معهم عوالم اجتماعية خاصة، وانه من الممكن أن تتصور هذه الأطر وتلك العوالم على أنها حلقة وصل بين الفرد من ناحية والمجتمع الكبير من ناحية أخرى، لهذا، نعتقد انه من الملائم أن نركز على العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين الأفراد في إطار الجماعات الاجتماعية، ومن خلال قياس وتحديد أنماط المشاركة الاجتماعية، باعتبارها مفاتيح أو مؤشرات مهمة للتعرف على خصائص التنظيم الاجتماعي الحضري. سؤالنا إذ يدور حول مدى وكيفية تأثير الحضرية في بناء وتنظيم الجماعات الاجتماعية، وطبيعة الارتباط القائم بين عملية التحضر وتغير أنماط المشاركة الاجتماعية للأفراد. وبصدد الإجابة على هذه التساؤلات، سننطلق من ذلك التمييز الذي انتشر في تراث علم الاجتماع بين الجماعة الأولية والتي ترتبط بطابع غير رسمي للمشاركة، وبني الجماعة الثانوية كمقابل للشكل الأول لنحاول بعد ذلك أن نلقي مزيدا من الضوء على الخصائص البنائية والطبقية لكل منها في علاقته بالحضرية والتنظيم الاجتماعي الحضري.[2]

خامسا: الجماعات وأنماط المشاركة الحضرية

1.دور الجماعات الأولية في المجتمع الحضري

عادة ما توصف الجماعة بأنها أولية، إذا قامت على علاقات المودة والألفة بين الأفراد، وتمثلت قيما مشتركة ومستويات أساسية للسلوك، وتميزت بالاتصال الواضح والشخصي المباشر بين الأفراد وكثيرا ما يشترك أعضاء الجماعة الأولية في عديد من الأنشطة كما تتداخل مظاهر شخصية كل فرد فيها في علاقاته بغيره من أعضاء الجماعة، وتعتبر الأسرة والجماعات السلالية أو الاثنية والمجتمعات المحلية الريفية ومجتمعات الجيرة الصغيرة أمثلة بارزة للجماعات الأولية. ولكنها تمارس التأثير

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص232.

[2] أحمد سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، ط 2، مصر، 1997، ص 78.

الأولي المبدئي العميق على الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية توصف مثل هذه الجماعات بأنها أولية.

وللجماعات الأولية دورها الحيوي بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء فعلى المستوى الفردي، تسهم الجماعات الأولية. كجماعة الأسرة والجيرة والأصدقاء كثير في شخصية الفرد وتحديد قيمه وأفكاره وأنماط سلوكه وذلك من خلال ما تقوم به من وظيفة خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وعلى المستوى المجتمعي، يمثل هذا النوع من الجماعات الوحدات الأساسية التي يتركب منها المجتمع. وقد يبدو ذلك واضحا في الثقافات التقليدية بصفة خاصة، حتى أن أي تفكك او ضعف في روابطها أمر من شانه ان يجعل المجتمع أكبر عرضة لمواجهة مشكلات التفكك وفقدان المعايير. التقليدية لهذه الجماعات الأولية، الأمر الذي يجعل المجتمع الحضري يميل في نظره إلى أن يصبح مجتمعا فاقدا للمعاييرAnomic إن المدن ترتبط في تصور ويرث بتمايز بنائي واضح وأعباء نفسية ثقيلة تجعل الروابط والعلاقات الشخصية الوثيقة اقل كثافة،[1] خاصة بعد ان طورت الطريقة الحضرية العديد من المؤسسات النظامية والغير الشخصية التي اضطلعت بما كانت تقوم به الجماعات الأولية من وظائف. ولقد بالغ البعض مثل ألكسندرC.Alexander في هذا التصور السابق، إلى الحد الذي جعله يقرر أن الجماعات الأولية اختفت تماما من الحياة الحضرية، وان الحقيقة المروعة هي أن المجتمع الحضري الحديث لم يدع بتنظيمه الراهن أي مجال لتدعيم الروابط الوثيقة والأولية بين الأفراد.

وفي مقابل هذا التصور السابق، ذهب البعض مثل هاربرتجانز H.Gans وألبرت رايس A.Reiss واوسكار لويس O.Lewis إلى أن العلاقات الألفة والروابط

[1] أحمد سمير نعيم: مرجع سابق، ص79.

الوثيقة بين الأفراد ليست بأقل وضوحا وانتشارا في المدن الكبرى عنها في المناطق الريفية. مع ذلك، فان استمرار بقاء الجماعات الأولية في المجتمعات الحضرية لا يعني انها –أي الجماعات الأولية– بمنأى عن التأثر بالطريقة الحضرية للحياة. فقد لوحظ انه ثمة اختلاف واضح بين المجتمعات المحلة الريفية والحضرية في بناء هذه الجماعات ووظيفتها وطبيعة العلاقات السائدة بين أفرادها.[1] ويرجع هذا الاختلاف في نظري جانزورايس واوسكار لويس إلى أن الحضرية كطريقة في الحياة قد وفرت تنوعا هائلا من علاقات الزمالة والرفقة وتنوعا مماثلا من الثقافات الفرعية، بما يمكن الأفراد سواء من الاندماج الكامل فيها أو من الحصول على ما يلزمهم من خدمات.[2]

فاعتماد الفرد على أقاربه مثلا قد خفت وطاته في المراكز الحضرية الكبرى لا لسبب الا لان هناك مصادر أخرى بديلة لهذه المساعدات وباختصار، فان ساكن الحضر على عكس مما تصوره ويرث لا يزال منغمسا بطريقة او بأخرى في جماعات أولية، ولا يمكن ان نتصوره بحال من الأحوال فردا منعزلا في ذلك الحشد المتزاحم.

وبغض النظر عن الاختلاف الواضح بين تصور ويرث من ناحية، وتصور رايس وجانز واوسكار لويس من ناحية أخرى، فان كل منهما يشير صراحة أو ضمنا إلى تغير ما قد تتفاوت درجة حدته في شكل الجماعات الأولية وبناءها ومغزاها أو وظيفتها الاجتماعية، حدثت استجابة لعوامل التحضر، أو انعكاس لما يتميز بها التنظيم الاجتماعي الحضري من خصائص. وللتدليل على ذلك نعرض فيما يلي لأهم الخصائص البنائية والوظيفية التي تميز بعض أشكال الجماعات الأولية في ارتباطها

[1] أحمد سمير نعيم: مرجع سابق، ص 80.

[2] السيد عبد العاطي السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1980، ص 135.

بالتنظيم الاجتماعي الحضري وذلك بالرجوع إلى نتائج عدد من الدراسات النظرية والامبريقية.

2.الأسرة والجماعة القرابية الحضرية

صورت وجهة النظر التقليدية كما عبر عنها ويرث في مقالته السابقة على أنها العامل الأساسي أن لم يكن الوحيد، الذي يفسر ضعف العلاقات القرابية والأسرية في المجتمع الحضري، خاصة وان ما طورته الحضرية من تنظيمات ومؤسسات[1]جعلت جماعة الأسرة تتخلى بالتدريج عن وظائفها التاريخية المميزة، كما دفعت أعضاءها إلى الارتداد أو الاستغناء عن هذا الشكل الأولي من الجماعة. لقد ساعد كبر المجتمع الحضري وما ارتبط له من تمايز بنائي في نظر ويرث، على توفير بدائل للأسرة في مجال الدعم الاقتصادي وبذل العون والخدمات التي كانت تقوم بها الأسرة بصفة تقليدية وأغوت الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمدينة – كالأصدقاء ورفاق العمل وغيرها. أعضاء الأسرة على الابتعاد عن منزل الأسرة. وقد ترتب على فقدان الأسرة لوظائفها ولاهتمام أعضائها تقلص واضح لحجم سلطتها على الأعضاء، الأمر الذي جعل ما تبقى من روابط أسرية يتسم بالضيق والسطحية وعدم الإشباع.

وفي مقابل ذلك، أكد بعض الباحثين مثل جانز واوسكار لويس استمرار فعالية الجماعات القرابية في المجتمع الحضري ففي دراسة لسكان مدينة ميكسيكو، لاحظ اوسكار لويس أن الحياة الأسرية التقليدية ظلت على ما هي عليه دون تغيير يذكر، وان روابط العائلة الممتدة قد ازدادت كثافة وقوة، وانه رغم تأثر الحياة السرية بتغير البناء الاقتصادي للمدينة ، إلا أن هذه الوحدة الاجتماعية (الأسرة) لم تكشف عن تأثر واضح

[1]السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص240.

سواء بعامل الزيادة والكثافة السكانية او بالتغيرات الاقتصادية والمهنية التي طرأت على التنظيم الاجتماعي الحضري على نحو ما تصوره ويرث من قبل.

والحقيقة، لقد استأثرت قضايا الارتباط القائم بين الحضرية والتنظيم الاجتماعي الحضري، وبين الدور الوظيفي للجماعات الأولية في المجتمع الحضري بقدر وافر من اهتمام المشتغلين بهذا المجال، سواء على المستوى النظري أو على مستوى البحث الامبريقي.[1]

فسرت دراسات أخرى إلى جانب دراسة لويس ووليام اجبرن–ضعف الروابط الأسرية في ضوء تقلص الوظائف التقليدية للأسرة، من خلال ما طورته الحضرية من تنظيمات تجعل ساكن الحضر يستطيع دون جهد إشباع كل حاجياته خارج نطاق الأسرة. ومن ثم، نجد –كما خلصت هذه الدراسات درجه اقل من مظاهر التداخل بين الأقارب والأصدقاء وزملاء العمل والجيران سكان الحضر، إذا قورنوا بسكان المناطق الريفية. وهذا يعني أن سكان المدينة غالبا ما يكون اقل اعتمادا على أقاربه لتطوير العلاقات الشخصية الوثيقة في مختلف وجوه حياته لهم إلا في أضيق الحدود وفي بعض المواقف الاستثنائية.

غير أن هذه الارتباطات لا يمكن – في نظر فيشر–أن تؤكد افتراض أن الحضرية قد تؤدي بالضرورة إلى تقويض الروابط الأسرية والقضاء على ما يمكن أن تتميز به من عمق أو كثافة. فعلى الرغم مما يرتبط بالحضرية من تشتت مكاني لأعضاء الجماعات القرابية، إلا أن الشواهد تؤكد أن المغزى الاجتماعي للأهمية السيكولوجية لهذه الروابط الأسرية. لم تتغير أو تختلف باختلاف درجات الحضرية أو الريفية. وعلى العكس مما تصورته النظريات التقليدية عن تفكك الروابط الأسرية في

[1] السيد عبد العاطي السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

المجتمع الحضري، فإن الوظائف الاقتصادية والترويجية والأمنية وغيرها من خدمات تقليدية لا تمثل –على حد تعبير فيشر– أساس الروابط الأسرية، بل إن هذا الأساس ينحصر في الجانب الشخصي والعاطفي أو النفسي فحسب يضاف إلى ذلك أن الحضرية لم تحتم ضرورة تحول الوظائف التقليدية للأسرة وإنما أتاحت الفرصة فحسب أمام الأفراد لإشباع الحاجات المرتبطة بهذه الوظائف خارج نطاق الأسرة. ومن ثم فإن ما توفره الحضرية من بدائل متنوعة قد يسمح للأسرة الحضرية أن تختار أي الوظائف التي من أن تنجز داخل محيطها أو خارجه. من الخطأ إذن ان نفسر ما تكشف عنه المجتمعات المحلية الريفية والحضرية من فروق في بناء الجماعات القرابية ووظائف وطبيعة العلاقات السائدة فيها في ضوء عامل التحضر وحده سواء نظر إليه في حدود الحجم أو الكثافة أو اللا تجانس.[1] وإن التفسير الوحيد – في نظر فيشر– لهذه الفروقات الريفية الحضرية لا يستقيم إلا في ضوء العوامل المتعددة. إن سكان الحضر أكثر شبابا ومن ثم فهم أقل إنجابا للأطفال. وأكثر ميلا للارتباط بقيود الجماعة القرابية، وأقل حرصا على الوظائف التقليدية للأسرة. كذلك فإن المكانة الطبقية تميل إلى الارتفاع بين السكان الحضر عنها بين سكان الريف. وبطبيعة الحال، كلما ارتفعت المكانة الاجتماعية أو الطبقية للأفراد كلما كانوا أقل ميلا للاعتماد على جماعاتهم القرابية في مجال تبادل المساعدة أو الدعم الاقتصادي، وأكثر ميلا للعيش بعيدا عن الروابط القرابية الوثيقة. هذا إلى جانب إن وجود العديد من المنظمات والجماعات الثانوية في البيئة الحضرية، يتيح الفرصة للأسرة أن تتخلى عن بعض وظائفها التقليدية، لتجعل منها في نهاية الأمر جماعة أولية أكثر تخصصا. معنى ذلك، أن أية نظرية حضرية يجب أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الأسرة لا تزال باقية ومستمرة

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص243.

كجماعة أولية رغم كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها في توافقها مع الحضرية كطريقة في الحياة، أو مع ما يتميز به التنظيم الاجتماعي الحضري.[1]

3.جماعات الأصدقاء

تنطوي جماعات الأصدقاء من وجهة النظر السوسيولوجية على علاقات اجتماعية أكثر تعقيدا من علاقات القرابة والزمالة والجوار، حيث يقوم هذا النوع من الجماعات على الاختيار الحر من جانب الأفراد دون أن تدخل من عوامل خارجية، بل عادة ما تتم عملية الاختيار من مجالات أخرى تبتعد كثيرا عن مجال العمل أو القرابة أو الجيرة إلى أي مدى إذن أثرت الحضرية في تحديد هذه المجالات، و ما هي نتائجها على بناء مثل هذه الجماعات ووظيفتها ونوعية العلاقات التي تربط بين أعضائها.[2]

قد يبدو- من وجهة النظر الحسابية البحتة- أنه كلما كبر حجم المجتمع زاد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار الفرد ليكونوا أصدقاء له، بمعنى أن زيادة عدد السكان قد تؤدي الى روابط الصداقة بينهم. لذلك فمن المتوقع أن يتيح المجتمع الحضري- نتيجة لكبر حجمه- فرصا أكثر اتساعا وملائمة لاختيار الأصدقاء، ومن المتوقع تبعا لذلك ألا تختلط روابط الصداقة فيه بعلاقات القرابة والجوار. غير أن الاختلافات القائمة بين المجتمعات-ذات الأحجام المختلفة – في تحديد مجالات اختيار الأصدقاء لا يمكن تفسيرها في ضوء عامل الحجم وحده. إذ من المتصور أنه سواء في المجتمع الريفي أو الحضري لا يتعين على الفرد بحال من الأحوال أن يقوم بعملية مسح شامل لسكان القرية الصغيرة أو الميتروبوليس المترامي الأطراف، حتى يتمكن من اختيار أصدقائه، بل إن عملية الاختيار ذاته داخل إطارات أو سياقات اجتماعية وثقافية أكثر تحديدا. ومع ذلك، تشير الشواهد الامبريقية إلى أن هذه السياقات تميل إلى

[1] السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص 244.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص245.

أن تكون اكبر حجما وأكثر عددا وتنوعا في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي.

فلويس ويرث يجزم بأفول علاقات الألفة والمودة بين سكان المدينة، وغلبة العلاقات غير الشخصية- كما يقرر أن أكن الحضر رغم ما يقوم بينه وبين الآخرين من تفاعل واحتكاك مستمر وغير منقطع، إلا أنه نادرا ما يتفاعل معهم على مستوى شخصي، ليجد نفسه في النهاية وحيدا بلا أصدقاء. لقد ردد ويرث في هذا التصور ما قرره أستاذه – روبرت بارك- من قبل، والذي صور سكان المدينة (كنزلاء أحد الفنادق الكبرى يقابلون بعضهم البعض ولا يعرفون بعضهم البعض). ويأتي الكسندر ليتابع نفس التصور مؤكدا (أن سكان المدينة هم في الحقيقة واهمون في اعتقادهم بأن لهم أصدقاء، وأن مثل هذا النمط من الجماعات الأولية لا يمكن أن يتحقق في الحياة الاجتماعية الحضرية).[1]

ومن ناحية أخرى، يؤكد جانز و أوسكار لويس، أن جماعات الأصدقاء شأنها شأن الجماعات الأولية الأخرى، ليست بأقل مغزى أو أهمية في مجتمع المدينة، بل ربما فاق ما يسودها من علاقات الألفة والروابط الشخصية غيرها من الجماعات الأخرى لأنها تنبثق عنه ثقافات فرعية متميزة ومتجانسة ولأن فرص الاختيار في مجالها أكثر اتساعا ووفرة.

4.جماعات الجيرة

يشير مصطلح الجيرة والمجاورة Neighborhood في العادة إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع

[1] السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص ص 238-239.

محلي أكبر منها، ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي، إلى جانب ما تتميز[1] به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة نسبيا. ويتضمن التصور الشائع عن المجاورات أو جماعات الجيرة فكرة أن النوعية الخاصة والمميزة لعلاقات الجوار- تلك العلاقات التي تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية – قد تغيرت بدرجة ملحوظة بفعل عوامل التحضر، تلك العوامل التي جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكدس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الآخر، ولقد لاقى هذا التصور تأكيد واسع النطاق في التراث السوسيولوجي الذي خلفته مدرسة شيكاغو بدءا ببارك واستمرارا بلويس ويرث. ففيما عدا التجمعات السلالية، يرى بارك أن جماعات الجوار فقدت في البيئة الحضرية ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية للمجتمع. أن الحضرية-في نظر بارك وأتباعه-قد أضعفت إلى حد بعيد المدى من العلاقات الوثيقة التي كانت تتسم بها هذه الجماعات الأولية، كما قضت أيضا على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها. وذلك من خلال الإطاحة بالروابط المحلية والتأكد على علاقات الاستقلال والغفلة بين الجيران. وبطبيعة الحال، فإن هذا التصور السابق يمثل-كما نعرف- جانبا واحدا من الصورة العامة التي قدمتها مدرسة شيكاغو حول الحياة الحضرية وما تختص به من لا معيارية وعزلة.

و مع أن نتائج بعض الدراسات تناولت بالدراسة أثر الحضرية في جماعات الجيرة، و أكدت جانبا كبيرا من التصور الذي طرحه روبرت بارك، إلا أن هناك دراسات أخرى غيرها كشفت نتائجها عن تصور مخالف، خاصة عندما أكدت- فيما قدمته من مسارح وصفية لعدد من المدن والمراكز الحضرية الكبرى- أن هذه الجماعات الأولية لا تزال تحتفظ بطابعها ودورها التقليدي في قلب الدن المتروبوليتية . غير أننا نستطيع من خلال التعرف على السمات والخصائص المميزة لجماعات

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص247.

الجيرة، والشروط مع سمات الحضرية كطريقة في الحياة أو مع خصائص التنظيم الاجتماعي الحضري.[1]

إن هناك مجموعة مركبة من السمات التي تميز شخصيات الأفراد الذين يميلون إلى توطيد علاقات الجوار بغيرهم منها، طول مدة الإقامة بالمجاورة، وزيادة الميل نحو الأطفال، وكبار السن، ووضوح الميل نحو المشاركة الاجتماعية. فمن ناحية، يلاحظ أن عنصر الوقت يساعد بالضرورة على تأكيد الروابط الوثيقة بالجيران المجاورة. كما أن وجود الأطفال يمكن بدوره من توطيد هذه الروابط بين الآباء بطرق متعددة. أضف إلى ذلك أن تقدم الأفراد في السن وتقاعدهم عن العمل في كثير من الأحيان–يجعلهم متوجهين نحو منزل الأسرة بما يتيح لهم فرصا أكبر لتوثيق صلاتهم بجماعة الجيرة، هذا فضلا عن أن المشاركة في قيم عامة وحاجات مشتركة تخلق بدورها قنوات للتفاعل والارتباط الوثيق بالآخرين. وفي ضوء هذه المجموعة من السمات نستطيع أن نفسر لماذا كانت علاقات الجوار بين ساكني الحضر أقل ألفة أو أكثر فتورا [2].

عنها من المجتمعات الريفية مثلا. فالصورة العامة لهؤلاء الأفراد هي أنهم أقل استقرارا في مناطق السكن، وأقل إنجابا للأطفال، وأكثر شبابا وأكثر ميلا للإقامة في مجاورات غير متجانسة.

قد يبدو من الصعب أن نفسر ما أكدته نتائج الدراسات والبحوث ذات العلاقة من اختلاف أنماط المشاركة الاجتماعية في جماعات الجيرة وتنوع طابع العلاقات السائدة في كل نمط– سواء بين المجتمعات الحضرية بعضها وبعض أو بينها وبين المجتمعات الريفية– وذلك في ضوء التحليل البسيط، ويبدو أن هناك عوامل أخرى أقدر على

[1] السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص 245.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع نفسه، ص247.

تفسير هذا الاختلاف وأكثر ارتباطا بالحضرية ذاتها، وفي هذا الصدد، نجد فيشر يضع مجموعة من الشروط التي تجعل جماعة الجيرة تأخذ شكلا أوليا وشخصيا للعلاقات السائدة بين أفرادها، هي: الضرورة الوظيفية، ونوعية العلاقات السابقة على علاقات الجوار، ثم الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة.

ويقصد فيشر بشرط الضرورة الوظيفية، إلى أن المشكلات والحاجات المحلية المشتركة التي يشترك سكان الحي أو المنطقة في مواجهتها من شانها أن تقوي بينهم روابط الجوار والاعتماد الوظيفي المتبادل. ومع ان مثل هذه العلاقة لا تكون بالضرورة ذات طابع شخصي و أولي، إلا أنها رغم ذلك قد توفر المناخ اللازم لتطوير علاقات الألفة والمودة فيما بعد إما شرط نوعيه العلاقات السابقة، سمعناها في نظر فيشر أن علاقات الجوار قد تتأثر بوجود –أو عدم وجود –علاقات أخرى بين الأفراد غيره علاقات الجوار، كالزمالة في العمل أو القرابة أو الاشتراك في نفس الجماعة السلالية أو الدينية وهكذا. حقا أن علاقات الجوار والقرب المكاني قد تدعم أو تقوي هذه العلاقات السابقة، إلا أنها لن تكون هي المصدر الأساسي للروابط الوثيقة بين الأقارب أو الزملاء أو أفراد الجماعات السلالية، بل قد يكون العكس هو الصحيح. إما الشرط الثالث والأخير، فمؤداه انه في الحالات التي تكون فيها الاحتكاكات الاجتماعية بعيدا عن جماعات الجيرة نادرة أو صعبه باهظة التكاليف فان على الأفراد أن يختاروا إما بين توطيد علاقاتهم بالجيران أو الانصراف تماما عن الدخول في مثل هذه العلاقات بالآخرين .وتعتبر هذه الشروط الثلاثة السابقة في نظر فيشر–الاعتماد الوظيفي المتبادل وتدعيم العلاقات، والافتقار إلى البدائل، من أهم العوامل التي تزيد من التجانس والتشابه بين الأفراد ومن إمكانية تطوير علاقات شخصيه بالآخرين ممن يقيمون على مقربه منهم: لذلك نراه يقرر انه كلما زاد حجم المجتمع، أي كلما زادت درجة تحضره، كان من غير المتوقع أن تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة السابقة،

وبالتالي كان من المتوقع أن تضعف علاقات الجوار الاعتبارات تدعمها بنتائج بعض الدراسات الامبريقية التي أجريت في هذا الصدد هي:[1]

أ. إن مسؤوليات مواجهه الحاجات والمشكلات المحلية للمجاورة تلقى في المدن والمراكز الحضرية الكبرى على عاتق تنظيمات أخرى تعلو المستوى التنظيمي للمجاورة. كما أن ولاء ساكن الحضر لجماعات سلالية أو دينيه طبقيه أو إيديولوجية قد تمتد لتستوعب المدينة بأسرها، أمر من شانه أن يفتت تلك الوحدة التقليدية لجماعات الجيرة أي اهتمامها بمسائل أكثر محليه

ب. إن الجوار المكاني للأقارب وزملاء العمل أمر غير متوفر أو متاح في المدن الكبرى، حيث تلعب قوى السوق والمنافسة في مجال الإسكان دورا واضحا في تشتت الجماعات فيزيقيا. ومن ثم لا تجد علاقات الجوار ما يدعمها من علاقات أخرى كالقرابة السلالة على نحو ما يقتضي الشرط الثاني .

إن من أيسر الأمور بالنسبة لساكن الحضر أن يجد ما يجعله غيره مرتبط بالضرورة بجماعات الجيرة، حيث يتيح تعدد جماعات المصلحة والروابط الثانوية وتنوعها في البيئة الحضرية فرصة للتفاعل ولتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمجاورة لذلك فإن الافتقار الواضح للروابط المحلية بين الأفراد أمر من شانه أن يقضي على الطابع الأولي والشخصي لعلاقات جماعات الجيرة في المجتمع الحضري.[2]

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية وتعتبر التأثيرات، السلبية التي يمارسها بعض أعضاء الأسرة على أعضائها سبب في فشل تقديم درجة مناسبة من الأمن الاجتماعي و

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص248.

[2] السيد عبد العاطي السيد: مرجع نفسه، ص 248 .

العاطفي، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية الهامة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة لأن الأسرة تعتبر عاملًا أساسيًا للتنشئة الاجتماعية السوية، فوجود الأسرة يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية إضافة إلى المعايير والقواعد الأخلاقية تقوم الأسرة نقلها لأفرادها عن طريق التنشئة الاجتماعية، باعتبار (الأسرة) من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء المجتمعي وعندما تتعرض هذه الأخيرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

لقد عالج الكثير من علماء الجريمة موضوع الحي وأبرزُ علاقته في تكوين الجريمة فالملاحظ أن جميع المهتمين بمشاكل الجريمة وقفوا في دراستهم إلى حدّ القول أن معدل الجريمة يرتفع في البيئات المتواضعة عنه في البيئات الأكثر تقدما وعند البحث في عناصر البيئة الخارجية التي تؤثر في السلوك والجريمة مثل السكنات الفقيرة، المنازل المكتظة، المستويات المتواضعة للمعيشة وغير ذلك من المواصفات التي تتصف بها بعض الأحياء التي تعد أوكارًا للجريمة وهي ما يطلق عليها (مواطن الجريمة) أو (مناطق الجريمة) التي أوضح الكثير من الباحثين فيها فرضياتهم القائمة حول انتشار وتطور الجريمة في مناطق معينة دون غيرها معتمدين في ذلك الطريقة الايكولوجية وهذا ما أثبته كلًا من (روبرت بارك) و (أرنست برجس).

فالحي الفاسد يلعب دورًا مهما في تكوين سلوكات منافية ومن ثم الوقوع في الجريمة، وغالبًا ما يكون السلوك هذا حصيلة البيئة التي تسهم في تطويره ونتيجة للمعاناة والفقر الاجتماعي الذي يأخذ شكل سوء تكيف لشروط بيئة سيئة، وهذا ما انعكس على بعض الأحياء دون غيرها التي تعاني من إختلالات كثيرة في خلق الجريمة التي نمو وتطور وتتوزع نتيجة فشل الأسرة في ضبط سلوك أبنائها من جهة

وفشل المجتمع المحلي في تهيئة بعض الوسائل والظروف الملائمة لحاجيات الأفراد في محيط الحي الذي يسكنون فيه .

خلاصة

مما تناولناه في هذا الفصل يمكننا القول أن هناك نقطتين أساسيتين يتعدد بها التنظيم الاجتماعي الحضري من خلال خصائص واضحة، حيث يشار له كنموذج مستقر نسبيا للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات يقوم على أنساق الأدوار المكانية والمعايير والمعاني المشتركة التي توفر للنظام القدرة على التبوء بأشكال التفاعل الاجتماعي، بالإضافة إلى التصور للمجتمع المحلي كنسق تمثل فيه أنساق الدور والمكانة و ميكانيزمات التفاعل.

الفصل الثالث:

المدينة والمجال الحضري

تمهيد

أولا: المدينة

ثانيا: المجال الحضري

ثالثا: العوامل المتحكمة في تكوين المجال الحضري

رابعا: العلاقة بين مورفولوجية المدينة والمورفولوجيا الحضرية

خلاصة

تمهيد

سوف نحاول في هذا الفصل وضع بعض النقاط الهامة لإضفاء المزيد من الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالمدينة باعتبارها المجال الذي تتم فيه جل تفاعلات الأفراد و علاقاتهم، من خلال التطرق للنشأة والتطور وأهم الخصائص والوظائف التي تتم على مستواها، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالمجال الحضري من أنواع وعوامل متحكمة في تكوينه.

أولا: المدينة

1.مفهوم المدينة

اهتم العلماء بتعريف المدنية إلا أنهم لم يعطوا تعريفاً واضحاً لها، وذلك لأن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى .

التعريف اللغوي

الحصن يبنى في أُصطُمَّةِ الأرض مشتق من ذلك. وكل أرض يبنى بها حِصْنٌ في أُصطُمَّتِها فهي مدينة. وبالنسبة اليها مديني وجمع مدائن ومُدُنٌ.[1]

والمدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية.[2]

وكما تعرف المدينة لغوياً بأنها كلمة مأخوذة من كلمة (دين) ساميّة الأصل.[3]

التعريف الإصطلاحي

أما التعريف الاصطلاحي هناك الكثير من العلماء والفقهاء وكذلك الباحثون الذين عرفو المدينة وأعطوا لها مفهوماً ومنهم:

لويس ويرث الذي يعرف المدينة على أنها: "موقع دائم يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية نسبياً ودرجة ملحوظة في التجانس بينها"[4].

---

[1] عبد الأحد حريمة فرحات السبتي: المدينة في العصر الوسيط –قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الاسلامي–ا المركز الثقافي العربي،بيروت، 1994، ص13.

[2] معجم مجاني الطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت: 1996.

[3] مصطفى مدوكي (2013–2014)، مفاهيم عامة حول المدينة، بسكرة– الجزائر: جامعة محمد خيضر–بسكرة–، ص 2. بتصرّف.

[4] إياد عاشور الطائي: تخطيط المدن في الوسط العربي دراسة تراثية في مطلع القرن الرابع هجري، دار دجلة، عمان، 2010، ص 19.

روبرت بارك: إن المدينة ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان. ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يكونونها، إنها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية.

والمدينة كما يقول **شبنجلر:** لها ثقافتها الخاصة، وهي بالنسبة للإنسان المتمدن مثل المنزل بالنسبة للقروي... لقد درست المدينة في هذه الأيام من وجهة نظر جغرافيتها أو من وجهة نظر ايكولوجيتها. لأن هناك قوى ذات فعالية خلال حدود المجتمع المحلي الحضري، أي خلال حدود أي منطقة طبيعية يسكنها الناس، تعمل (أي الحدود) على خلق تجمعات نمطية منظمة من سكانها ونظمها، والعلم الذي يبحث من أجل عزل ووصف هذه المجموعات النمطية للناس والنظم التي تتعاون هذه القوى على خلقها، هو مانسميه إنساني.

ان وسائل الانتقال أو الاتصال التي تعمل على الوصول الى درجة كبيرة من التنقل، وتعمل في نفس الوقت على تركيز أكبر للسكان الحضريين، تعتبر من العوامل ذات الاهمية الكبرى في التنظيم الايكولوجي للمدينة.

فجورج زيمل: لم يقدم تعريفا محددا للمدينة، ولكنه ذكر أن المشاكل العميقة للحياة المدنية تنبع من مطلب الفرد أن يحافظ على استقلاله وفرديته ووجوده في وجه القوى الاجتماعية الهائلة وللتراث التاريخي والثقافة الخارجية وفي تكنيك الحياة. فزيمل يحاول أن يبحث الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع المتروبوليتي للحياة، فيدرس التوترات و العواطف ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى. لكنه يدرس في نفس الوقت التنظيم الاجتماعي المتناهي التعقيد الذي يؤدي الى قيام الروابط والجماعات المتعددة التي تعتمد على تقسيم دقيق للعمل.

أما **سوروكين وزيمرمان:** فقد رأيا أن تعريف المدينة يتطلب أن يأخذ بعين الاختبار عدد من الخصائص التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وهي:

المهنة- البيئة- حجم المجتمع- كثافة السكان- تجانس أو لاتجانس السكان- التمايز والتدرج الاجتماعي-الحراك- نسق التفاعل.[1]

ماكس فيبر: يعرف فيبر المدينة من الناحية الاقتصادية بأنها مكان إقامة يعيش فيها أساسا على التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، ومع ذلك فليس صحيحا دائما أن نطلق على كل المحليات مصطلح المدن إذا كانت طبيعة الحياة فيها تقوم على التبادل والتجارة لان بعض المستوطنات تتكون من عائلات تقوم أساسا بالتجارة مثل القرى التجارية في اسيا وبلدان اخرى في العالم.

فالمدينة تجمعات سكانية كبيرة وغي متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية وبهذا تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية.[2]

2. نشأة و تطور المدينة

يرى الكثير من المفكرين و العلماء، القدماء منهم و المعاصرين، و على رأسهم أفلاطون أن المدينة تنشأ أصلاً من عجز الفرد عن الاكتفاء بنفسه في سد حاجاته المتنامية، فيجتمع في مكان واحد عدد من الشركاء المتعاونين يشكلون مجتمعا يطلق عليه اسم " مدينة " Polis، يتم فيه الأخذ و العطاء بحيث يعتقد كل منهم أن التبادل يعود عليه بالمنفعة[3].

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012،ص ص 130-132.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص ص57-59.

[3] أفييريونوس: الإنسان و المدينة، مجلة علم المعرفة، العدد22، 1996 ،ص 231.

و تصف طائفة أخرى من المفكرين المدينة على أنها ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة و الذي يتميز بالتعقيد و التنظيم في آن واحد. و هي تضم مكونات مادية و أخرى غير مادية متلاحمتين فيما بينهما.

كما أن المدينة تعتبر مركزا لتلبية المصالح و قضاء الحاجيات و الأغراض المتعددة و المتنوعة للأفراد و الجماعات باختلاف أهدافهم و ميولاتهم النفسية و الاجتماعية.

هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى ظهور المدن و نشأتها، فقد نشأت بعض المدن نتيجة للتبادلات التجارية أما البعض الآخر فظهر نتيجة للبحث عن الأمن، ومنها من نشأ أيضاً بسبب ظهور مقومات الصناعة و توفر فرص العمل و منها من نشأ بسبب الأهمية التاريخية. و مع مرور الزمن تطورت هذه المسببات حتى أصبحت في معظم الأحيان الوظيفة الرئيسية التي تمارسها المدينة حتى أن كثيرا من المدن عرفت واشتهرت بوظيفتها فالوظيفة هي مبرر وجود المدينة، و محدد نمط الحياة فيها والأساس في قيامها و تشكيلها، بذلك يرجع نشأة المدينة في الأساس إلى ضرورة تلبية حاجات الإنسان المادية و المعنوية بشتى أنواعها.

و يؤكد هذا ابن خلدون في مقدمته: " أن المدن قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف و دواعيه، فتؤثر الدعة و السكون، و تتوجّه إلى اتخاذ المنازل للقرار، ولماّ كان ذلك للقرار و المأوى وجب أن يراعى فيه دفع المضارّ بالحماية من طوارقها، و جلب المنافع و تسهيل المرافق لها "[1]

و يوضح علماء الجغرافيا الحضرية أن نشأة المدن كانت نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد و لتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم

[1] إبن خلدون: المقدمة: تاريخ إبن خلدون،الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1984، ص ص 110-112.

جاهدا الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش يضمن استقراره ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية.

وقد إهتم الكثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع بدراسة الظروف التاريخية التي أسهمت في ظهور المدن بما تمثله من خصائص اقتصادية وسياسية وثقافية، ويبدو أن هناك إتفاقا ملحوظاً بين المؤرخين والعلماء على أن المراكز الحضرية الأولى قد ظهرت منذ سبعة آلاف عام في دلتا وادي النيل بمصر ومنطقة مابين النهرين في العراق، ثم نشأت بعد ذلك مراكز أخرى في وادي السند بباكستان وحوض النهر الأحمر في شمال الصين أما في العالم الجديد فقد نمت المراكز الحضرية على ساحل بيرو في المكسيك قبل بداية العصر المسيحي، ولقد أوضحت الدراسات التاريخية أن هذه المناطق كانت تضم مساحات ضخمة من الاراضي المزروعة التي تكفي في ظل الظروف الطبيعية لمعيشة أعداد كبيرة من السكان، وفضلا عن ذلك عرفت هذه المناطق نظام الري المنتظم مما أسهم في تدعيم الارتباط بالزراعة كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، ومن وجهة النظر الاجتماعية ارتبطت هذه العناصر بظهور حياة جماعية واضحة المعالم فعلى سبيل المثال أوضح بعض الباحثين أن هذه المناطق قد شهدت ضروباً من التدرج الاجتماعي تعكسه الاختلافات العديدة بين المباني وما يرتبط بازدهار الثقافة المادية والفنية، فضلا عن تطور صناعة المعادن ووسائل النقل والكتابة.[1]

ويبدو ان التطور الذي طرأ على نظام الري في مناطق العالم القديم قد لعب دوراً كبيراً في ظهور بدايات التحضر، فبفضل هذا التطور أصبح بالامكان زراعة مناطق كبيرة متصلة، مما أسهم في رفع عائد الأرض بالنظر الى حجم العمل المطلوب،

[1] السيد الحسيني: المدينة– دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 11.

والواقع أن حاجة هذه المناطق لمراقبة مشروعات الري الضخمة قد أسهم في جدذب هذه المدن للمتخصصين والتجار. على أن نمو المراكز الحضرية قد خلق بذلك منافسة بينها من أجل الحصول على الأرض والماء ومن المتحتمل جداً أن يكون ذلك سببا قويا يفسر لنا الحرص الشديد على بناء مواقع دفاعية وإقامة نظام عسكري، وبغض النظر عن مدى أهمية وأولوية الدور الذي لعبه نظام الري في نشأة التحضر إلا أن الشواهد التاريخية تؤكد ظهور مراكز حضرية لاحقة في مناطق أخرى نتيجة للنمو السريع الذي طرأ على التجارة، كما أن بعضاً من هذه المراكز قد ظهرت نتيجة للحاجة الى اقامة مواقع دفاعية ضد الاتجاهات التوسعية التي تكونت بفضل تعاظم القوة العسكرية للدول الجديدة، وضد الغزاة الرعويين الذين أصبحوا موضعاً للخطر خلال نفس الفترة ومن الواضح أن هناك شرطا أساسياً ضرورياً لنشاة المراكز الحضرية الأولى هو تطوير أساليب إنتاج الطعام حتى يمكن مواجهة إحتياجات الأعداد الكبيرة من السكان.[1]

كما يميل بعض الدارسين الى تحديد الأدوار التي لعبتها التطورات التكنولوجية في ظهور المراكز الحضرية في مختلف مناطق العالم، ويبدوا أيضا أن التطور الذي طرأ على وسائل النقل في العالم القديم وعلى الأخص إستخدام الطاقة الحيوانية قد أسهم في توسيع المناطق التي تضمن مصادر الطعام للمراكز الحضرية، حيث أدت وسائل النقل البرية والبحرية الأكثر تقداً الى توسيع نطاق التجارة عبر مسافات بعيدة، مما كن له أكبر الأثر في نمو المراكز الحضرية الأساسية وظهور مراكز حضرية تابعة.[2]

وقد نشأت المدن في المناطق التي تتوافر فيها فرص معيشة متنوعة مع تنوع أساليب الحياة وأماكن لإقامة الناس والعمل، والتمتع علاقات دائمة ومتميزة ضمن المنطقة الحضرية وقد تكون المدينة بسيطة وصغيرة الحجم وغير مزدحمة وتتمع

[1] السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 12.

[2] السيد الحسيني: مرجع نفسه، ص 13.

بجانب كبير من خصائص البيئة الريفية، أو تكون مدن ذات كثافة عالية ومزدحمة بالانشطة المتنوعة والمتنافسة في احتلال أفضل المواضع، وازدحام المؤسسات الصناعية وما ينتج عنها من مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية .

وظهرت المدن فيما بعدوفق مخططات رسمت لها بعد أن كانت في البداية وريثة استيطان ريفي تطور بمرور الزمن وبشكل غير منتظم ومخطط، اذ تقام الابنية على جانبي الطريق بشكل غير منتظم دون أن تحافظ على استقامة الطريق وتوسعه .وقيام هذه المدن لم يكن اعتباطيا بل لأداء خدمة معينة في بادئ الأمر إدارية، عسكرية، اقتصادية، دينية ...الخ[1] وكانت نشأة المدن كالتالي:

- ✓ **المدن الإغريقية واليونانية**

لقد عرفت هذه المدن توسعا من خلال نفوذها على إمتداد البحر المتوسط في سنة 500 قبل الميلاد، وكانت الحياة الحضرية ظاهرة سادت ساحل المحيط الاطلسي من إسبانيا غربا حتى السهول الغانج بالهند شرقا وهذا الانتشار تميز بالمظاهر الحضرية كالأساليب والفنون الجديدة المتمثلة في الأسلحة الحديدية، وإستخدام الكتابة بالحروف الأبجدية، تصميم السفن الشراعية ويبدأ إستخدام العملات النقدية في التجارة، عرفت التخصص في الانتاج وحوالي 300 قبل الميلاد. أنشأ الإسكندر المقدوني طرق جديدة في إمبراطوريته ووحد العملة ونشط التجارة.

ساعد هذا التقدم على توسيع الإمبراطورية اليونانية والتي ساعدت على الإنتشار الحضري سواء بتزايد أحجام المدن أو إنشاء مدن جديدة وحتى بعد وفاة

[1] خلف حسين علي الدليمي: تخطيط المدن– نظريات– أساليب– معايير وتقنيات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 18.

الاسكندر الأكبر سنة 321 ق. م إلا أن نشاط المدن بقي قائماً وفي تزايد حيث كانت المدن اليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد تستورد القمح، وتصدر منتجات أخرى إلى بلاد النهرين وشمال سوريا والبحر المتوسط، كما وصل نفوذها إلى قرطاجة وإيطاليا وصقلية .[1]

✓ **المدن العراقية القديمة**

أور هي كلمة سومرية تعني المدينة وهي أقدم المدن في جنوب العراق وتعود الى 6 الآف ق.م إلى جانب المدن الشمالية (الآشورية) وهي بابل وأكادوكين والمدن الوسطى (البابلية) والجنوبية (السومرية) فمدينة بابل تم إنشائها حوالي عام 3000 ق.م وأصبحت عاصمة الإمبراطورية حمو رابي عام 2250 ق. م، وتعتبر بابل من أكثر تلك المدن تطورا من الناحية العمرانية، لذا بقيت معالمها شاخصة إلى الوقت الحاضر.

✓ **المدن المصرية القديمة**

كان المصريون يعتقدون أن نشأة المدن في وادي النيل يرجع إلى المعبد المصري والدور الذي لعبه حيث كان يشكل العنصر الرئيسي الذي يفرق بين القرية والمدينة في مصر القديمة، وكان من خلال مبنى شامخة جدرانه من حوله تقوم مباني ويعبر عن المدينة اللغة الهيروغليفية بشكل عبارة عن دائرة يتقاطع داخلها خطان متعامدان.[2] وتعتبر مدينة منف أول عاصمة لمصر واسم منف معناه السور الأبيض باللغة المصرية القديمة، وقد أقيمت حول هذه المدينة حصون طبرية يحيطها نهر النيل في الشرق وتغطي مساحتها حوالي 140دونم .وتميزن

[1] علي سالم احميدان الشواورة: المدن تضخمها، سلبياتها، وتخطيطها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 118-120.

[2] علي سالم احميدان الشواورة: مرجع سابق، ص 122.

مدينة كاهون بإحاطتها بسور طوله 400 متر وعرضه 350 متر على شكل مستطيل مقسمة إلى حيين الأول لطبقة الأثرياء والحي الثاني يضم المساكن الخاصة بالفقراء والعمال وحدائق منتشرة داخل المدينة.[1]

✓ **المدن الرومانية**

هاجر الإغريق إلى شبه الجزيرة الإيطالية ونشروا حضاراتهم وأنشأوا لها العديد من المدن، فتأثر الرومان بهذه الحضارة آخذين عنها أسلوب الحياة الحضرية، واقتبسوا الأشكال الهندسية المنتظمة للمدن الإغريقية، وتميزوا بالأعمال الهندسية الكبيرة، حيث كان لهم الميل إلى الفخامة والعظمة بعيدا عن البساطة .

على غرار المدن اليونانية حول الرومان مدنهم إلى مركز اجتماعي وحضاري رئيسي، وتميزت بالتعداد في وظائفها فتركزت الوسائل الدينية والإدارية في أماكن خاصة مثال ذلك مدينة روما التي كانت أعظم المدن في عصرها، وعرفت اهتماماً كبيراً في مختلف الخدمات الصحية والترفيهية فبلغ عدد النفورات 1200 نافورة و250 مخزناً في المدينة وحولها، أما خارج روما خارج روما فقد أنشئت مدن منظمة إقليمية عرفت بمدن Castrum، وهي مدن للمعسكرات، دورها تقوية السيطرة على مناطق النفوذ الرومانية لتعزيز النشاط التجاري.

كما أن نظام مد الطرق كان على الطريقة اليونانية على شكل رقعة الشطرنج (النظم المتعامد) لكن عرفت تنوعا وقد يكون في المدينة الرومانية أكثر من طريقين رئيسين متعامدين كما قد يكون أكثر من ميدان هذا الأخير عرف

[1] علي سالم احميدان الشواورة: مرجع سابق، ص ص 122-123.

باسم "الفورم" تحيط به مباني عامة ذات أعمدة وممرات مسقوفة، وأهم هذه المباني نجد مبنى "البازيليكا" الذي كانت تجرى فيه المعاملات التجارية.

✓ **المدن الباكستانية والصينية القديمة**

مدينتي هارابا وموهنجو–دارو ترجعان للسنة 3000 ق.م وأطلال مدينة هارابا توجد في نهر رافي أحد روافد نهر السند الرئيسي في أرض الأنهار الخمسة بباكستان، هذه المدينة توجد بالقرب من أبراج دفاعية، وصفان من المساكن تشبه الثكنات العسكرية، وفي شمال المدينة تم العثور على بقايا طواحين حجرية، هذا كله يرجح ان تكون المدينة ثم التخطيط لها من قبل.

أما المدن الصينية فقد ازدهرت في نهر الهوانجو منذ القرن 2000 ق.م وكانت معظمها ذات وظائف دينية وإدارية إلى جانب التجارة بالمنتوجات الزراعية والمصنوعات اليدوية، ومن أشهرها مدينة أنيانغ ومن أبرز معالمها الأسوار والحصون واستمرت المدن ذات الأسوار بالانتشار حتى السنة الثالثة ميلادية.[1]

✓ **أمريكا اللاتينية**

بين الألف الثانية والأولى قبل الميلاد نشأت مدن الحضارة الهندية، عرفت بطابعها المتميز قبل جماعات الانكا Anca والمايا El Maya، ولا تزال آثار هذه المدن قائمة إلى يومنا هذا. كان إقليم توتيواكان في وادي مكسيكو هو أحد مواطن هذه الحضارات تمارس فيها أنشطة تجارية. أما حضارة المايا فقد ازدهرت والقرن الرابع ميلادي منها مدن شيشين إتزا، وإكسمال وتيكال، ومن

[1] علي سالم إحمدان الشواورة: عدالة التنمية بين الريف والمدينة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 126-128.

خصائص هذه المدن أن مبانيها متناثرة فوق رقعة جغرافية كبيرة تختلط فيها المدن بالقرى، وما يمز مركز المدينة تيكال وهو وجود نصب هائل فيه، وكانت بناياتهم من نوعية ارقى توحي بأنها مخصصة لرجال الدين، وكهته المعابد، وقد وصلوا إلى درجة متقدمة من المعرفة في العمارة والفنون والفلك، فكانت طرقهم تشبه الطرق الرومانية ومدنهم تتمتع بالحكم الذاتي مثل مدن أثينا واسبرطة.[1]

✓ **المدن الأوروبية في العصور الوسطى**

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانتشار المسيحية، وانقسامها إلى كنيستين شرقية وغربية تبعه انقسام جغرافي في العالم الروماني إلى قسمين: القسم الغربي اللاتيني من مدينة روما حيث تركز النشاط الاقتصادي والسياسي، والقسم الشرقي البيونطي الذي تركز في القسطنطيية.

قامت المدن في هذه الفترة على أساس العمل والتجارة فكان للكنيسة الكاتدرائية والقصر دورا أساسياً في بناء المدن وعرفت هذه الأخيرة نشاطا سياسيا بالدرجة الأولى في وظائفها التي تمركزت في وسط المدينة.[2] في القرن 12 انشأت المزيد من المدن في مواضع جديدة على يد الألمان الذين انتشروا وسط أوربا، وانتشرت الحضارة أيضا في أوربا، في القرن 15 وكانت المدن تقوم بها نشاطات ووظائف متشابهة أبرزها الحرف اليدوية والتجارة، كما كانت مراكز الإدارة والدفاع مثل مدينة لندن على نهر التايمز.

أما عصر النهضة فقد عرف بعض الإنسانية حيث شهدت اكتشافات جديدة، وظهرت الفنون والعلوم، وكان لها تأثير على المدن والمباني، فكانت المدن

[1] علي سالم إحمدان الشواورة: مرجع سابق، ص ص 127-130.

[2] حسين أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 79.

الباروكية في استمرار في النمو الصناعي والاقتصادي والاجتماعي، وبداية ظهور عصر الآلة .

✓ **المدن العربية**

في الوقت الذي عرفت المدن الأوربية اضمحلالاً في العصور الوسطى، وازدهرت المدن العربية بل ويمكن القول بلغت ذروة مجدها، وذلك لما أحيته من المدن الرومانية بالإضافة إلى ما أنشأته من مدن أخرى في مواقع متميزة، وبعد ظهور الإسلام فأنشأ العرب المسلمون الجوامع والمدن الدينية مثل فاس ومراكش والرباط والنجف وكربلاء.[1]

اشتملت المدن التي كانت في المغرب العربي بين البحر الأبيض المتوسط والصحاري العربية على تراث عام يوناني روماني بيزنطي والتي نشأت بشكل تلقائي على خلاف المدن التي تأثرت بنمط المخططات المستطيلة للمدن الواقعة تحت السيطرة اليونانية كبعض المدن التي أنشأت في تونس والمغرب وكذلك بعض المدن العربية الإسلامية الشرقية التي تأثرت بالشكل الدائري في المدن والذي طبق في الكوفة وبغداد وبعض المدن في بلاد فارس، وقد أقام العرب القدامى مدنهم على أنقاض مدن وحواضر أخرى كما أسسوا مدن جديدة كعواصم لهم وحولوا قواعد قديمة من مدن لاتينية مسيحية إلى مدن عربية إسلامية فحسب بعض المفكرين فإن البصرة قامت مكان المدينة الرومانية تريمولا، عرفت المدن العربية تدهورا بعد وقوع أغلبها تحت حكم العثمانيين فدمروا موانئ البحر المتوسط بل امتد الخراب إلى مدن شمال إفريقيا.

[1] وهيبة عبد الفاتح محمد: في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 44.

✓ **المدن الحديثة**

التقدم الصناعي في المدن يجعلها محل جذب للأيدي العاملة والنزوح من الريف إلى المدينة حيث الأجور العالية وفرص العمل متوفرة، هذا ماأدى إلى زيادة عدد سكان المدن فيها اليوم أكثر من 80% هذا النوع من المدن يعتبر من معالم العصر الحديث، الذي نتج عنه تطور إقتصادي اجتماعي يعبر عن توفر خدمات تتركز كلها في مكان معين هو المدينة، ومن الواضح أنه كلما إرتفعت نسبة من يقومون بالخدمات كان ذلك دليلا على تطور الصناعة وتحسين الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة عدد السكان.[1]

ارتبط هذا التطور والتحول نحو أدء الخدمات بظاهرة جديدة هي قيام مدن تقوم معظمها على خدمات التسلية والترويح عن النفس وزاد نشاطها بتحسن وسائل النقل، ومايميز المدن الحديثة هو ظهور نطاقات ضخمة من المباني نتيجة اتساع رقعة المدينة بسبب النمو المستمر لحياتها الاقتصادية والاجتماعية مثل مدينتي لندن ونيويورك ويوجد في العالم ما يقرب 7000 مدينة من هذه المدن.[2]

أوضحت توقعات الأمم المتحدة أن الاتجاه العام يشير إلى نمو وتطور المدن فقد ارتفعت نسبة التحضر عالميا عام 1980 من 40 % إلى 50 % عام 2001 كما تتوقع الأمم المتحدة أن يسكن المدن نحو ثلاث اخماس سكان العالم عام 2025 .[3]

[1] وهيبة عبد الفاتح محمد: مرجع سابق، ص ص 52-53.

[2] وهيبة عبد الفاتح محمد: مرجع نفسه، ص ص 54-55.

[3] علي سالم إحمدان الشواورة: ص ص 148-155.

3- مراحل تطور المدينة

تمثل كتابات لويس ممفرود الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية، ركز فيها على تطور الثقافة الحضرية، ففي كتابه (ثقافة المدن) سنة 1938، "بين أن المدينة تمر بعدة مراحل تطورية اختصت كل منها بسيطرت نموذج معين لمجتمع حضري يتسم بخصائص حضرية متميزة، وكانت أهم النماذج الحضرية التالية:

✓**مرحلة النشأة** "الايوبوليس-Eopolis"

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية الى حد ما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الانسان للزراعة، واستئناس الحيوان، وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة وعصر اكتشاف المعادن.

✓**مرحلة المدينة Polis**

إن التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع للمدينة يمتاز بالوضوح، وتنبثق فيها التجارة، وتتسع الأسواق المتبادلة، وتتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات، وتتسم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات، وإتساع أو قات الفراغ، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية، عقد المناظرات والمساجلات، وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس، والاهتمام بالفك والرياضيات.[1]

[1] حسين أحمد رشوان: مرجع سابق، ص ص 19-20.

✓ المدينة الكبيرة Metropolis

تنفرد المدينة الكبيرة بمميزات خاصة ويبرز شأنها في حدود الإقليم الذي تقع فيه، فهي تتمتع بمقومات طبيعية جذابة كتوفر الرواسب المائية والتربة الخصبة، كما تتوفر على الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة.

وتمتع المدينة بهذه المميزات يجعل منها مكان جذب للعيد من السكان، وبهذا يتسع نطاقها وتتعدد نشاطانها وخدماتها، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة وتصبح هي المركز الرئيسي للحكومة أو الادارة المحلية، وتتركز فيها كل العوامل، النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث تصبح بحق هي المدينة الأم.

✓ المدينة العظمى Megalopolis

تعتبر هذه المرحلة بداية انحلال المدينة وأولى مراحل سقوطها ونهيارها، وتبرز الطبقة الرأسمالية وتصبح هي المتحكمة في إدارات الحكومة، وفي شؤون الحكم والسياسة، تأخذ الفردية في الظهور وتزداد أسباب الصراع بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال والعمال، ويؤدي هذا الصراع إلى حدوث أعمال التدمير والتخريب، وقيام الحكومات بأعمال القمع والتعذيب والتشريد، كل هذا يؤدي إلى حدوث العديد من الانحرافات والجرئم.[1]

[1] مزيا عيساوي: واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري، مذكر لنيل شهادة ماجستير في شعبة علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 101.

✓مرحلة المدينة الطاغية Myrannopolis

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدراية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم، سيشهد هذا حركة واسعة النطاق من جانب السكان للارتداد مرة أخرى إلى الريف، أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

✓مرحلة المدينة المنهارة Nekropolis

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محال في نظر ممفورد عندما يصل التفكك إلى ذروته على أثر حرب أو ثورة أو إنقلاب، فتؤلف الحضرية وتحيا الريفية، وتظهر ما أسماه ممفورد "بمدن الأشباح".[1]

2/ خصائص ووظائف المدينة

2.1 خصائص المدينة

✓المدينة كمجتمع محلّي

ارتبط مفهوم المجتمع مع الأُطر الوظيفية والمورفولوجية الخاصة بالحياة اليومية، فمن الممكن استخدام السياق الدلالي من أجل تحديد مفهوم المدينة، وقد عرّف عدد من الباحثين المجتمع المحلي بالنظر للشواهد والمعطيات، فقد عرّف ماكيفر المجتمع المحلّي على أنّه وحدة اجتماعية تساعد على جمع أعضائها على أساس المصالح المشتركة، بحيث يسود بينهم الشعور بالانتماء، والقيم العامة، التي

[1] حسين أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 22.

تساعدهم على المشاركة بالظروف الخاصة بالحياة المشتركة، وأضاف روبرت بارك أنّ المجتمع المحلّي يدل على دلالات مكانية جغرافية، وأنّ جميع المدن صغيرها وكبيرها، والقرى والعالم بأكمله هو مجتمع محلّي، وذلك بالرغم من وجود اختلاف في التنظيم، والثقافة، والمصالح[1].

✓ **المدينة كظاهرة اجتماعية**

يساعد التعريف السوسيولوجي للمدينة في اختيار الأبعاد الاجتماعية التي تحدد العناصر الحضرية في مختلف المجتمعات المحلية والتنظيمات الاجتماعية، وقد أكّدت عدد من الأدبيات الخضرية وجود مقاربة سوسيولوجية لهذا المفهوم، يدل على أنّ المدينة هي تنظيم اجتماعي مكوّن من عدد من الأنساق، والنظم الاجتماعية المتواجدة داخل تنظيم إيديولوجي وقد عرّف مصطفى الخشّاب المدينة سوسيولوجياً بأنّها مجرّد فكرة، إلا أنّ عناصرها من إقامة ووسائل تنقل وأبنية داخلية هي موجودات ذات طابع مختلف، مما يجعل المدينة من الأمور المحددة، التي تمتلك تكامل وظيفي في كافة عناصرها المختلفة بحيث تكوّن وحدة كلّية وقد عرّفها عبد العاطي السيد على أنّها نظام اجتماعي ذو حالة حركية وديناميكية مستمرة، كما أنّ العلاقة بين مكوّنات المدينة و عناصرها، والعلاقة بين الأنظمة[2].

✓ **المدينة كأسلوب حياة**

يرتبط مفهوم المدينة مع تنوع أساليب الحياة بداخلها، حيث يرتبط بأنماط التنظيم سواء كان اجتماعياً أم حضرياً، وهو الأمر الذي يختلف بشكل تام عن أساليب التنظيم بالريف، ولهذا قام عدد الباحثين في بناء التصورات حول أنماط

[1] سمر محمد أبو غالي: استراتيجيات التطوير الحضري لمراكز المدن، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2013، ص12. بتصرّف.

[2] سمر محمد أبو غالي: مرجع سابق، ص 13.

الحياة الحضرية، فقدم رودفيلد نموذجاً يحلل الأنماط الخاصة في الحياة الحضرية، وحدد به ثنائية التفاعل بين المجتمع الحضري والشعبي، أما لويس ويرث فعرف المدينة على أنها موقع متواجد بشكل دائم، يتميز بأنّه ذو حجم كبير، وذو كثافة مرتفعة بشكل نسبي وبدرجة ملحوظة.

2.2 وظائف المدينة

للمدينة عدد كبير من الوظائف عبر التاريخ، حيث ساهمت تلك الوظائف في وجودها، فهي وظائف متداخلة وليس من السهل أن تحدد في المدينة الواحدة الوظائف الأولى و السائدة ويزيد الأمر تعقيداً محاولة المدينة تنويع وظائفها تدريجيا فإذا تتبعنا مراحل نمو المدينة ما في فترات زمنية مختلفة لاحظنا تباينا في نوعية وكيفية انتشار انشطتها ووظائفها، ومن هنا يرى وزير البيئة والعمران الأسبق الشريف رحماني:[1] أنه لايجب أن ينظر إلى المدينة كمجرد تجمعات سكانية وخليط من الأنشطة بل على العكس من ذلك فهي تقوم على أساس وظائف دقيقة تتصل أولا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت من حيث اتساعه حسب طبيعة تلك الوظائف وأهميتها، ويتعلق الأمر بالنسبة لهذه الوظائف بأنشطة قاعدية والتي تندرج فيها أنشطة إنتاجية حضارية تتصل بالنسيج الصناعي.

وفيما يخص الجانب الثاني من وظائفها السكان الذين تأويهم بالاضافة إلى السكن والشغل، ينبغي أن تستجيب المدينة الى حاجيات أخرى كتوفير المرافق والانشطة كالتجارة والترفيه، التعليم، الصحة، ...الخ .[2]وتجدر الاشارة أن تطوير المدينة لابد أن يكون مصحوبا بضرورة توفير الخدمات للسكان، وحيوية المدينة

[1] معاوية سعدون: أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر– جذورها، واقعها، أفاقها، مجلة عمران، العدد 16، 2016، ص 106.

[2] سمر محمد أبو غالي: مرجع سابق، ص 14.

محدودة بوظائفها العمرانية، وطريقة تجمعها في المجالات العمرانية المتعددة الوظائف يساعد في المحافظة على الهيكلة الاجتماعية في المجال العمراني وعموما وظائف المدينة تنحصر في النقاط التالية:

✓ **الوظيفة التجارية**

التجارة هي الوظيفة القاعدية التي لا يمكن تجاهلها، فهي عصب الحياة في المدن وقديما كانت من ضرورات الحياة الاجتماعية، ومكانا لتصريف حاجياتها وبتطور وسائل النقل المختلفة تطورت التجارة واتسعت لتؤدي بدورها إلى قيام مراكز تجارية تخدم التجارة العالمية .وتتنافس الانشطة التجارية مع بقية النشاطات الاخرى في المدينة وتنقسم التجارة عادة إلى نوعين تجارة مفرقة(تجزئة) وتجارة الجملة .[1]

وتلعب القوى الاقتصادية والاجتماعية دورا مهما تغيير التوسع الجغرافي لهذه الأنشطة فالازدحام الحاد الذي تتعرض له أغلبية أوساط المدن وتدور حالتها الاجتماعية من جهة بالإضافة إلى الإفتقار الى مشاريع التطوير الحضري وبرامج التجديد أدى إلى تحول بعض الأنشطة التجارية من مراكز المدينة إلى الأطراف والضواحي لتشكل مناطق تجارية ثانوية .

✓ **الوظيفة الصناعية**

لا شك أن بعض المدن الصناعية تماما ظهرت في بعض الفترات والمناطق، ولكن على نطاق بدئي محدود جدا. وصحيح أن التجارة عنصرا

[1] معاوية سعدون: مرجع سابق، ص 107.

صغيرا كان موجودا دائما في القرى لكن السواد الأعظم من النشاط التجاري كان دائما في المدن وخلق في ذاته مئات المدن.[1]

فعملية توزيع الانتاج – أي التجارة –تخلق هذا العدد الهائل من المدن، <<بالانتاج >> نفسه–أي الصناعة – أن يخلق من المدن عددا أكبر أو مماثلاً على الأقل، لكن الواقع أن الصناعة لم تخلق من المدن الا نسبة أقل بكثير مما خلقت التجارة. والسبب في هذا تداخل عدة عوامل تتلخص في أنواع الصناعة.[2] وتعتبر الصناعة هي الوظيفة الأساسية للنمو الحضري الحديث وستظل بإمكانها الحافز على خلق مدن كثيرة أو على الأقل لها قابلية على خلق الأحياء العالمية التي تتحول إلى مدن مستقلة فقد كان الفضل في تفجير عدد من المدن التقليدية في القرن19.

فتوقع الصناعات المختلفة داخل المدن الصناعية وانتشار المصانع في كل رقعة من المدينة بحيث لا يخلو شارع من مصنع أو معمل أما المدن التي لاتطغى فيها الصناعة على بقية الوظائف فإن مواقع الأحياء يتوقف على طبيعة الصناعات ذاتها.[3]

✓ الوظيفة الحربية

عرفت معظم المدن في كل العصور الحاجة إلى الدفاع والحماية من أخطار الغزوات القبلية أو الأسرية أو الإقليمية، فلجأت إلى التحصين بالمتاريس أو الاسوار المحيطة، ومن هنا كان السور أو الحائط هذا القميص الحجري كما يعبر سور وبواباته، ظاهرة مشتركة بين أغلب المدن في الماضي، بل وحتى وقت

[1] معاوية سعدون: مرجع سابق، ص 107.

[2] جمال حمدان: جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، د ت ن، ص ص 111–112.

[3] معاوية سعدون: مرجع سابق، ص ص 117–118.

قريب. ولكن الوظيفة الحربية ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها أو وظائفها الأولية، ولا يكفي هذا لأن يجعل منها مدنا حربية، فالمدن الحربية هي المدن التي قامت أساسا لغرض حربي بحت، بحيث تمثل الوظيفة الحربية فيها الأساس الأول، وعلى العموم فالوظيفة الحربية سواء أولية أو ثانوية، توجد غالبا في أصول كثير من المدن. فقد تجمع السكان وتقاربوا منذ البداية ليحسنوا الدفاع عن أنفسهم، أي أن الدفاع يحتاج إلى التجمع المدني.

ويرى لويس ممفورد أن المدن لا تفهم تاريخيا إلا كأماكن للحماية، وأن عامل المنعة والعزلة، لا اتصال والحركة هو الاساس فيها، هذا وتنقسم المدن الى نوعين وهي : برية، وأخرى بحرية.[1]

✓ **الوظيفة الدينية**

العلاقة بين الوظيفة الدينية وحياة المدن علاقة قديمة وثيقة، فالدين فالدين بطبيعته عملية جماعية، ولا بد من التركز النووي ولهذا كان الدين عاملا أساسيا في نشأة كثير من المدن، ففي العصور الوسطى في أوربا لم تفلت مدينة من الأصل الديني وكانت المدن مراكز إشعاع ونشر المسيحية في الوسط الوثني فكانت المدن تقابل بالريف كنقيضتين دينيتين، من هنا كانت urbani هي المدن التي اعتنقت المسيحية بينما pagani هي الريف الذي لم يزل وثنيا بل ان الذي حفظ تقليد المدن لأوربا خلال فترة العصور الوسطى المظلمة وأعاد بنائها بعدها هي الكنيسة اذ لم يستثن انحدار الحضارة واندثار المدن النوايا الكنيسية التي ظلت تجمع بعض السكان حولها حتى عادت إلى النمو بعد النهضة.

[1] جمال حمدان: مرجع سابق، ص 106.

ويمكن أن نميز بين درجات ثلاث للوظيفة الدينية للمدينة: فعند القاعدة لا يكون الدين إلا مناسبة لنمو حياة المدن، وهذه أكثر الحالات شيوعا. وفي الدرجة الثانية تظل النواة الدينية محتفظة ببعض الأهمية في المدينة على شكل قطاع ديني هام في نسيجها، وأخيرا في القمة نجد المدن التي ظلت الوظيفة الدينية فيها كل شيء ومبرر الوجود ومحور النشاط ،وهذه هي القلة المعدودة مثل القدس ومكة المكرمة والمدينة.[1]

✓ **الوظيفة المعرفية**

أصبحت مدن المعرفة بشكل أو بأخر مع بداية الالفية الثالثة تفرض أساليب جديدة في مستوى أنماط العيش، مثل تطوير مباني على التقنية الذكية لكي تتعايش مع مختلف الظواهر البيئية كالزلازل والبراكين والأعاصير ... إلخ، واعتمادها على الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية، إلى جانب أنها تقوم بتدبير وإدارة المؤسسات والشركات بنوعيها العمومي والخصوصي بشكل رقمي.

ويقصد بالمدن المعرفية أو مدن المعرفة، تلك المدن التي تعتمد على المعرفة، وتتميز بتوفرها على مؤسسات للتعليم والكتبات، ومؤسسات البحث العلمي، وشبكة لتبادل المعلومات والاتصال، وشبكة كثيفة لطرق المواصلات بمختلف أنواعها لتيسير الحركة. وهي مدن تعمل على تشجيع المشاريع التي تهدف إلى استثمار التقنية العالية (الذكية) لتسهيل مجموعة من الخدمات لأفراد المجتمع خاصة مايتعلق بالتبادل التجاري. كما أنها مدن تستفيد من العلوم

[1] جمال حمدان: مرجع سابق، ص 177.

الاجتماعية ومن العلوم التكنولوجية بهدف تطورها وإنسجامها مع تطلعات المجتمع.[1]

ثانيا: المجال الحضري

1.مفهوم المجال الحضري

فبأي معنى يستعمل علماء الاجتماع الحضري مفهوم « المجال إذن »

عند تناولنا لمفهوم المجال في علم الاجتماع الحضري سنجد أننا ننتقل تلقائيا الى تناول مسألة العلاقة بين الثقافة والمجال. لان الثقافة تحدد المجال، كما ان المجال يحدد الثقافة، فلا يمكن تصور إنسان بدون مجال فكذلك لا يمكن تصور مجال بدون إنسان.[2] إن دلالات مفهوم المجال متعددة فالمجال يمكن أن يكون هو مجال الفيزيقي الطبيعي الجغرافي، ويمكن أن يكون هو المجال المبني أو المكيف بحسب رغبات و تمثلات الإنسان، وهو ما يمكن نعته بالمجال السوسيو جغرافي،(او المجال الاصطناعيartificiel) ثم هناك المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس والذين يتراوح إدراكهم له بين الذاتية والموضوعية .

إن المجال الطبيعي هو المجال الذي يتجلى من خلال الظروف الاجتماعية و الظروف الجغرافية والمناخية هذه الظروف التي تحدد بدرجة من الدرجات قوى الإنتاج، والأدوات التي يمكن للمجتمع أن يستعملها خصوصا في المراحل البدائية من التاريخ وتلك إذن هي الشرط الأولى لوجود المجتمع و الحياة، فالسكن يحدد بالمكانة الاجتماعية ومستوى عيش الفرد او الأسرة.

[1] جمال حمدان: مرجع سابق، ص 180.

[2]R.Bastide, anthropologie appliquée, Ed. Payot, paris, 1971, pp.44-45

ويميز بيير بورديو بين المجال الطبيعي (الفيزيقي) وبين المجال الاجتماعي وعلاقة الإنسان بهما وفيهما من خلال قوله: (إن الناس باعتبارهم أجسادا "أي أفرادا بيولوجيين ") وكائنات إنسانية مثلهم مثل الأشياء يتواجدون دوما في مكان ما ويحتلون جزءا من المجال) ومن ثم فعن مجال الإنسان هو المجال الاجتماعي الذي تتجلى بنيته "في سياقات شتى إما في شكل تناقضات مجالية، أو في شكل مجال مأهول (أو ممتلك) يشتغل كتعبير عن رمزية تلقائية للمجال الاجتماعي .فكل مجتمع تراتبي ينتج بالضرورة مجالا تراتبيا يعبر عن الفوارق والمسافات الاجتماعية.[1]

يميز بول هنري شومباردولو بين نوعين من المجال الاجتماعي، المجال الموضوعي (l'espace objectif) والمجال الذاتي (l'espace subjectif)، ويوضح ذلك بقوله: "لكي أحاول بشكل عام اختصار التحليل الذي قادني إلى هذا التمييز فإنني سأنطلق من المجال السوسيو جغرافي كإطار مجالي فيه تتحرك وتعيش جماعات إنسانية معينة، والتي تتحكم في بنباتها عوامل اقتصادية وعلاقات اجتماعية.[2]

فالأفراد والجماعات يخضعون في حركتهم لنماذج المجال من وضع المسؤولين عن التخطيط الحضري[3]"، إن هذا المجال الواقعي الموضوعي يتحول من خلال الممارسة والإدراك الاجتماعيين إلى مجال ذاتي لما يبدأ الأفراد والجماعات في إدراك الخصائص غير المرئية للمجال "إن هناك فروق مرئية وغير مرئية بين مجال وآخر، فهناك فرق مثلا بين المناطق الضعيفة الكثافة و

[1]P.Bourdieu : « effets de lieu « in : la misère du monde ; Ed du seuil ; paris 1993
[2] Françoise paul-lévy- marion segaudM anthroprlogie de lespace ,centre de cr éation industrielle- centre georges pompidou, paris, 1983, p86 .
[3]- P.H.C De Lauwe, La fin des villes, op.cit.pp. 24- 25.

المناطق المرتفعة الكثافة، وبين المناطق التي تختص بمهن معينة والتي تختص بمهن أخري. إن هذه الاختلافات يمكنها أن تخلق هوامش وحدودا والتي بالرغم من كونها لا تبدو للسكان فإن لها دورا كبيرا في العلاقات الاجتماعية، إن المسافات بين الأفراد المنتمين لمختلف الفئات والطبقات والأعراق الاجتماعية هي مسقطة على الأرض كما هي مسقطة عليها كل البنيات الاجتماعية.[1]».

إن مسألة العلاقة بين المسافة المجالية والمسافة الاجتماعية التي نبه دوركايم إلى ضرورة توضيحها، هي نفسها التي يركز عليها علماء الاجتماع الأوروبيون اليوم الذين انتهى بعضهم إلى القول: «في أوروبا الغربية وبالخصوص في فرنسا فإن السياسية المعتمدة في مجال إنتاج السكن الجماعي قد انتهت إلى نتيجة مناقضة لما كان يتوخى منها، وهي نتيجة سلبية. إن العمارات الجماعية الكبرى التي كان العرض الأول منها هو توحيد شروط السكن بغرض تحقيق اندماج أكبر بين السكان: لم نعمل سوى على توحيد مرات الدخول والخروج وأماكن الانتظار وتجميع مستويات عيش متباينة، الشيء الذي أدى إلى خلق حالة فردية في غير صالح الضعفاء. إن القرب المجالي بدل أن يعمل على تقليص المسافة الاجتماعية قد عمقها وجعل آثارها سلبية أكثر[2]"، ولقد أنجز كل من جون كلودشامبوردولون(J.C.Chamberedelon) وميشيل لومير (M. Lemnaire) دراسة بصدد هذه المسألة أوضح نتائجها في مقالتهما الشهيرة: «القرب المجالي والمسافة الاجتماعية: التجمعات الكبرى وساكنتها»[3].

[1]- op .cit.pp 25.
[2]- M. Roncayolo, op.cit.p. 12.
[3]- J.C Chamberedon, M.Lemaire,« Proximité spatiale et distance sociale : les grands ensembles et leurs peuplement» ; in Revue française de sociologie, XL, I, 1970, pp. 3-33.

إن المجال الحضري (structuré) مجال منظم بشكل غير عفوي، وكل أشكال تنظيم المجال تعبر خلال كل مرحلة تاريخية عن نوع التنظيم الاجتماعي السائد. وهذه العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والبنية الحضرية هو ما شغل فكر وعمل «مدرسة شيكاغو» الأولى التي أسس روادها ما أسموه «الأيكولوجيا الحضرية» والتي تجسدت أهم ملامحها بالخصوص مع نظرية إرنست بيرجيس(E.Burges) حول نمو المدينة[1]. والتي ترى أن البيئة الايكولوجية للمدينة عبارة عن فسيفساء من المناطق التي تنمو كل واحدة منها عن الأخرى بهيمنة نوع معين من السكان ونوع معين من النشاط الاقتصادي. وهذه المناطق تسعى لأن تستمر وتبقى من خلال العملية المزدوجة التي أوضحا روبرت بارك والتي تتجلى في عمليتي الانتقاء (انتقاء فئة معينة من السكان)، والتنشئة الاجتماعية (أي تموين يخص نمط السلوك في مجموع سكان المنطقة). ومن ثم حديث هؤلاء الرواد عن «الفضاءات والمناطق الطبيعية».إن أهمية مدرسة شيكاغو تكمن حسب (رونكاى بولو) في «كونها ركزت على الميكانيزمات، وعلى مقاصد الفاعلين، خصوصا السياسية منها والتي تنتهي إلى تكوين «مجالات طبيعية» في المدينة. تتميز بنوعية سكانها الخاصة». وهنا ينبغي التذكير بما سبق أن نبه إليه دوركايم من قبل أي «أن المجال أو بالأحرى استعمال المجال يعتبر من الوقائع الاجتماعية القليلة التى يمكن لعالم الاجتماع أن يحللها ويقيسها بشكل مباشر، ذلك أن استعمال المجال ليس محصلة للصراعات التي تتم على مستوى التنظيم الاجتماعي»[2].

[1]- E.Burgess : «La croissance de la ville» in : L'école de Chicago ,op.cit.pp. 127- 143.
[2]-G. Fortin ; «La sociologie urbaine au Quebec» ; in Sociologie et société ; Volume IV; nº1

2.أنواع المجال الحضري

أ- المجال الحضري الخاص

لا يمكن لمفهوم المجال الحضري الخاص أن يتأسس وفق مفهوم واحد، لأن محتواه يتشكل من التقاء و تقاطع العديد من العناصر غير المتجانسة، بعضها يتعلق بالنشاطات وأخرى بالمكان وأخرى بالأفراد" ويمكن تلخيص هذه العناصر فما يلي:[1]

- الحق في عدم تدخل السلطات الخارجية: أي أن الأماكن والنشاطات الخاصة، لا يحق فيها للجهات الخارجية (رسمية أو غير رسمية) أن تتدخل في تنظيمها وتسييرها، لأن ذلك من صلاحيات مالكها الخاص، و يرجع له تحديد من يدخل إليها، و من بإمكانه أن يطلع عليها.

- عدم وجود إمكانية الرؤية الاجتماعية sociale non visibilité: يقصد بهذا المعيار، أنها لا يمكن لعامة الناس أن يشاهدوا ما يجري في المجالات الخاصة أو كيف تجري النشاطات الخاصة لأنها محجوبة عن أعينهم ولا يمكن رؤيتها.

- التحكم الثقافي la maitrise culturelle: تمتاز المجالات الخاصة بأنها متحكم فيها ثقافيا، بحيث عدد الثقافات التي يمكن أن تتواجد فيها دفعة واحدة، يمكن لصاحبها أن يتحكم فيه حسب تعدد رغباته و قدراته، ولذلك فإن للفرد الحرية الكاملة في الظهور بشخصيته الحقيقية دون الحاجة إلى "التظاهر" أو إخفاء

1Anne Rolin(2001), « Anthropologieurbaine », p 69.

عناصر معينة منها، لأنه ليس مطالب باحترام الذوق العام، إن المجال الخاص يعطي للفرد استقلالية ذاتية واسعة.[1]

ب- المجال الحضري العام

مفهوم نشأ في الغرب وتطور ليأخذ معاني مختلفة في اللغة الفرنسية و الإنجليزية، المجال الحضري العام هو المجال المفتوح في جميع الأوقات أي ليس له وقت فتح و إغلاق مثل الساحات العامة و الشوارع، بحيث يكون الدخول إليها متاح لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز، ويمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، بشرط أن تتوافق مع شروط استعمال المجال التي وضعتها السلطات العامة وخصائصه هي[2]:

- الاستعمال العام usage public': من خلالها، يتبين لنا أن المجالات العامة، وجدت لتستعمل من طرف عامة الناس، و للمنفعة العامة، و نلاحظ أن هذا الاستعمال يختلف من مجال إلى آخر.

- الهوية identité: الاستعمال العام والمعاشرة الاجتماعية، هي من يؤدي إلى تشكيل هوية و صورة المدينة و سكانها، لذلك تسعى المجتمعات المحلية الحضرية، إلى تشكيل هوية خاصة بها وتميزها عن غيرها، وتجعلها مستقطبة و جذابة، كلما اشترك سكان مدينة ما في هوية واحدة كلما كان التناغم الاجتماعي أفضل، و كانت علاقتهم بالمدينة واستعمالهم لها أكثر إيجابية.

- الأجواء les ambiance: تنتج الأجواء المميزة للمجالات العامة، من تفاعل العناصر و الأبعاد التي سبق الإشارة إليه.

---

[1] Jean remy : sociologie urbaine et rurale- l'espace et l'agir, éditions l'harmattan, paris, 1998, p 119 .

2Anne Rolin(2001), « Anthropologieurbaine », p 68.

- ضمان الحركية la mobilité: إن تميز الإنسان الحضري المعاصر، بالحركية والانتقال المكثف، وتنوع وسائل النقل التي يستخدمها في المدينة المعاصرة، يجعل الحاجة إلى مجالات عامة تستطيع أن تضمن هذه الحركية السلسة، في تزايد مع تزايد حجم المدينة عمرانيا و ديمغرافيا.[1]

ثالثا: العوامل المتحكمة في تكوين المجال الحضري

1.العوامل الجغرافية

يقول علماء الجغرافيا أن المناطق الحضرية تنشأ على الأرض في بيئة جغرافية معينة وأنها تستمد وجودها وبقائها من هذه البيئة، وأن المهندسين عندما يخططون لإنشاء مدينة فإنهم يلاحظون إذا كان الموقع معرض للزلازل أو البراكين أو الفيضانات أو السيول الجارفة أو طغيان البحر أو لتحركات الكثبان الرملية، كما يهتمون بوجود المياه العذبة وبمشكلات امتداد المدينة في المستقبل والنقل والاتصال بالريف وبالمدن الأخرى.[2]

2.التقدم الصناعي

مما لاشك فيه هو أن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمل وزيادة حجم المدن والمناطق الحضرية ويؤكد "لويس ممفورد" أن هذه الأخيرة تدين في وجودها إلى حد كبير للثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم صناعي ترك آثارا مادية وإنسانية تمثلت بوضوح في مدن سانت لويس وشيكاغو" ويرتبط التصنع

[1] عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، د.س، ص 53.

2 عبد المجيد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 53.

بالتحضر من حيث كونه سببا أساسيا من أسباب عمران المدينة ونموها السريع مساحة وسكانا.[1]

3.العوامل الاقتصادية

من العوامل الاقتصادية كذلك نجد إنشاء قنوات أو طرق برية أو سكك حديدية تقوم عليها مجتمعات محلية ما تلبث أن تتحول إلى مدن وحسب بعض العلماء هناك عدة عوامل تستخدم لتفسير نمو المناطق الحضرية ودرجة التحضر فيها العوامل التي أثرت مباشرة فيما نسميه الآن ب "المجتمع الحديث" هي تقدم التجارة وتقدم الصناعة و توفر العمل.

4.الهجرة

الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ القديم وهي تعني الترحال عن موطن وتركه إلى غيره مدة قد تطول أو تقصر وقد تكون الهجرة أما مؤقتة أو دائمة هذه الأخيرة التي يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية ويتجه المهاجرين دائما إلى حيث تكون الظروف الاقتصادية مواتية وفرص العمل مواتية للكسب ورفع مستوى المعيشة وقد تكون هذه الظاهرة من الأسباب الرئيسية لتكون المناطق الحضرية.[2]

5.العوامل السياسية والحربية

يرى "وليام فورم " أن بناءات القوة السياسية لعبت دورا مميزا في تشكيلا لمدن وتحديد بنائها إذ تختار الحكومات عادة مراكزها في المدن" فقد كانت المدن بمثابة مراكز سياسية يناط إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية فهي تهتم بسن القوانين التي تنظم حياة الأفراد وتسيير شؤونهما كما تضمن لهم الأمن فالنزاع

1 مرجع السابق، ص 54.

[2]عبد المجيد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ص 54-56.

على الحدود في المراحل الأولى لتكوين المدن و المناطق الحضرية كان من العوامل التي ساعدت على نزوح عدد كبير من السكان إلى المدن وبالتالي أدت إلى نموها واستمر ذلك حتى بداية القرن 18.

6.العوامل الثقافية

وتشمل الظروف السائدة للفنون والاتجاهات الأخلاقية والبعد التاريخي والعقيدة والمحرمات والمقدسات والنمو التكنولوجي الذي يؤثر في توزيع السكان والخدمات وهي تلعب دورا كبيرا في ظهور المناطق الحضرية فقد عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن وتغيير الشكل الفيزيقي للمدينة التي نمت بفضل التراكمات الثقافية منذ القدم.[1]

رابعا: العلاقة بين مورفولوجية المدينة والمورفولوجيا الحضرية

تعتبر دراسة العلاقة بين البناء الاجتماعي و البيئة الفيزيقية أو الصورة المادية التي تميز مجتمع معين في بيئة فيزيقية محددة دراسة مهمة جدا خاصة في ضوء نماذج التوزيع المكاني أو نماذج السكان و الخدمات و الكثافة السكانية و نمط الحياة (mode de vie). ذلك أن المدينة ليست كما سبق الذكر، ليست عبارة عن مبان إسمنتية قائمة بل هي حياة اجتماعية مبنية على نظم و علاقات اجتماعية و في هذا السياق نجد أن إيميل دوركايم و الذي يعتبر أول من اتجه نحو دراسة المورفولوجيا الاجتماعية التي تهتم بدراسة البنى و الأشكال التي تشكل المجتمع. مشبها بذلك المجتمع بجسم الإنسان و على اعتبار أن المورفولوجيا هي العلم الذي يدرس الأعضاء و الأنسجة التي تتمثل في السكان من حيث حجمهم و نوعهم كما يتجه نحو دراسة ديانتهم.

1 عبد المجيد عبد الرحيم: مرجع نفسه، ص ص 54-57.

في نفس السياق يقترح موريس هالبواك في كتابه "المورفولوجيا الإجتماعية" المقصود بالبنى و الأشكال الاجتماعية، فهو يعتبر أن المظهر الخارجي للأشياء المعدنية وتنظيم الطبقات الجيولوجية وأشكال النباتات والكائنات الحية وبنية الأعضاء والأنسجة كلها أمثلة للدراسات المورفولوجية في مجال العلوم الطبيعية وفي المجال الاجتماعي يجري الحديث عن الأشكال في مفهوم غامض ومجازي في بعض الأحيان بالتالي علينا تحديد المقصود بالبنى و الأشكال الاجتماعي[1].

وهو يحددها كالتالي:

1.شكل توزيع السكان على مساحة الأرض و الذي يعتبر واقع مادي محض في مظهره يمثل طبيعة المكان و ظروفه بالإضافة إلى ما يصبح عليه نتيجة لتوطن السكان فيه و إذا ما ألقينا نظرة من مكان عال فإن التجمعات السكانية تبدو كأنها كتلا مادية تتمحور حول مركز واحد.

2.تعتبر بنية الجماعة السكانية في مظهرها تكونها من الجنسين والأعمار المختلفة حيث تكون الفروق في هذا المجال ملموسة وفي نفس الأهمية بالنسبة للخصائص المادية وتبين الوقائع البيولوجية أن المجتمع يقترب من الجسم العضوي ويكون الرجال والنساء نسيجين حيين كبيرين متقابلين ومكملين لبعضهما وتمثل الأعمار أطوار التطور المتتالية لخلايا عضو معين أو جسم معين [2].

و تتمتع هذه الأنسجة بخاصية النمو أو التضاؤل كما أنها قابلة للامتداد بالإضافة إلى الحركة فهي تنتقل أحيانا كمجموعة مثل القبائل الرحل أو انتقال الأسر ، و تجدر الإشارة إلى أن الحركة قد تكون داخلية أو خارجية .

[1] موريس هالبواك: المورفولوجيا الإجتماعية، ترجمة حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 25.

[2] موريس هالبواك: مرجع سابق، ص 26.

3.يمثل الشكل الثالث ما يسمى بالوقائع الأخلاقية و يركز موريس هالبواك في هذا الجانب على العلاقات الاجتماعية بين السكان و يتخذ علاقة القربى في القبيلة أو العائلة كمثال: حيث من الممكن تحليل بنية عائلة معقدة و مندمجة في عائلات أخرى إلا أن لكل عائلة تمركز مكاني.

ويتحدث أيضا عن الهجرة والتغير المكاني و تأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية التي ينتجها الأفراد والتي تتعدى صلات القربى بالدم أين يتكون مجتمع جديد يعتبر مجموع العادات والتقاليد المختلفة لأفراده.

إذن فالمورفولوجيا الاجتماعية أو كما يطلق عليها موريس هالبواك علم الشكل الاجتماعي المبني على دراسة الحجم و النوع و الطبيعة الاجتماعية و الأصل الاجتماعي والتي لها تأثير كبير بالضرورة على الشكل المادي للمكان (المدينة).

فتواجد عدد كبير من السكان في الشريحة العمرية الشابة يؤثر على حجم الطلب على المؤسسات التعليمية ومناصب العمل والتي تحتم دراسات وافية لتوفيرها بالحجم والمكان المناسبين لحجم السكان كما أن تزايد عدد الطالبين على السكن من هم في سن الزواج أو الذين تجاوزوه أو حتى من طرف الأسر التي تعاني من أزمة سكن ، يؤثر هو الآخر في وتيرة توفير عدد السكنات الكافية و في الآجال القصيرة مما يطرح مشكلة تضغط على مصالح الهيئات المحلية و الذي يؤدي إلى استهلاك عشوائي للمساحات والجيوب الفارغة داخل المدينة أو الأراضي المحيطة بها مما ينعكس سلبا على شكل المدينة بالإضافة إلى أن معظم هذه السكنات تؤدي إلى تغيير نمط حياة السكان و يقيد حرياتهم و يجعلهم يتخلون عن العديد من عاداتهم القديمة مثل الضيافة.

كما أن الأصل الاجتماعي للسكان يؤثر بدوره على المورفولوجيا الحضرية للمدينة. حيث يجلب السكان المهاجرين إلى المدينة معهم عاداتهم وأنماط عيشهم والتي تنعكس على المظهر الخارجي لمساكنهم كما أنهم ينقلون معهم أنشطتهم الاقتصادية و الزراعية والتي قد نلمحها وسط المدينة و التي تؤدي إلى تريف المدينة مما يفقدها سمتها الحضرية و يشوه مورفولوجيتها.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن المورفولوجيا الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على المورفولوجيا الحضرية.[1]

يمكننا القول في الأخير أن المدينة تمثلا نموذجًا للحياة الاجتماعية و الإنسانية حيث ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني، واختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية التي قطعها الإنسانية وتم خلالها إرساء قواعد إيكولوجية تعكس العلاقة بين البيئة والعمران البشري أي بين المجال وسكان المجال، وقواعد تنظيمية تتمايز فيها النظم والأنساق المختلفة التي تشمل النظم الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية مشكلة في مجملها فضاءً مدينيًا متميزًا، ولا شك أن هذه المنظومة المعقدة من النظم في ديناميكية مستمرة تمس المجتمع في بناءه وظائف نظمه خلال فترات زمنية متتالية حيث يقع هذا التغير على التركيب السكاني للمجتمع بما في ذلك بناءه الطبقي وأنظمته الاجتماعية المتمثلة في أنماط العلاقات الاجتماعية وكذلك الممارسات الثقافية ومجمل القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم داخل المجتمع، وكنتيجة لهذا التغيير في الفضاء المديني يظهر السلوك كمحصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الحضرية و المورفولوجية للمدينة.

[1] موريس هالبواك: مرجع سابق، ص 27.

ويعتبر السلوك المضاد للمجتمع والمنافي للنظم الاجتماعية وليد لهذا التغيير ولعل أخطره السلوك الإجرامي (الجريمة) كظاهرة طبيعية تصاحب المجتمع وتؤثر على استقراره و تناسقه، ولأن الجريمة سلوك إنساني منافي للقواعد داخل المجتمع وهذا ما سوف نركز عليه ضمن البيئة العمرانية.

فللمسكن والحي دور كبير في تحديد السلوك الإجرامي وذلك من خلال تطور المدن وازدياد كثافتها السكانية تأثير كبير في تطور الجريمة كمًا وكيفًا وتلك هي ضريبة التطور الحضرية للمدينة فقد أثبتت العديد من الدراسات وجود تناسب طردي بين التطور الحضري للمدن وارتفاع مستوى الجريمة فيها رغم ارتفاع مستوى الأسلوب العلمي والتقني في مكافحة الجريمة (وهو ما أوردناه في الجانب الميداني للدراسة)، فالسكن بصيغه المختلفة له دور في تحديد مستوى السلوك الإجرامي وأعمال العنف.

و الفضاءات الحضرية الضيقة وما تفتقر له من تهوية، مناخ، درجة الحرارة، الرطوبة، ذو علاقة وتأثير في تصعيد السلوك الإجرامي، كما أن الازدحام وضيق المكان يؤديان إلى الإرهاق و التوتر، الصراع، النزاعات المستمرة والرغبة في الهروب من الفضاءات لنقص الإمكانيات وتضارب المصالح وهذا هو حال الفضاءات العمرانية المنكمشة التي تعرض الفرد الى المزيد من الإجهاد السيكولوجي الذي بات من أهم المشكلات التي تواجهها المدينة الجزائرية اليوم.

فروبرت بارك(R.PARK) اعتبر أن الظروف النفسية و الأخلاقية للحياة في المدينة تعكس نفسها بصورة طبيعية حيث يتم التفاعل بين التنظيم المادي أي العمراني للمدينة والتنظيم الأخلاقي لسكانها وإنشاء علاقة (نوعية) بالمكان وكذلك في أنماط الحركة الإنسانية وجميع أشكال التواصل و التفاعل، مما يظهر حياة

خاصة بالمدينة تختلف باختلاف طبيعة السلوك وطبيعة المكان أي البيئة العمرانية.

بالإضافة إلى ما رآه لويس ويرث (L.WERTH) في قضية اللاتجانس أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري(المدينة) اتسع نطاق التنوع الفردي و ارتفاع معدل التمايز، الأمر الذي يزيد من انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات مما يساهم في الأخير إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المحبة المشتركة، فالروابط السطحية والضعيفة التي تربط سكان المدينة بعضهم ببعض إنما تعود إلى نمو وتباين السكان من خلال التحديدات والتغيرات الاجتماعية والتي تؤدي إلى تغير انتماءاتهم الثقافية.

فالبيئة العمرانية بأحيائها وسكانها وشوارعها وطرقاتها لا تشبه ثقافة المجتمع ولا تحترم خصوصيته وتفتقر لمعايير الحياة المريحة والمستقرة فإنها ستكون بيئة خانقة تدفع بقاطنيها بالهروب إلى مواقع أخرى يمارسون فيها خصوصياتهم يعبرون فيها الدفينة وهذا يظهر جليًا في توجه الشباب الى العنف و السلوكات المنحرفة يكون ختامها الجريمة تعبيرًا عن الكبت و المشاعر السجينة داخلهم.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في الفصل السابق حول المدينة والمجال الحضري نستنتج أن هناك علاقة بين المورفولوجية الاجتماعية والمورفولوجي الحضرية من خلال تأثير الفرد على طريقة استغلاله للمجال الحضري، وهذا ما وضحه موريس هالبواك وذلك من منطلق اعتقاده أنه ليس هناك مجتمع لا يأخذ موقعه في حيز مكاني ولا يمتلك امتدادا أو مرتكزا ماديا في أي واحد ذلك أن نشاطا جماعيا يفترض تكيف الجماعة مع ظروف مادية تكون ملزمة على تقبلها على طريقتها الخاصة فهي تظهر متطورة مما يمكن القول أن هناك تأثير للمورفولوجيا الحضرية بتصور المعنى المورفولوجي الاجتماعي.

الفصل الرابع:

المسار التاريخي لظاهرة الجريمة وأنواعها

تمهيد

أولا: مفهوم الجريمة

1-1 **التعريف اللغوي والاصطلاحي**

2-1 **التعريف الاجتماعي للجريمة**

3-1 **التعريف القانوني للجريمة**

4-1 **التعريف النفسي للجريمة**

ثانيا: المسار التاريخي لظاهرة الجريمة

ثالثا: أنواع الجرائم

رابعا: العوامل المؤدية للجريمة

خامسا: النظريات المفسرة للجريمة

خلاصة

تمهيد

تعتبر الجريمة حقيقة بشرية وظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ أن وضع قدماه على هذه الأرض فالصراع بين الخير والشر كان من إحدى العوامل التي أدت إلى الجريمة، وبمعنى آخر نقول بأن الجريمة هي إحدى نتائج هذا الصراع فقد تحدث عنها القرآن الكريم كأول عمل بشري على الأرض إذ يقول الله تعالى "فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين" سورة المائدة الآية 30، فالتغير والتحول الذي مس المجتمعات وما له من انعكاسات وخيمة على أفراد المجتمع والتي شغلت التفكير على مستوى الحكام و المختصين و الباحثين، وهذا ما أدى بنا إلى توضيح كل ما يتعلق بالجريمة من تعاريف مختلفة وأنواعها والعوامل المؤدية إلى حدوثها وصولا إلى أهم النظريات المفسرة لها.

أولا: مفهوم الجريمة

1. التعريف اللغوي و الاصطلاحي للجريمة

أ- لغةً

الجريمة لغةً هي من الأصل الثلاثي لكلمة (جُرم) يدل على أربعة أمور هي: القطع، الكسب، الذنب، الجسد.أو قد يأتي بمعنى الجزاء على الفعل.[1]

وأصل كلمة جريمة في اللغة العربية من جرم بمعنى كسب وقطع أي الكسب المستهجن والمستحب والمكروه وفي آخر يراد فيها الحمل على فعل آثمًا ومنه يمكن إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم[2].

و الجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرًا كما تعني التعدي و الذنب، فالجريمة والجارم بمعنى الكاسب وأجرم فلان أي اكتسب الإثم.[3]

وقد قال الله تعال: "إنّ الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون." وقد قال تعالى: "كلوا وتمتعوا قليلًا إنّكم مجرمون." ولقوله: " وما أضلّنا إلا المجرمون."، "ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون."

ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناه اللغوي تعني إتيان الفعل الذي لا يستحسن ويستهجن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهجن.[4]

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري: الصِحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حققه أحمد عبد الغفور عطار، ج 5، دار العلم، ط 4، بيروت، 1987، ص 185.

[2] بطرس البستاني: محيط القاموس اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1983، ص 104.

[3] أبي الفضل جمال الدين إبن منظور: لسان العرب، ج 21، دار أدب الحوزة، إيران، 1405 ه، ص 91.

[4] محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، دار الفكر العربي، الاردن، د.س، ص 12.

ب- إصطلاحا

يكثر تداول الناس لكلمة "جريمة" (crime)، ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة، ورغم التباين في نماذج التصرفات التي توصف بأنها جرائم من قبل الناس بشكل عام، يبقى العامل المشترك بينها جميعا أنها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع، ولا بد من الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل يمكن أن تتبناه كل المجتمعات. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل الزمان و المكان، ولكن هذا لا يمنع من وجود مفاهيم تكاد تكون مشتركة فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي شغلت أذهان الباحثين والناس العاديين على مر العصور.

وحتى وقتنا الحاضر لا يوجد تعريف موحد وشامل لمفهوم الجريمة و المجرم، وهذا راجع إلى اختلاف التفسيرات وتنوع العلوم التي تتناول الجريمة وعدم الاتفاق على مفاهيم معينة ومحدودة للجريمة، إضافة إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية، فالجريمة عند رجال القانون هي عمل غير قانوني، بينما هي عند علماء الاجتماع سلوك يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه المجرم أو تحصل فيه الجريمة، أما المفهوم الديني فيرتبط بمفهوم المعصية والذنب والخطيئة.[1]

وتعتبر مسألة النسبية في الظاهرة الإجرامية على درجة عالية من الأهمية، ذلك لأن الجريمة تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر سواء نظر إليها من الناحية القانونية أو من الناحية الاجتماعية، فالقانون الجنائي (criminal law) ليس واحدا في كل المجتمعات، كما أنه لا يظل ثابتا على مر الزمن في المجتمع الواحد.

1 محمود عقل: مقدمة في علم الإجرام دراسة في علم اجتماع الجريمة، د.ب،1991، ص 11.

وتبدو نسبية الظاهرة الإجرامية واضحة إذا أمعنا النظر في النظم القضائية المعمول بها حتى في الدولة الواحدة، ففي بعض الولايات الأمريكية تتطلب القوانين أن يثبت أصحاب السيارات شهادات الملكية على الزجاج الأمامي لسياراتهم في حين تمنع القوانين المعمول بها في ولايات أخرى ذلك ،كما أن الجرائم التي تقود مرتكبيها إلى حبل المشنقة ليست واحدة في مجتمعاتنا الحاضرة.[1]

وبشكل عام تعد الجريمة "عمل تنهي عنه أو الامتناع عن ما تأمر به القوانين التي ترمي إلى المحافظة على النظام الاجتماعي والأمن العام".

وهي الفعل أو الترك العمدي الذي يعاقب عليه القانون، أو هي الإخلال بالواجبات التي يفرضها القانون في سبيل النظام الاجتماعي.[2]

المفهوم القانوني للجريمة

تعرف الجريمة من وجهة النظر القانونية بأنها كل سلوك أو فعل يرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية أو تدبير احترازي، بينما يعرفها آخرون بأنه الفعل أو الترك المخالف لنصوص القانون الجزائي المشرع من قبل مؤسسة افرزها المجتمع أمثال المجالس التشريعية والبرلمانية.

ويتطلب هذا المفهوم نص عقوبة مقرره ومحددة أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة لمرتكب تلك المخالفات من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ القانون.

1 محمود عقل: مرجع سابق، ص 22.

2 جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، ج 3، دار المؤلفات القانونية، بيروت، لبنان، ، 1963، ص30.

ويعرفها آخرون بأنها المخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة وهذا التعريف رغم بساطته فهو الأشمل لتناوله البعد التاريخي و الثقافي، فالقوانين والتشريعات المنصوص عليها لم تكن واحدة بين مختلف جماعات المجتمع وترتب على ذلك اختلاف العقوبات أيضا وقد امتازت تلك الأعراف بالمرونة.[1]

و تعرف الجريمة أيضا بأنها القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي يرتكب من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحكمة ولا يقتصر الفعل الإجرامي على القيام بالفعل بل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود إلى فعل إجرامي.[2]

أما " روسي فيرى أن الجريمة هي مخالفة للقانون يعاقب عليه المشرع، وأن الجريمة تعد نشاطا إنسانيا، ولهذا أستبعد العقاب على فعل الطبيعة الضار، فالجريمة سلوك إنساني خارجي ومن ثم لا عقاب على ما يعتل في النفس البشرية من أحقاد داخلية، ونظرا لأنها تعد نشاطا إراديا فلا جريمة على من يكره على فعل ضار، ويرى أن الضرر ركنا أساسيا في الجريمة بدون تحققه لا تكون أمام جريمة جنائية.[3]

بينما يرى فيدالVIDAL الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تتأثر بدرجة المدنية.[4]

المفهوم القانوني للجريمة في القانون الجزائري

الجريمة هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لهذا الفعل عقوبة أو تدبيرا من تدابير الأمر ومن هذا التعريف تتضح جوانب الجريمة.

[1] سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ب، 2019، ص 103.

2سامية محمد جابر: مرجع سابق، ص 104.

3ROUX. Cours de droit criminel .français .tl. .1927.P 14

4Vidal .Cours de droit criminel et de sciences PUF paris 1979 P 28

الجانب المادي: فلا جريمة إذ لم يرتكب فعل ويقصد بالفعل السلوك الإجرامي سواء كان فعلا إيجابيا كتحريك يد الجاني لسرقة مال المجني عليه أو رفع يده للاعتداء عليه أو كان امتناعا عن فعل كامتناع القاضي عن الحكم في دعوى طرحت عليه، أو امتناع الأم عن إرضاع طفلها حتى يهلك.

والأصل أن يترتب عن الفعل نتيجة التي تعتبر اعتداء على حق فتحريك يد الجاني لسرقة مال المجني عليه يجب أن تنتهي إلى نتيجة هذا الفعل وهي نقل المال من المجني عليه إلى الجاني مما يعتبر اعتداء على حق الملكية الذي يحميه القانون، كما أن الفعل المادي في جريمة القتل يجب أن ينتهي إلى إحداث وفاة المجني عليه مما يعتبر اعتداء على حق الفرد في الحياة وهو حق يحميه القانون، ولكن النتيجة ليست عنصر من عناصر الجريمة إذ أن القانون يعاقب أحيانا على الفعل الذي لم يترتب عليه النتيجة وهو ما يسمى بالشروع .[1]

الجانب القانوني: وهو كون هذا الفعل غير مشروع أي يحرمه قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، فالاعتداء على الحياة فعل غير مشروع لأن قانون العقوبات يحرمه (المواد 254 إلى 263 من قانون العقوبات الجزائري)، كما يشترط أن يقرر القانون عقوبة أو تدبيرا لهذا الفعل غير المشروع (مادة 1 من قانون العقوبات الجزائري).[2]

المفهوم الاجتماعي السوسيولوجي للجريمة

ينظر علماء الاجتماع للجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية مرضية رافقت الإنسان منذ نشوء المجتمعات الإنسانية، ومن المنظور الديني فإن الجريمة ارتكبت منذ بداية

1رضا فرج: شرح قانون العقوبات الجزائري الأحكام العامة للجريمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1976، ص 88.

2وزارة العدل الجزائرية: قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 65.

وجود الإنسان على الأرض عندما قتل قابيل أخاه هابيل وبالتالي فإن الجرائم منتشرة في كافة المجتمعات المتطورة والفقيرة الشرقية والغربية والرأسمالية والاشتراكية والإسلامية وحتى في المجتمع الواحد تنتشر الجرائم في الأرياف والمدن وحتى مضارب البدو ولكنها تختلف من حيث الشكل والنوع والمعدل.

فعلماء الاجتماع يعرفون الجريمة على أنها جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، ولما كانت المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها و نظمها، فإن الجريمة تختلف بالتالي من مجتمع لآخر. فمثلا في الوقت الذي تبيح فيه المجتمعات الغربية ممارسة اللواط و الزنا وتعاطي المسكرات، نجد أن المجتمعات العربية بتقاليدها وثقافتها المستمدة من الدين الإسلامي تستهجن هذه الممارسات وتحرمها وتضع لها عقوبات مشددة.[1]

فالجريمة في نظر علماء الاجتماع ما هي إلا سلوك مخالف لحكم قيمي تصدره الجماعة على الأفراد سواء كان القانون ينص على ذلك أو لا، أو هناك نصوص عقابية أو لا، وبالتالي فإن الفيصل في التفريق بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي هو معيارا اجتماعي وليس قانوني.

فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الجريمة وتفسيراتها باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية، فالمعيار الاجتماعي هو الذي يحتم في كثير من الأحيان إصدار تشريعات قانونية في دعم ذلك المعيار. فأصحاب الاتجاه الاجتماعي في تفسير مفهوم الجريمة يرفضون حصر الجريمة بالمفهوم القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، وفي هذا الصدد يؤكد

1إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 34-36.

علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال الجوانب القانونية.

وتعرف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية بأنها كل سلوك يخالف اتفاق جماعة ما ويرفضه المجتمع، أي بمعنى مخالفة القيم والأعراف والمعتقدات.[1]

وهكذا فإن الجريمة ترتبط بأي فعل لا يقبله معظم أفراد المجتمع بمعنى يدخل ضمن هذا التعريف المفاهيم القانونية وغير القانونية، ويرتبط هذا المفهوم بالتغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع بحيث إن تغير القيم والمعايير يترتب عليه تغير في المفهوم، فالجريمة في الماضي لم تصل إلى درجة الجريمة في الوقت الحاضر والعكس صحيح فكثيرا من جرائم الحاضر لا تعد جرائم في حكم الماضي. ومن المعروف بأن تطور المجتمع يصحبه تطور في تحديد المفاهيم من الناحية قانونية بمعنى أن كثيرا من الأفعال الحاضرة كانت تمثل جرائم في أجيال سابقة، فزيادة التطور ترتبط بزيادة التنظيم وزيادة التشريعات في ضم فئات جديدة تقع تحت طائلة مفهوم الجريمة.

وظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من مفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بدراسة السلوك الإجرامي إذ أن تعريفات الجريمة تعتمد أساسا على طبيعة السلوك الإجرامي و المجرم، ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلى التعريف القانوني للجريمة و هو في حد ذاته غير مرضي بالنسبة للأغراض العملية، وقد توصل "هرمان منهيم" HERMAN MANNHEIM إلى قررا في ضوئه أن الجريمة سلوك اجتماعي معادي وهو هنا يريدان أن يوضحا القيم التي يحميها القانون الجنائي.

1سامية الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، ط2، د.ب، 1984، ص 67.

ثم توالت بعد ذلك إضافات علماء الاجتماع بالنسبة لتحديد مفهوم الجريمة وقبل أن نتناول هذه الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع بالنسبة لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي نتتبع الحركة الفكرية التي تبلورت من خلالها تعريفات المفاهيم المرتبطة بالجريمة. فقد ذهب كل من موريسMORRIS في دراسته لمفهوم الجريمة "وركلس"W . RECKLESS في دراسته المدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة و غيرهم، إلى أن الجريمة نسبية وزمنية و مجتمعية، وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أولا، ومن ثم يذهبان إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها الصواب و الخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن[1]

تعريف علم النفس للجريمة

يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة.

وقد عرف لاغاش DANIEL LAGHACHE الجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع.

إن هذا التعريف يعبر عن واقع إنساني إلا أنه لا يبرز المعيار الذي يجعل من هذا التعدي جرما متميزا عن تلك المواقف المتضاربة دون أن يؤدي اتخاذها إلى أفعال مخلة بأمن الجماعة و سلامتها، يستوجب ردة فعل عقابية عليه، وفي غياب مثل هذا المعيار يصبح كل تعارض بين سلوك الفرد وقيم الجماعة جرما، وهذا ما كان يحصل في المجتمعات البدائية الأولى، إلا أنه يتنافى مع الواقع الملموس لأن أفعالا كثيرة

[1] السيد علي شتا: علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، مصر، ط2، 2014، ص ص 19- 20.

تتعارض مع قيم الجماعة دون أن تحدث ردة فعل تجريمية وعقابية مع المجتمع المذكور.[1]

وعندما يتناول "لاغاش" LAGHACHE تفسير فكرته عن الجريمة والسلوك الإجرامي يلاحظ أن المجرم بفعله الجرمي يرفض قيما مشتركة في الجماعة التي ينتمي إليها أو يفضي عليها واصفا معاييرها وفي أخرى خاصة به أو مشتركة مع جماعة أخرى، وأن المجرم بفعله الجرمي يعزل نفسه عن جماعته أو يخرج منها، كما أن الجماعة نفسها تعمل على عزله أو إخراجه أو حتى على القضاء عليه، وكثيرا ما يندرج المجرم في جماعة أخرى لا تعتبر معاييره وقيمه معايير أو في إجرامية، هذا ما يحدث غالبا عند انتماء المجرم الفردي العصابات الإجرام .

ويلاحظ "لاغاش" أخيرا أن الميزة الثابتة للجريمة هي عدوانية السلوك الإجرامي أي اتجاهه نحو هدم ما يحيط بالمجرم، فيقع الاعتداء على سمعتهم.[2]

ثانيا: المسار التاريخي لظاهرة الجريمة

ليست الجريمة ظاهرة إنسانية فحسب وإنما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنها تلازم الحياة حيث و جدت، وارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباط طبيعي بمعنى أنه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها، توجد الجريمة، أي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه، أو في شخصه هو نفسه بجرحه على مال أو ميراث أو امرأة أو أي شيء يثير في نفس كل منهما أو غير ذي الحق منهما الشهوة العارمة والحقد المتأجج. [3]

[1] مصطفى العوجى: دروس في العلم الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص 202.

2مصطفى العوجى: مرجع سابق، ص 203.

3سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص 13.

وقصة قابيل وهابيل التي وردت في التوراة و القرآن لقوله تعالى: " وأتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر، قال ألا قتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين، لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك، إني أخاف الله رب العالمين، إني أريد أن تبوء بإثمي و إثمك فتكون من أصحاب النار، وذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ".[1]

✓ **الجريمة في أسفار العهد القديم**

من أسفار العهد القديم ما يصف عصورا تاريخية، تحتوي على شرائع الرسل القدماء كنوح و إبراهيم، ومنه ما يحتوي على شريعة الله لموسى عليه السلام رسوله إلى اليهود، والذي نخرج به من قراءة تاريخ العصور القديمة قبل شريعة موسى؟. هو أن القتل و الزنا كان رأس قائمة الجرائم والخطايا.

وقد اشرنا في السابق إلى أن أول جريمة قتل ذكرت في العهد القديم وفي القرآن الكريم، وهي قتل قابيل لهابيل.[2]

✓ **الجريمة والعقوبة في أسفار العهد الجديد**

لما كان عيسى عليه السلام قد خرج من شعب إسرائيل، رسولا من الله إليهم ليعلمهم ويطهرهم من الخطايا التي دنست بها حياتهم، فإن رسالته قامت على إفهامهم أنهم تنكروا للطريق المستقيم، بإتباع الناموس الذي جاءت به التوراة إتباعا ماديا ظاهريا أي بدون تطهير نفوسهم وتنقية سرائرهم وتقوى الله في كل أعمالهم، ولذلك

1سورة مائدة الأيات 28-32.

2 محمد زكي أبو عامر: دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1993، ص 9.

حرص المسيح عليه السلام على أن يبين لليهود الحكمة الكامنة في شريعتهم،ويؤول معانيه ليوضح لهم أن مقاصده روحية باطنة لا مادية ظاهرة.[1]

✓ **الإغريق**

أما الإغريق فكانوا يعتقدون بان الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوة إلهية خفية وكانت الجريمة امتدادا لهذا التفسير قدرا إليها والمجرم إنسانا تعسا أصابته لعنة الإلهة.[2]

✓ **الجريمة في الشريعة الإسلامية**

إن الجريمة في الشريعة الإسلامية ظاهرة من ظواهر الشرع لأن الشريعة هي التي تحدد نماذج السلوك الإيجابية والسلبية التي تعد جرائم وهي التي تحدد ما يترتب على هذه النماذج من عقوبات وعندما تجرم الشريعة الإسلامية هذه النماذج السلوكية فما ذلك إلا للحفاظ على مصالح الجماعة وصيانة القيم والفضائل والنظام الإسلامي وضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة، لأن مصدر الشريعة هو الخالق سبحانه وتعالى فإن نظام التجريم الإسلامي يتسم بالإطلاق والثبات والموافقة للطبيعة البشرية إلى جانب المرونة.

✓ **التفكير الوضعي لدراسة الجريمة**

وبمضي الوقت أخذت قواعد التجريم تستقل تدريجيا في المعتقدات الدينية، وتأخذ طابعا يستهدف مصلحة الجماعة وتنظيم الروابط ألاجتماعية قبل أن يستهدف المشاعر الدينية للجماعة.

1سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 59.

2 محمد زكي أبو عامر: مرجع نفسه، ص 10.

وبعد مرحلة أخرى من التطور بدأ أسلوب الفكر العلمي المنطقي يتسرب إلى مبادئ التجريم والعقاب التحقيق مصلحة الجماعة وروابطها الخلقية، وأخذت دائرة التجريم تضيق تدريجيا، فأصبحت تشمل أصلا الأفعال الضارة بالمجتمع أو بالأدق تلك الأفعال التي تعتقد المجتمعات أنها ضارة بها عن صواب أو خطأ، وفي هذا الشأن تفاوتت كثيرا الحضارات المتنوعة بحسب تنوع ظروفها الجغرافية و التاريخية، والسياسية والدينية والاقتصادية.[1]

ويمكن القول إجمالا أن البشرية مرت في هذا المقام – في مجال التجريم والعقاب – كما مرت في تحديد العلاقة بين الإنسان والكون والإنسان وشركائه في المجتمع بثلاث مراحل متتالية:

هي مرحلة السحر (وتمثلها هنا مرحلة الطواطم والتابو)، ثم مرحلة الدين أي الأوامر والنواهي المرتبطة بالاعتقاد الديني، وأخيرا مرحلة العلم الوضعي التي تمثل حصيلة ما وصل إليه الإنسان من معرفة متطورة وهي محاولة تنظيمية للروابط الاجتماعية.[2]

ثالثا: أنواع الجريمة في المجتمع

يمكن النظر إلى الجريمة بأنواعها المختلفة، فإنها أفعال محرمة يعاقب عليها الشرع و القانون، إذ أنها لا تشكل سلوكا متجانسا، فهي تختلف وتتنوع من حيث أسبابها و دوافعها، ومن الصعب أن يتم تصنيفها إلى أنماط لا متمايزة، إذ أن المحاولات التي تمحورت حول تحديد منهجية لتصنيف الجريمة على أساس أنماطها الإجرامية لم تأخذ مسارات دقيقة لتحديد أنماط الجريمة بشكل أوسع، و بناء على ذلك

[1] رؤوف عبيد: أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة، ط 8، مصر، 1989، ص 30.

2رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 31.

نستطيع إعطاء تصور لأنماط السلوك الإجرامي منطلقا من الأدبيات و الكتابات التي اهتمت بموضوع الجريمة على النحو التالي:

أ- جريمة القتل

تعد جريمة القتل من السلوكيات الإجرامية التي يلجأ الفرد إلى ممارستها لسبب من الأسباب أو لدافع ضمني داخلي أو خارجي، بحيث يقوم الفرد إلى قتل النفس لأجل تحقيق غايات نفسية أو اجتماعية أو مادية، و نتيجة لذلك فقد تتعدد تعريفات جريمة القتل بناء على مسبباتها و دوافعها، و الغايات التي يطمح الفرد لتحقيقها، و جريمة القتل في المفهوم الشرعي تتمثل بالجرم الذي يقوم به القاتل ضد المقتول فيرديه ميتا، مهما كانت الغاية و الوسيلة ، وهي قتل محرم، و يتضح من خلال هذا التعريف أن القتل هو الوصول بالمقتول إلى مرحلة الموت، كما يتضح أن القتل يأتي نتيجة الأسباب و غاىات معينة تكمن في نفس القاتل[1].

أما المفهوم القانوني لجريمة القتل فهي السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء على النفس الذي يؤدي إلى الوفاة، و يعاقب عليها بما ينص عليه القانون، و يتضح من خلال هذا المفهوم لجريمة القتل التأكيد على أن كل من جريمة القتل العمد أو الخطأ أو الاعتداء أو الانتحار، تكون نتيجة وفاة الشخص أو موته يتلقى عليها المعتدي العقوبة التي نص عليها القانون.

و نتيجة للنزاعات الإنسانية التي تتكون من خلال الأبعاد الاجتماعية التي تفرض أحيانا على المجتمع عن طريق القيم و العادات و التقاليد و الأعراف، و النزاعات القبلية التي تكون إحدى دوافع القتل الرئيسية منطلقة من دوافع الأخذ بالثأر أو الانتقام

1 أبو الروس أحمد: أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها، المكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 129.

للعرض، أو استخلاص حقوق من الآخرين أو مشاجرات استفزازية أو الغيرة، كلها سلوكيات تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل، مستخدما القاتل فيها أدوات مختلفة تتحدد ما بين أسلحة نارية، أو الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الخنق باستعمال الأيدي أو غيرها، أو السم أو الحرق وقد أشار "الدوري" إلى أن جرائم القتل و الإيذاء تشكل النمط الشائع لغالبية الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص، إذا حدد جريمة القتل من خلال تصنيفات القاتل أو الجاني على النحو التالي:

أ- القاتل العادي: و هو المرتكب للقتل دون أن تكون تحت تأثير أي شيء سواء المرض أو تعاطي المسكر، بل يقوم بهذا الفعل وهو في حالته الطبيعية و مدركا بما قام بفعله .

ب – القاتل المريض اجتماعيا: و يعتبر هذا النوع من أنواع الشخصية المضادة للمجتمع، أي يكون تحت تأثيرات اجتماعية.

ج- القاتل الكحولي: و هو الذي يرتكب جريمة القتل تحت تأثيرات المواد المخدرة.

د- القاتل المنتقم: و هو الذي يقوم بجريمة منتقما من الآخرين كالكره والثأر والإهانة.

ه – القاتل المجنون: و هو الذي يكون فاقدا للعقل أي مختل القوى العقلية.[1]

و بالنظر إلى أن الجريمة القتل سلوكا قد يكون منمطا أو مكتسبا من خلال التنشئة الاجتماعية أو البيئية المحيطة، فهو يعد سلوكا يمكن تنميته كما يمكن تعديله أو إلغائه عند الأفراد ونتيجة لذلك فإن جريمة القتل قد تصل إلى مرحلة الانتشار و التزايد عبر

1 أبو الروس أحمد: مرجع سابق، ص 131.

مراحل الزمن، إذا ظهرت دون إتباع السبل التي تحد من هذا السلوك الذي يؤثر بطبيعته على المجتمع، لذلك فإن هذا السلوك إما أن يتزايد حجمه في المجتمع، و إما أن يتناقص، و ذلك يعود إلى قوانين و أنظمة المجتمع التي تعمل من أجل أمن وسلامة مواطنيها[1].

ب- جريمة السرقة:

تمثل جريمة السرقة واحدة من أكثر أنماط السلوك الإجرامي انتشارًا، و التي يلجأ الفرد إلى اقترابها لعدد من الأساليب و الدوافع، حيث يقدم الفرد إلى جريمة السرقة لأجل تحقيق غاياته النفسية والاجتماعية والمادية، و نتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات عن جريمة السرقة انطلاقا من أسبابها ودوافعها وغاياتها التي يطمح الفرد إلى تحقيقها، وجريمة السرقة في الشريعة ألإسلامية "تعني من أخذ مال الغير خفية أي على أسباب الاستخفاء و التستر دون علم صاحب المال و دون رضاه"[2].

و يتضح من خلال هذا التعريف أن السرقة هي الوصول إلى مال الغير عن طريق التستر والاختفاء بغير علم صاحب المال، كما يتضح أن السرقة تأتي لأسباب و غاىات معينة تكمن في السارق.

أما المفهوم القانوني لجريمة السرقة فهي السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء على ممتلكات الآخرين متمثلا في سرقة المساكن والمتاجر والسيارات وغيرها، و التي يعاقب عليها القانون بمقدار المسروق، و يتضح من خلال هذا التعريف لمفهوم الجريمة السرقة التأكيد على أن ممتلكات الآخرين من مساكن ومتاجر و سىارات يؤدي إلى ضرر الآخرين، و بناء على ذلك يتلقى المعتدي عقوبته التي نص عليها القانون نظرا

1 أبو الروس أحمد: مرجع سابق، ص 132.

2 نبيل السمالوطى: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق، جدة، 1983، ص 51.

إلى تكرار حدوثها و مقدار الأشياء المسروقة، و تعتبر السلوكيات التي يتبعها الفرد من أجل ارتكاب جريمة السرقة مختلفة و متعددة، و يعود ذلك الاختلاف و التعدد إلى الغاية أو الهدف من وراء هذه الجريمة، و لذلك تتنوع أشكال السرقة بتنوع الأهداف و الأساليب، متمثلة في سرقات المساكن و المتاجر والخزائن و السيارات و المواشي و غيرها[1].

و السرقة ليست حدثا منفصلا قائما بذاته و إنما هي سلوك يعبر عن حاجة نفسية لدى الفرد، و لابد من فهم الدوافع و الأسباب المؤدية إلى السرقة و مكانتها من تكوين الشخصية، كما أن البيئة التي تحيط بالأفراد دورها البارز في تكوين موقفهم الخلقي، و نتيجة لذلك فإن سلوك جريمة السرقة قد يصل إلى حد الانتشار و التزايد إذا ظهر دون إتباعه بالسبل الرشيدة التي تحد منه[2].

ج- جريمة الرشوة

تمثل جريمة الرشوة و واحدة من أنماط السلوك الإجرامي التي يقدم عليها الفرد من أجل تحقيق دوافع نفسية، قد تعزي إلى تحسين الوضع المادي، و نتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات لهذه الجريمة بناء على أسبابها و دوافعها و غاياتها التي يطمع الفرد إلى تحقيقها، و الرشوة في المفهوم الشرعي لكل ما يعطي للحاكم أو غيره لغرض تحقيق ما يطلبه الراشي"، من خلال هذا التعريف إن الرشوة هي وصول الفرد إلى ما يريده باستخدام أسلوب غير شرعي, و يعرف القانون إعطاء القائم على هذه المصلحة ما أو بضاعة بهدف تحقيق هذه المصلحة، و يعرف القانون جريمة الرشوة بأنها قيام الموظف بأخذ مقابل عمل هو من اختصاصه سواء الإيصال حق أو دفع مضرة أو

1 أبو الروس أحمد: مرجع سابق، ص137.

2 صالح سالم باقارش، و عبد الله علي الانسي: مشكلات و قضايا تربوية معاصرة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط3، د.ب، 1996، ص 110.

الحصول على منصب، و يتضح من التعريف التأكيد على أن أخذ الموظف مقابل تحقيق مصلحة للغير يؤدي إلى ضرر الآخرين، و بناء على ذلك يتلقى هذا الموظف العقوبة التي ينص عليها القانون، و بالنظر إلى الأمور التي تتحقق عن طريق هذه الجريمة و التي تتراوح بين إيصال حق أو إحقاق باطل، الحصول على حق، أو دفع مضرة ، الحصول على منصب أو عمل، نجدها تلحق بالفرد الضرر سواء نفسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا و لذلك و جبت العقوبة[1].

د- الجريمة الجنسية

في حياة الإنسان دائرة من المحرمات تشمل أنواع السلوك الاجتماعي التي يستنكرها المجتمع، سواء كانت من المعاصي التي ينهي عليها الدين أو النقائص التي تنهي الأخلاق، أو المبادل التي تنهى عنها الآداب أو المهازل التي ينهى الذوق السليم، إلا أن الأفعال المكونة لهذا السلوك لا تتعادل في مدى خطورتها، و بالتالي لا تقابل من المجتمع بعزم واحد في محاربتها، و من هذه الأفعال ما يعكر صفو الأمن و تظهر فيه الأضرار بالغير، ويهدد حياة الناس و أموالهم و يكون اعتداء على حرياتهم، فتصبح الدولة أو السلطة الحاكمة مضطرة لأن تؤكد تحريرها بالقوة، بان تفرض عقوبات مناسبة على مرتكبيها، و هذه الأفعال هي التي تدخل في نطاق الجريمة بمعناها القانوني بوصفها السلوك الذي نص القانون على تحريمه و عقاب مرتكبيه، و من بينها الجريمة الجنسية التي تعد و واحدة من الجرائم البشعة التي يرتكبها الفرد في حق الآخرين، و التي يقدم عليها الفرد لأجل تحقيق دوافعه النفسية و الاجتماعية، ولذلك تعددت التعريفات بناء على تعدد أهدافها و غاياتها والأسباب المؤدية لها، و الجريمة الجنسية في المفهوم الشرعي هي "تلك الأفعال التي يقوم بها الشخص كالزنا و اللواط، و الاغتصاب و كل ما يتعلق بالجنس غير المشروع"، ويتضح من هذا التعريف أن كل

1محمد بن عبد الله المطوع: الجديد في علم النفس الجنائز، مطبعة الجبلاوي، الرياض، 2000، ص 212.

من اللواط و الزنا والاغتصاب تعد من الأمور الغير المشروعة، مهما كانت الأسباب و الدوافع[1].

و يعرفها القانون بأنها الجرائم التي يقع الاعتداء فيها على الغير كالاغتصاب، محاولة الاغتصاب، الزنا، اللواط، و محاولة اللواط، وهتك العرض، ودخول المنازل لأغراض سيئة والاختلاء المحرم، ويعاقب علها القانون، وتعد من الأضرار التي تستوجب العقاب[2].

و الجرائم الجنسية دليل على مدى عدم تحكم الإنسان بغرائزه الأساسية، والتي تدل على درجة عدم إدراك الإنسان النوعية وحدود علاقاته بالآخرين، وضعف ضبطه لنزعته الغريزية، وتشمل الجرائم الجنسية جرائم الاغتصاب وهتك العرض، و إدارة البغاء والانجاز فيه و ممارسته، وممارسة الفسق و الفجور والتحريض عليه، وإفساد الأطفال والجرائم المخلة بالآداب، والذوق العام، والتعرض للأنثى بما يخدش حيائها بالقول أو الفعل[3].

ه-جريمة المخدرات

تعد جريمة المخدرات من أشد أنواع الجريمة تأثيرا على المجتمع، كما تعد من أبرز الأسباب للانحراف، حيث أن نسبة كبيرة من المنحرفين كان انحرافهم نتيجة تعاطي المخدرات، و كثيرا ما يدفع المتعاطي الذي لا يكفي دخله الإشباع حاجته من المخدرات، لارتكاب الجرائم الأخرى، فيندفع طالبا الحصول على هذه المخدرات عبر قنوات السرقة، والنصب والسلب والاختلاس والرشوة، والخطف، و الضرب والقتل،

1 عدلي السمري و آخرون: علم اجتماع الجريمة و الانحراف، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 171.

2 مصطفى العوجي: دروس في العلم الجنائي، الجريمة و المجرم، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص 110.

3 غانم عبد الله عبد الغني: البغايا والبغاء و دراسة سوسيولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990، ص79.

وإفشاء الأسرار، حتى أنه قد يخون الحكومة و الأوطان، ولذلك تعددت تعريفات جريمة المخدرات، باختلاف أسبابها ودوافعها، ويمثل المفهوم الشرعي الجريمة المخدرات بأنها "كل ما يذهب العقل و يجعل الفرد خارج عن إرادته كإتيان المسكر"، و يتضح من هذا التعريف إلى إن كل مسكر مذهب للعقل ويحصل من إتيانه المفاسد العظيمة، لأن الفرد يتصرف خارج مطاق الواقع و الإدراك الحقيقي.

و المخدرات هي كل مادة خام أو مستحضرة منبهة أو مسكنة أو مهلوسة، إذ استخدمت في غير الأغراض الطبية، أو الصناعية الموجهة إليها، تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد نفسيا و جسميا و يؤثر على المجتمع[1].

وتشير الدراسات إلى أن حجم جرائم المخدرات المعلن عنها في البلدان العربية حسب ما تظهره الإحصاءات المتوافرة نسبة أقل بكثير من الحجم الواقعي، لأن تعاطي بالمخدرات يحدث إجمالا بسرية تامة فلا تصل إليه أعين السلطة، كما أن الانتحار بالمخدرات بلف من التطور ما جعل الأجهزة المكلفة بتقصيه و تتبعه في سياق مستمر مع الأساليب المعتمدة من المهربين و التجار و التي تخفي المخدرات عن العين الساهرة على أمن المجتمع، و ليس بالإمكان إعطاء صورة دقيقة عن الحجم تلك الظاهرة أو ذلك الإجرام المستمر و الحاذق في أساليبه و تخفىفه، هذا ما يجعل الالتفاف إلى الأسباب المؤدية إلى تعاطي المخدر أجرد بكثير للوقاية من هذه الآفة، التي تهدد الإنسان في كيانه الذاتي و شخصيته، كما تهدد المجتمع ككل، فالمخدر يبعد الإنسان عم واقعه ويضعه في عالم من الوهم ينسى معه وجوده و ينهي معه ارتباطه بالمجتمع، و يجعله مغتربا عن ذات و عن مجتمعه[2].

1 آل سعود عبد الرحمان بن سعد: الاجرام دراسة تطبيقية تقويمية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2018، ص 83.

2 عدلي السمري و آخرون: مرجع سابق، ص 173.

رابعا: العوامل المؤدية للجريمة

إن العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي عديدة ومتشعبة، ويصعب حصرها، وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين، إما أن تكون خاصة بالفرد أي ذاتية، وإما تكون خارجية أي من البيئة المحيطة بهذا الفرد، وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية[1].

1.العوامل الذاتية

ويقصد بها مجموعة العوامل الخاصة بالفرد ذاته، والتي تؤدي بالوقوع في السلوك الإجرامي وأهمها الوراثة، العمر، الذكاء، الغرائز، الأمراض النفسية والأمراض العقلية.

✓ **الوراثة**

لمعرفة مدى اشتراك التوائم في السلوك الإجرامي، أجرى أشلي منتاجو « Ashly Montage » خمس دراسات تكونت من 104 زوج من التوائم المتماثلة، و 112 زوج من التوائم غير المتماثلة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات إلى أن 70 زوج أي بنسبة 67% من مجموعة التوائم المتماثلة على درجة كبيرة من التطابق في السلوك الإجرامي، بينما ظهر التطابق في السلوك الإجرامي في مجموعة التوائم غير المتماثلة في 37 زوج أي بنسبة 33% منها فقط،وهنا يظهر أن النسبة ارتفعت بين التوائم المتماثلة عنها عند التوائم غير المتماثلة، ويعد هذا دليل على دور الوراثة في السلوك الإجرامي ، كما وجد كي دي كرىستاس «K . DKristaise».[2]

1صالح إبراهيم الصنيع: التدين علاج الجريمة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993، ص 192.

2 صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، 1993، ص 192.

في دراسته على 6000 من التوائم أن السلوك الإجرامي قد ظهر في 66.7 % بالنسبة للتوائم من نفس الجنس، مقابل 30.4% بالنسبة للتوائم من الجنسين، كما يدل ذلك على أن نسبة وارثة السلوك الإجرامي بين التوائم من جنسه واحد أكثر منها عند الجنسين[1]،كما يمكن أن يظهر أثر الوراثة أيضا في شذوذ الكروموزمات، حيث يمتلك الذكر السليم كروموزوم من نوع (XY) والأنثى السليمة (Xx) ، وقد وجد أن بعض المجرمين يحملون كروموزما إضافيا من نوع (Y) وبذلك يكون (XYY)، وفي ذلك أجرى جاكوبس، وفي ذلك أجرى جاكوبس « Jocabs » عام 1995 دراسة تناول فيها 197 من السجناء، وبالتحقيق وجدن أكثرهم من حملة كروموزوم (XYY)، ووضح أن الذكر حامل الكروموزوم (XYY) أكثر ميلا للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي[2].

✓ **العمر**

يعتبر العمر من العوامل الذاتية الذي قد يكون له دور في ارتكاب السلوك الإجرامي، حيث أكدت العديد من الدراسات في عدد من بلدان العالم المختلفة، على الجنسين في أعمار مختلفة، أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه المرحلة من العمر، ففي بريطانيا وجد ما بين عامي 1959-1967 أن الأفراد من العمر ما بين 17 – 30 سنة ارتكبوا ما نسبته 47% من الجرائم في تلك الأعوام، وفي دراسة عام 1907 قام بها دغربيف « Degreef » في بلجيكا أظهر لديه أن الأفراد في العمر ما بين 18 و 30 سنة إرتكبوا ما نسبة 73.8 من الجرائم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت الإحصائيات لعام 1987 أن الشباب ما بين العمر 14و 24

1صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، 1993، ص 194.

2محمد محروس الشناوي و عبد الرحمان محمد السيد: العلاج السلوكي الحديث أسسه و تطبيقاته، دار قباء للطباعة النشر و التوزيع، القاهرة، 1998، ص 191.

نسبة يمثلون ما نسبة 21% من السكان، وأنهم يمثلون ما نسبته 58%، من قبض عليهم من قبض عليهم في تلك الفترة، وفي إحصاء الأمن العام في مصر لعام 1971 ظهر أن الأفراد في الأعمار ما بين 15 و30 سنة ارتكبوا ما نسبته % 53 من إجماعي الجرائم، ويرجع الباحثون سبب ارتفاع نسبة الجريمة في مرحلة الشباب إلى عدة أسباب، منها أن الإنسان هذه الفترة يتمتع بالقدرة الطبيعية والقوى البدنية، وهنا يعني زيادة الجريمة كلما قربت هذه القوة والطاقة من أقصاها حيث يبلغ العمر أقصى قوته وطاقته في هذه المرحلة كما يعد السبب الآخر أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية يتصفون بالاندفاع والتسرع مما يدفعهم للوقوع في الجرائم المتنوعة[1].

✓ **الذكاء**

يرى العالم البريطاني جونج « Gong » أن هناك ارتباطا عاليا بين ضعف الذكاء والوقوع في الجريمة، حيث يقول إن سبب الجريمة هو الضعف العقلي أو القصور في الإدراك، وقد توصل "جورج" إلى أن معظم المجرمين من ضعاف العقول، وبذلك يعد متوسط درجات الذكاء بين المجرمين أقل منها لدى غير المجرمين، فالشخص المصاب بالضعف العقلي تكون شخصيته قليلة الإدراك وغير معتبرة بعواقب الأفعال والالتزامات القانونية حيالها، ويرى كل من لوران « Loren » وجودارد « Gwodord » أن الضعف العقلي هو سبب الجريمة، وفسرا ذلك بأن ضعيف العقل عاجز عن إدراك مضمون القواعد التي تنظم المجتمع، كما أنه عاجز عن فهم طبيعة أفعاله، وإدراك نتائجها وأضرارها، وهو حتى لو أدركها فإن إرادته الضعيفة لن تمكنه من الحد من رغباته ومنعه من الإقدام على الأفعال الإجرامية، مما يسهل لهذه

1صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، 1993، ص 199.

الشخصية الوقوع في الجريمة أو جعل صاحبها صيدا سهلا يستخدم كوسيلة لارتكاب الجرائم من قبل الآخرين الذين يفوقونه ذكاء[1].

✓ **الغرائز**

تلعب الغرائز دور رئيسيا في وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، حيث تعد الهو مركز الغرائز الفطرية كالجنس و العدوان، بينما الأنا الأعلى تحوي القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية لمجتمع الفرد، وتأتي الأنا على المستوى الإدراكي للفرد، وعن طريقها يتصل الفرد بالعالم الخارجي، لذلك يحدث الصراع بين محتويات الهو التي تطلب الإشباع ومحتويات الأنا الأعلى التي لا تقبل خروج هذه الغرائز إلا ضمن أطر سلوكية يفرضها المجتمع، فإذا أفشل الفرد في مقاومة غرائزه وفي توجهيها نحو أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا كالزوج لإشباع الجنس أو العمل لكسب المال فإنها قد تخرج على هيئة سلوكيات مباشرة كالسرقة والقتل و الاغتصاب، الأمر الذي يضر بالآخرين وأحيان يأخذ هذا السلوك شكلا رمزيا غير مباشرة كأن يسرق الفرد رغبته في إيذاء المسروق، وليس بحاجة إلى المال [2].

✓ **الأمراض النفسية**

تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي، حيث يظهر المرض النفسي أو ما يسمى بالأعصاب في صورة اضطراب يمس الجانب الانفعالي لدى الفرد، ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية، أو اتصاله مع الواقع مثل الهستيريا، والقلق، والخوف، وقد ترجع أسباب هذه الأمراض إلى أحداث أليمة أو صدمات تعرض لها

1سميرة عبده المعاري: نظريات السلوك الاجرامي، مجلة الأمن و الحياة، عدد 170، ص 27.

2 زهران حامد عبد السلام: علم نفس النمو الطفولة و المراهقة، عالم الكتب، القاهرة، 2017، ص 175 .

الفرد أثناء مرحلة الطفولة، أو إلى الصراعات المستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع أمامه والتي تؤدي إلى و الإحباط الأمر الذي يجعل هذا الفرد يسعى للبحث عن الوسائل التي تخلصه من أمراضه و آلامه، ولذلك نجد الأمراض النفسية يمكن أن تقود الفرد إلى جرائم الاقتناء أكثر من جرائم العنف مثل السرقة والتزوير والرشوة والجرائم الجنسية[1]. كما أن الأمراض النفسية قد تؤدي إلى تغير واضح في سلوك الفرد لمسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط انفعالات النفس والخلق والإسراف في سلوك حركي معين، كما قد يؤدي البعض من هذه الأمراض إلى إسراف الفرد في عادات معينة كالإسراف في التدخين أو الأكل أو النوم أو في تعاطي المخدرات وبعض هذه الأمراض الحادة قد تدفع الفرد إلى العدوان على ذاته أو الآخرين[2].

✓ الأمراض العقلية

إن الأمراض العقلية كالأمراض النفسية في كونها عامل من العوامل المؤدية للجريمة، حيث يعد المرض العقلي أو الذهان اضطراب شديد يشمل جميع جوانب الشخصية، فيمثل الإرادة و التفكير، ويفقد المريض القدرة على إدراك الواقع إدراكا صحيحًا، ويسلمه إلى هلاوس و أوهام، تمنعه من تدبير شؤونه وعن التوافق الاجتماعي، ومن الأمراض العقلية الفصام، ذهان المراح، الاكتئاب والذهان الاضطهادي، والأمراض العقلية يمكن أن تدفع يصاحبها إلى الجرائم وخاصة جرائم العنف كالقتل والشروع القتل أو التهديد بالقتل أو الضرب، أو الاغتصاب الجنسي أو المثلية الجنسية أو الانتحار[3].

1صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، ص 203.

2الماضي حمد محمد بن حمد: القضاء في جرائم الأحداث، كتاب الرياض، الرياض، 2000، ص 60.

3سميرة عبده المعاري: مرجع سابق، ص 30.

2.العوامل الخارجية

ويقصد بها مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر على الفرد بشكل من الأشكال، وقد يكون هذا الشكل ممثلا ارتكاب الجرائم، ومن أهم هذه العوامل هناك العوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية والعوامل الاقتصادية.

2.1 العوامل الاجتماعية

تلعب العوامل الاجتماعية دورا حاسما في جنوح الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، نظرا لكون الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع الحياة بمفرده، فهو ولد وترعرع في جماعة، ثم يكمل بقية حياته متقلبا بين عدة أدوار داخل الجماعة وهذه الجماعات تتمثل فيما يلي:

✓ الأسرة

هي الجماعة الأولى في حياة الإنسان والتي لا يكون له خيار في كونه فرادا منها، ففيها يولد ويعتمد عليها كليا في توفير جميع احتياجاته في سنوات عمره الأول، وفي خلال نموه يلتمس مظاهر السلوك التي تمارسها الأسرة، فتقل هذه السلوكيات ويكتسب منها المعايير والأخلاقيات التي تتعامل بها، فالطفل الذي يعيش في أسرة منحلة قد يقلد بعض السلوكيات السيئة، وقد يفقد احترام نفسه ووالديه والقيم الأخلاقية، فيعيش مترديا بين الظلم والقسوة والمهانة والخوف و العدوان، كما أن البيت المتصدع، سواء كان التصدع نتيجة الطلاق بين الوالدين أو هجرة أو وفاة أحدهما، أو سجن أحدهما بسبب ممارسة سلوكا منحرفا كإدمان الخمور أو المخدرات، أو الشذوذ الجنسي، أو ارتكاب الجرائم من أي نوع، الأمر الذي قد يؤدي بهذا البيت إلى جعل الأطفال عرضة للوقوع في سلوكيات منحرف، إذا استمر هذا السلوك مع الفرد بعد ذلك فقد يصبح مجرما

منحرفا في الكبر[1]، ولتوضيح دور الأسرة في انخراط الأفراد في السلوك الإجرامي قام وليام هيلي Healy » Willin » على ألف طفل جانح ووجد ما نسبته 46% من هؤلاء الأطفال جاءوا من أسر متصدعة، وكذلك ألمت دراسة الباحثين ألينور وجلوك « AluneraCluck » حول دور الأسرة في جنوح الأحداث حيث خرجا بنتائج مشابهة لنتائج دراسة ميلي[2].

✓ **المدرسة**

هي الوسط الاجتماعي الثاني الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية حيث تتعدد صداقات و معارفه، فقد يجنح الطفل إذا انضم إلى الأصدقاء جانحين داخل المدرسة، أو قد تكون المدرسة ذات جو غير محبب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو قلة ميل الطالب للدراسة أو صعوبة المعلومات المعطاة أو غيرها من الأسباب التي تدفع به إلى التغيب عن المدرسة، فتكون هذه الفرصة سانحة لأصدقاء السوء لجذبه إليهم فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم، ما يؤدي به في النهاية إلى الاستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرما في كبره[3].

✓ **الرفاق**

وهم مجموعة من الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته فإذا كان هؤلاء الرفاق من الصالحين، يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحًا، بل ويزداد صلاحا مع مرور الأيام، ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين، الأمر الذي يقود الفرد للانحراف عاجلا أو آجلا، وفي ذلك فقد أكدت بحوث

1الماضي حمد محمد بن حمد: مرجع سابق، ص 63.

2صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، ص 210.

3صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، ص 211.

العلماء مثل هيلي « Healy » وشو « Cho »وكلوك « Cluck » على أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية وليست فردية، فلا تقتصر على فرد واحد، بل تعم جميع الأفراد المنضمين لجماعة واحدة، كما أكدت دراسة الجمعي 1404 التي أجريت في سجون الحائر بمدينة الرياض على مرتكبي عدة جرائم أن العامل وراء ارتكابهم هذه الجرائم هو انتمائهم لجماعة الرفاق المنحرفين والمجرمين. [1]

✓ **الحي**

وهو الوسط الجغرافي الذي يشمل على مجموعة من الأسر المتجاورة، وللجو السائد في الحي دور كبير في سلوك أفراده سلوكا سويا أو جانحًا، فقد أوضحت دراسات عديدة منها دراسة شو « Cho » حيث درس تأثير الحي على خمسة إخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل وقد وصف شو « Cho » الحي الذي عاشوا فيه بأنها منطقة توفرت فيها أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم، وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه، مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين،[2] كما أكدت دراسة فردريك « Fredirik » على عصابات الأطفال في عدد من المدن الأمريكية، وخرج بنتيجة أن جميع العمليات تعيش في مناطق جناح، كما ألمت دراسة أبحاث الجريمة 1412 على أن معظم الجرائم التي ارتكبت، قد ارتكبت في الأحياء الشعبية الفقيرة.[3].

1محمد إبراهيم السيف: الظاهرة الإجرامية في ثقافة و بناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي و خصائص الاتجاه الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 83.

2صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، ص 216.

3محمد إبراهيم السيف: مرجع سابق، ص 85.

✓ **التعليم**

يعد تدني مستوى التعليم، أو ما يسمى بالأمية من الأسباب التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي، إذ أن الأفراد الأمين قد يكون من السهل انقيادهم وتأثرهم بالنماذج التي أمامهم، خاصة إذا كانوا هؤلاء الأفراد يحترمون هذه النماذج يؤمنون بسيرهم، فالأفراد الأميون قد لا يدركون خطورة العمل الذي يقومون به خاصة إذا كانت هذه النماذج تحسن لهم نتائج هذه الأفعال الإجرامية، ولذلك ينجرف هؤلاء الأفراد في هذه السلوكيات بغية تحقيق العديد من المكاسب الوهمية، وفي ذلك أكدت دراسة العالم الفرسي كولي «Coole» على مجموعة من المجرمين وجد فيها جرائم العنف والعدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمد يقوم بها محرمون تم تقع فيهم نسبة الأمية، قياسا بالمحرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفاً، كالسرقة والاحتيال والتزوير والذين تقل بينهم نسبة الأمية[1].

✓ **وسائل الإعلام**

تلعب هذه الوسائل دورا كبيرا في تشكيل شخصيات الأفراد في المجتمع، من خلال ما تبث من برامج مختلفة تؤثر على سلوكيات الأفراد وقد تدفعهم أحيانا للوقوع في الجريمة، وذلك من خلال عرضها للجرائم بشكل مغري ومشوق يثير الخيال ويدفع الأفراد، وخاصة الصغار منهم إلى تقليد هذا السلوك نتيجة إضفاء طابع البطولة على الشخصيات الإجرامية، من خلال مقاومتها القوات الأمن، وكذلك من خلال عرض صور من حياة البذخ والترف والمتعة التي يعيشها المجرمون، كما أن بعض هذه الوسائل قد تدافع عن المجرمين بعرضها للحياة الصعبة التي يعيشون فيها، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، مما يوجد تعاطفا جماعيا معهم داخل المجتمع، وقد

1صالح إبراهيم الصنيع: مرجع سابق، ص 217.

يصل الأمر ببعض هذه الوسائل إلى تنمية الشعور المعادي للسلطات ورجال الأمن والقانون[1].

خامسا: النظريات المفسرة للجريمة

لم تعد دراسة الجريمة حكرا على علم من العلوم، أو بمعنى أخر لم تقتصر دراستها على فئة من العلماء المتخصصين، فمثلا اهتم بهذه الدراسة الفقهاء وعلماء الاجتماع وعلماء الاجرام وعلماء النفس وعلماء الوراثة وغيرهم من العلماء المتخصصين.

وقد تنوعت نظريات تفسير السلوك الغير السوي بالتركيز على عامل واحد دون غيره فما يتضمنه أي فعل إجرامي أو انحرافي. حيث تشعب البحث في أسباب الجريمة إلى اتجاه فردي واخر اجتماعي وثالث تكاملي. وكان مبعث هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته وتأثره بعوامل كثيرة، بحيث يمكن القول بأن النظرة العلمية للتطور التاريخي للإنسان التي كانت نظرة فردية، بشعبتيه البيولوجية والنفسية، أخذت تتلاشى مع بداية القرن العشرين أمام اتجاه تكاملي يرى أن الانسان وحدة سيكوبيولوجية تحيط بها بيئة اجتماعية أكثر شمولاً وفيما يلي عرض موجز لأهم أفكار هذه النظريات من منظور حديث أو معاصر.

1. النظريات النفسية

إعتاد البيولوجيون التقليديون على تفسير ظاهرة الاجرام لدى الأفراد على أنها نتيجة لقصور أو خلل يعترض التكوين العضوي للفرد مما يؤدي إلى إضطرابات نفسية تتبدى في صور من السلوك الشاذ يقدم الفرد عليها متجاهلاً بذلك أوامر القانون الجنائي

1آل سعود عبد الرحمان بن سعد: مرجع سابق، ص 95.

ونواهيه، أما علماء النفس فينهجون نهجاً مخالفاً، فهم يسقطون العامل العضوي من حسابهم، ويفسرون الجريمة تفسيراً نفسياً خالصاً.[1]

والنظريات التي إستندت إلى العوامل النفسية في تفسير الجريمة من الكثرة والتشابه بحيث تملي علينا أن نتخير أشهرها وأبرزها في هذا التيار، ونعني بها كلا من نظريات التحليل النفسي، التعلم الاجتماعي، المدرسة السلوكية.

1-1/ النظريات التحليلية:

لفهم إنعكاسات نظرية التحليل النفسي التي أسسها سيجموند فرويد على تفسير الجريمة ينبغي الإشارة إلى أن نظريته تقوم على أن للنفس الإنسانية جوانب ثلاثة أساسهاهي: الهوId، الذات Ego، الذات العليا Superego.

أ-الهو: وهو ذلك الجانب اللاشعوري الفطري من النفس الإنسانية ومستودع النزاعات الغريزية، تلك التي يسعى الهو جاهداً باستمرار لإشبعها.

ب-الذات: وتكون بمثابة السلطة التنفيذية التي تقود الشخصية، وتقوم بتسوية الخلافات وإيجاد التوافق بين نزاعات الهو الغريزية، وأوامر ونواهي الذات العليا، ومتطلبات العالم الخارجي.

ت-الذات العليا: وهي بثابة الحكم أو الضمير للنفس الإنسانية، وتتضمن جانبين هما: الضمير(مستودع المحرمات والنواهي)، والذات المثالية (الوعاء الذي يحمي القيم والمثل والأخلاق).[2]

وقد نظر فرويج إلى الشخصية من زاوية الصراع بين الإبداع م ناحية وبين الصراع من ناحية أخرى، فالابداع أو الخلق تمثله النزاعات الغريزية للإنسان، لاسيما

[1] علي عبد القادر القهوجي: علم الاجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 326.
[2] علي عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص 327.

التعبير عن الغريزة الجنسية والتعلق العاطفي. والهدم يمثله الدافع لدى المجتمع في معاقبة من لا يحترمون قواعد السلوك وعندما تكون الشخصية سوية وقوية فإنها تحقق التوازن بين هاتين القوتين، وعندما لا تكون كذلك فإنها تصاب بخلل.

وتأسيساً على ماسبق تقع الجريمة إما نتيجة لإخفاق الشخص في كبت نزاعاته الغريزية كلية، وأما لعجزه عن تصعيدها وتحويل نشاطه الغريزي إلى صور من السلوك الاجتماعي مقبولة. وفي الحالتين يعبر المجرم عن نزاعاته تعبيراً مباشراً. وقد يفلح المجرم في كبت نزاعاته وإسقاطها في اللاشعور ولكنه مع ذلك يعود إلى التعبير عنها رمزياً بسلوك يعتبر جريمة في القانون، وعلى ذلك ترجع الجريمة إلى أحد الأمرين:

1- إما إلى عجز الذات عن الصمود لما تلقاه من ضغط الهومن جهة وصرامة الذات العليا من جهة أخرى وإخفاقها في التوفيق بين نزاعات الأولى ومُثل الثانية.

2- وإما إلى تخلف الذات العليا ذاتها أو ضعفها بحيث لا تجد الأنا ملهما يمدها بروح القوة ويهيب بها أن تزجر وتردع وفي الحالتين تجد الهو نفسها بغير رقيب فتصنع كل مايحلو لها ويطيب.[1]

وقد ميز فرويد بين نوعين من المجرمين: المجرم الذي يحس بالظلم، والمجرم الذي يحس بالذنب.

فالأول يخضع ي البداية لتأثير العوامل الدافعة إلى الجريمة، فيرتكب هذه الاخيرة وبعد ذلك يشعر بالذنب ويعاقب.

[1] علي عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص 328 .

أما المجرم بالذنب فإن إحساسه بالذنب تجاه رغباته الماضية هو الذي يقوده إلى إرتكاب الجريمة لأنه–بطريقة غير واعية– يسعى إلى التفكير عن الجريمة الجديدة وعن سلوكه الماضي على السواء. ووسيلة هذا التفكير في نظره هي الخضوع للعقوبة ولهذا فإن مثل هذا المجرم يكون عادة من معتادى الإجرام، وهو يحصل على نوع من الإشباع النفسي، كلما تكرر توقيع العقوبة عليه وقد لاحظ فرويد أن هذا النوع من المجرمين يحرص –بعد إرتكاب الجريمة – على ترك آثار تساعد في التعرف والقبض عليه بل أن الرغبة في الخضوع للعقاب لدى المجرم قد تصل به إلى حد الإعتراف بإرتكاب جريمة لم يرتكبها قط.

ومن جانب آحر ترى مدرسة التحليل النفسي أن الجريمة هي سلوك لا شعوري تعويضي أو إبدالي للتخلص من هذه الصراعات التي يعاني منها الفرد، تلك الصراعات القائمة بين الهو Id والذات Ego والذات العليا super ego من جانب، ومطالب المجتمع وقواعده ومعاييره السلوكية من جانب آخر.[1]

ونظراً لعدم قدرة الشخص على كبت دوافع الهو ونزاعاتها الغريزية كبتاً كافياً باستمرار فإنه من المحتمل أن يصبح الفرد منحرفاً أو مجرماً، وحتى حينما يكون الكبت موفقاً، فإن نزاعات الهو تكون مستمرة في التفتيش عن التعبير عنها مما ينجم عنه صراع وقلق مستمر ودام. ولما كانت النزاعات الغريزية غير محببة ومحظورة ومنهى عنها فإنه سرعان مايعاني من الشعور بالذنب، مما قد يسعى إلى جلب العقاب لنفسه بإرتكاب أي فعل من الأفعال الإجرامية حتى يتخفف من هذا الشعور بالذنب.[2]

[1] علي عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص 329.

[2] علي عبد القادر القهوجي: مرجع نفسه، ص 330.

1-2/ النظرية النفسية الوظيفية

يجتمع أنصار النظريات النفسية الوظيفية أو الواقعية مع أنصار التصوير السوسيولوجي – في نقدهما لنظريات التكوين الإجرامي بسبب المرض العضوي أو النفسي – على نقطة واحدة: هي أنه ليس هناك من دليل على أن المجرم – دون سائر الناس –ذو تكوين شاذ من الناحية العضوية أو النفسية. وأنه إذا كانت هناك طائفة من المجرمين المرضى بمرض وراثي أو عقلي أو عصبي، فإن هذه الطائفة ليست هي المقصودة بالبحث عن عوامل الإجرام لأن الظاهرة الإجرامية لديها ليست إلا تعبيراً عن أمراضها، وهذا ليس هو المجال الحقيقي للإجرم. وإنما المقصود هو البحث عن عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية (العادية) أي تلك الظاهرة الناجمة عن أشخاص ليسوا شواذاً بتركيبهم العضوي أو النفسي، وبرغم ذلك سلكوا مسلكاً يتسم باللااجتماعية.

هؤلاء في –رأي المدرسة النفسية الوظيفية– هم المجرمون الحقيقيون وإجرامهم هو الإجرام الحقيقي، وإليهم يجب أن يتوجه البحث العلمي حتى حتى نعرف كيف تكونت عندهم العقلية أو النفسية اللااجتماعية، وتعتبر نظرية **لاجاش** خير تعبير عن جوهر الاتجاه النفسي الوظيفي في تفسير الإجرام وطبقاً لهذه النظرية يلزم –لتفسير السلوك الاجرامي– أن نعرف كيف تكونت الشخصية الإجرامية، هذه الشخصية التي تميزها خاصيتان:[1]

أ_ التركيز الذاتي التصاق الشخص بمصالحه وحدها أو برأيه وحده دون أي إعتبار لمصالح أو آراء الآخرين، فضلاً عن الغياب الكامل للإحساس بالمسئولية.

[1] السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة و الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 58.

ب_ عدم النضج في الشخصية ويعني به العجز عن إدراك الأمور في مدى زمني مناسب يتيح للفرد أن يفيد في خبراته السابقة وأن يتوقع النتائج المستقبلية.

وفي نفس هذا الاتجاه يذهب عالم الاجرام الفرنسي **دي جريف** الذي يرى أن في التكوين الفطري للإنسان خصائص وظيفية ترتبط بجهازه النفسي، ويصبح لها أثر عميق وواضح في توجيه سلوكه وأهمها الشعور بالحتمية والشعور بالمسئولية والشعور بالعدالة والشعور بالنظام وهي وظائف تقوم بدورها أياً كانت طبيعة السلوك، أي سواء كان السلوك إجتماعياً أم غير إجتماعي، مشروعاً أم غير مشروع.[1]

وقد حدد دي جريف طبيعة هذه المشاعر النفسية التي يستند إليها تفسير السلوك اللااجتماعي، وبالتالي الإجرامي أيضا للفرد بأنها:

أ_ الشعور بإنتفاء العدالة

فمن يعاني نقصاً وجدانياً لا يتصور أن يخضع فيما بعد لقيم معينة تفرضها الظروف الخارجية، وإنما ينمى هذا الاضطراب والقلق لدى الفرد اتجاهاً عدائياً إزاء البيئة قد يدفعه إلى إرتكاب الجريمة التي تبدو له بمثابة سلوك سوي مستحق.

ب_ عقدة الدونية:

ومن يعاني نقصاً عضوياً أو وظيفياً أو نفسياً قد يدفعه ذلك إلى الانحراف في السلوك الذي قد يكون إجرامياً كرد فعل مصطنع أو استجابة لما يدور في نفسه من شعور التوتر والاضطراب.

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 59.

ج_ عقدة التثبيت الأموي:

وقد يرجع هذا التثبيت أو التركيز حول الأم إلى شدة التعلق بها بسبب عطفها وحنانها الزائد على الطفل، أو قد يرجع إلى العداوة والقسوة المتناهية قبله. وفي الحالة الأولى، ينشأ الفرد مسلوباً من القدرة على تكوين العلاقات العاطفية التي تربطه بغيره من أفراد المجتمع ويميل إلى الإنطواء على النفس. أما في الحالة الثانية فيفقد الفرد الثقة في نفسه مما ينعكس بدوره على سلوكه.[1]

ويؤكد دي جريف أن الفرد في هذه المواقف الثلاث السابقة ليس مريضاً عقلياً، بل يعد فقط غير سوي من الوجهة النفسية والاجتماعية، فالمجرم في كافة هذه الحالات هو آداة للجانب اللاشعوري ويتطلب دراسة السلوك الاجرامي أن نبدأ بالجهاز العضوي إذ لا يجوز إغفال دوره ثم ننتقل للبحث في مدى توافق الفرد مع خبراته وتجاربه الماضية والتي توجد مختزنة في جانب الشعور واللاشعور، وكذلك بحث مدى توافق الفرد مع البيئة المحيطة إذ أن السلوك الإجرامي هو بمثابة رد فعل عضوي غريزي، إذ يرتبط بالجهاز النفسي والدوافع الداخلية التلقائية. وهذا ما يفسر فكرة دي جريف عن الشعور بالحتمية، إذ أن الفرد يجد نفسه مضطراً أو مدفوعاً إلى السلوك، الذي يجد لديه ما يبرره.

كما أن عالم الإجرام الإيطالي مانهايم يرى أن الجريمة تنشأ عن التقاء مجموعتين من العوامل إحداها مادية جسمية عضوية والأخرى اجتماعية اقتصدية بعامل عقلي أو نفسي معين يكون بمثابة عامل محول إلى طريق الإجرام في التكوين الداخلي لنفسية المجرم.[2]

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 60.

[2] السيد رمضان: مرجع نفسه، ص 61.

وقد مثل مانهايم نظرتته تلك في الرسم الآتي:

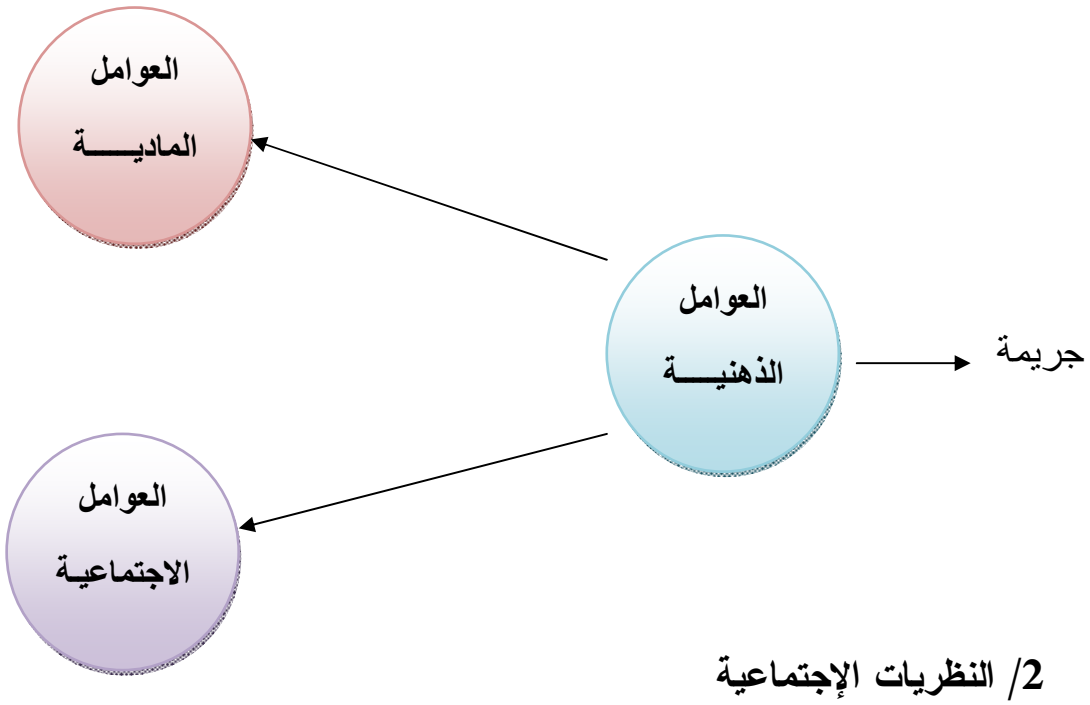

2/ النظريات الإجتماعية

تعتبر النظريات والمذاهب الاجتماعية من أكثر النظريات تنوعاً وتعدداً في علم الإجرام. ولعل أول مدرسة بدأت بالفعل تحليل الجريمة وتفسيرها تفسيراً اجتماعياً هي المدرسة الجغرافية و الخرائطية.

2-1/ النظريات الايكولوجية:

تعتبر الدراسات الأيكولوجية أو البيئية من أخصب الأبحاث التي ساهمت في مجال تفسير الجريمة. وقد أجريت هذه الدراسات على وجه الخصوص في مدينة تشيكاغو في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين.[1]

والفكرة الرئيسية في النظريات الأيكولوجية محل البحث أساسها وجود مناطق إجرامية أو بقع للإنحراف داخل المدن ومن أهم الدراسات الأيكولوجية التي أجريت في هذا الشأن تلك التي قام بها كليفوردشو وزملائه بالاشتراك مع جامعة شيكاغو في عام

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 63.

1930 للوقوف على مدى وجود ثمة علاقة بين السلوكالإجرامي وبين مناطق معينة داخل مدينة شيكاغو. ولذا فقدقسموا المدينة إلى عدة مناطق أو أقسام فاحصين عدد الانحراف الرسمي أي كما هو مدرج في إحصاءات الجريمة بالنسبة لهذه الأقسام أو تلك المناطق المختلفة للمدينة. فوجدوا أن معدل الإجرام والانحراف يرتفع في وسط المدينة نظراً لكثرة الهجرة منها وإليها، ولتفكك الأسر فيها ولكثافة السكان العالية.

"ففردريك تراشر" متخصص في الإجرام درس أكثر من عصابة من عصابات شيكاغو، فوجد أنهم متمركزين في المناطق القريبة من وسط المدينة. أي أنه توصل من دراسته هذه إلى نفس النتيجة تقريبا التي توصل إليها "شو".[1]

وكذلك فقد إتجه عدد من الباحثين المحدثين الآخرين نحو البحث عن تحديد مناطق الانحراف في المدن الكبيرة من أمثال "بلووم"، "تشلتون"، وغيرهم، ففي مسح قام به "بلووم" عن السلوك الانحرافي في المجتمع الأمريكي عام 1966 وجد أن هناك مناطق تتسم بمعدلات إنحراف عالية، وأن الأسر المقيمة فيها يسودها الاضطرابات الزوجية أو الإقتصادية أو البيئية.

وفي بحث آخر "لتشلتون" نشر في المجلة الإجتماعية الأمريكية عام 1972 عن مناطق الإنحراف في مدن إتضح له من خلال مقارنته للمعطيات والوقائع التي إستمدها من هذا البحث أن هذه المدن تتجه نحو وجود مناطق ذات مستويات ومعدلات مرتفعة للإنحراف هذا بالإضافة الى ما تتسم به هذه المناطق من حراك سكاني دائم، مع وجود تزاحم مرتفع، وأسر ذات معايير فرعية، ودخول منخفضة ومهارات حرفية بسيطة.

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 64.

وحول هذه المناطق الوضيعة أو المتخلفة أيضاً وما لها من علاقة بالإنحراف والجريمة فقد حاول أحد الأيكولوجيين بتشخيص هذه المناطق وتحديد أنماطها ومعالمها مميزاً بين سبعة أنماط أو أنواع لمناطق الإنحراف على النحو التالي:

أ_ منطقة الفقر البسيطة: Simble area of Poverty

وتتميز هذه المنطقة بالإزدحام السكاني، وبإنتشار السرقة البسيطة نسبياً، وإن كان الغالبية العظمى من الفقراء في هذه المنطقة لا يرتكبون الجريمة.[1]

ب_ الحي الوضيع: Slum

يذكر لنا "Zorpaugh" أن الحي الوضيع يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى، لأنه منطقة أزقة وظلمة وكهوف رطبة، فيه تقيم الجماعات المهاجرة والأسر التي عضها الفقر بأنيابه والمحطمة، والعمال غير المهرة والمتشردون والمجرمون، ومدمنو المخذرات. هذا بالاضافة إلى ماتتسم به هذه المنطقة من إزدحام سكاني، وكثرة التنقل، وعدم وجود فوارق اجتماعية إلى حد ما، وكذلك فإن الناس لديهم اليسير أو ليس لديهم شيء يخشون ضياعه، وليس لديهم فخر بالماضي الذي رأى فشلهم. ومن ثم فإن الحي الوضيع تنشأ فيه الجريمة.

ج_ المنطقة الهامشية: Marginal area

أي المنطقة التي تعيش على هامش المجتمع التقليدي، والتي يفصلها عنه عوائق طبيعية أو إجتماعية. وأن مثل هذه المنطقة هي ميدان قتال لثقافات متصارعة وفي

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص ص 65-66.

بعض الأوقات ميدان قتال لعصابات تمثلها. أن مثل هذا التصارع بين الثقافات يجعل هذه المناطق منابت للجريمة.[1]

د_ منطقة منازل الغرف المفروشة للإيجار Rooming-House area

ويذكر لنا "Zorpaugh" أن في المنطقة التي قام بدراستها كان 71 % من الرجال غير المتزوجين، و10 % من النساء غير المتزوجات، و38 % من متزوجين زواجاً شرعياً أو غير شرعي. وعلى هذا كانت منطقة لأطفال فيها، ومنطقة حراك سكاني مرتفع، هذا بالإضافة إلى وجود أنماط سلوك متنوعة، وجوار لا وجود له، ولا توجد تقاليد مجتمع أو أخلاق مقبولة عامة أنها بطبيعة الحال منطقة تفكك شخصي وإجتماعي. كما أن الرغبة في الأمن أو في مثل الإستجابة الودية والصداقة لا تجد مكاناً لها. أن الإنسان في مثل هذه المنطقة سواء كان رجلاً أم إمرأة يصبح حالماً وحيداً أو يعبر غالباً عن عدم رضائه في سلوك غير عادي أو إجرامي.

ه_ الحي المنعزل Ghetto

أو المنطقة التي تتخذها أقلية معينة موطناً دائماً لها. فعلى الرغم مما يوجد من تجانس بين أفرادها ، إلا أن هذه المنطقة يسودها تصارع الثقافات، وقد تكون أيضا مركزاً للجريمة.

و_ مناطق الرذيلة والموبقات Vice areas

إن هذه المناطق هي عادة الأحياء الوضعية، وإن كان ليس كل هذه الأحياء مناطق رذيلة. وهذه المناطق تتميز بالرذيلة التي توجه تجارياً وتحميها الشرطة، مثل

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 67.

البغاء والمقامرة كما أنها تجتذب المجرمين الخطرين للعيش فيها، ويسودها الصراع بين أرباب الرذيلة المتنافسين مما قد ينتج عنه قتل تقوم به عصابات.[1]

ر_ المناطق الريفية Rural areas

وهكذا فإن الأيكولوجيين الاجتماعيين وإن كانوا يتجهون الى تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً أيكولوجياً فإنهم يفعلون ذلك ليس لإثبات أن الظروف البيئية هي السبب الوحيد للإنحراف والجريمة. وإنما ينظرون إلى هذه الظروف كعامل هام يدفع إلى السلوك الإجرامي.[2]

قد تعرضت هذه النظرية لنقد كثير من علماء الاجتماع. فقيل أن الإحصاءات الرسمية لعدد المقبوض عليهم وعدد الذين قدموا للمحاكمات، والتي اعتمد عليها في قياس مدى الجناح من المناطق المختلفة إحصائات متحيزة ولا تظهر الحقيقة نظراً لوقوع سكان المناطق المختلفة إحصاءات متحيزة ولا تظهر الحقيقة نظراً لوقوع سكان المناطق الفقيرة في قبضة البوليس ولكن هنا النقد يرد عليه بأنه حتى على الرغم من هذا التحيز في الإحصاءات فإن الحقائق تشير إلى إنتشار السلوك الإجرامي في هذه المناطق الفقيرة في قبضة البوليس أكثر من سكان المناطق الغنية بسبب تحيز رجال البوليس. ولكن هذا النقد يرد عليه بأنه حتى على الرغم من هذا التحيز في الإحصاءات فإن الحقائق تشير إلى انتشار السلوك الإجرامي في هذه المناطق أكثر من غيرها.

2-2/ نظرية المخالطة الفارقة

من أبرز النظريات البيئية في تفسير السلوك الإجرامي تلك النظرية التي نادى بها العالم الأمريكي سذرلاند فقد لاقت هذه النظرية قبولاً لدى الكثيرين من المهتمين بشؤون

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2] السيد رمضان: مرجع نفسه، ص ص 67-72.

الجريمة، وعرفت بإسم المخالطة الفارقة أو الإرتباط المتمايز، أو بالعلاقات المتباينة، أو المخالطة المتفاوتة وكلها أسماء لمسمى واحد.

وتنادي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي هو نتاج للبيئة الإجتماعية بدلاً من التكوين الفردي. فالأشخاص يصبحون مجرمون بسبب اتصالهم وإحتكاكهم بالأنماط الإجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يحبذون السلوك الإجرامي وأيضاً لإنعزالهم عن الأنماط الإجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يستنكرونه، ولا تعني المخالطة المتفاوتة مجرد الصحبة السيئة. ففهمها بهذا المعنى يفرغها من مضمونها وفحواها. إذ أن مناط اعتبارها سبباً للسلوك الإجرامي زيادة نسبة تعرض الفرد للأنماط الإجرامية على نسبة تعرضه للإنماط غير الإجرامية.[1]

ويقدم سذرلاند نظريته على مجموعة قواعد أو مبادئ أساسية هي:

1_ السلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم: وهذا يعني أن السلوك الإجرامي لا يورث فالشخص الذي لم يتدرب على الميكانيكا لا يستطيع أن يخترع آلة ميكانيكية.

2_ يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المخالطة: أي بالتفاعل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال سواء بالقول أو بالإشارة.

3_يحدث الجزء الأساسي في عملية تعلم السلوك الإجرامي في نطاق جماعات تربطهم بالفرد علاقات ودية وثيقة. وهذا يعني أن أجهزة الإتصال غير الشخصية كالسينماء والصحف تلعب دوراً ضئيلاً نسبياً في نشر السلوك الإجرامي.

4_ تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي:

أ/ تعلم تكتيكات إرتكاب الجريمة.

[1] السيد رمضان: مرجع سابق، ص 73.

ب/ تعلم الإتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرفات وتبريرها.

5_ تحدد المخالطة الإتجاه الخاص للدوافع والميول سواء بالموافقة أو المخالفة للنصوص القانونية. فقد يجد نفسه بين جماعة من الجماعات التي تحترم القانون، كما قد يجد نفسه بين جماعات تحبذ إنتهاك القانون مما يؤدي بالفرد – خاصة في الحالة الآخيرة – إلى وجود صراع ثقافي حول نصوص القانون، وهو صراع يدور حول إحترامها أو إنتهاكها.[1]

6_ ينحرف الشخص حين ترجع له كفة الآراء التي تحبذ إنتهاك القانون على كفة الآراء التي تحبذ إحترامها. وهذا هو مبدأ المخالطة المتفاوتة فهو يشير إلى كل من العلاقات الإجرامية وغير الإجرامية. فالشخص يصبح مجرماً ألا لأنه إتصل بنماذج إجرامية من ناحية، وإنعزل عن النماذج التي تقاوم الإجرام من ناحية أخرى.

7_ تختلف العلاقات المتفاوتة عادة في تكرارها، واستمرارها، وأسبقيتها، وعمقها. ويشترك في الأسبقية أن تكون من الأهمية بمكانة في حياة الفرد. فالسلوك قويماً كان أم منحرفاً، حينما يكتسبه الفرد في طفولته المبكرة قد يستمر مدى الحياة ويتوقف العمق على عدة عوامل منها، مكانة النموذج إجرامياً كان أم مقاوماً للسلوك الإجرامي، ومايحدثه من رد فعل عاطفي.

[1] عبد الفتاح الصيفي، محمد زكي أبو عامر: علم الاجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1975، ص ص77–79.

8_ تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي جميع الميكانيزمات التي تحكم أي تعلم آخر. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد التقليد، بل قد يأتي عن طريق الإغراء مثلاً.[1]

[1] عبد الفتاح الصيفي، محمد زكي أبو عامر: مرجع سابق، ص 80.

خلاصة

الجريمة بمختلف أنواعها تعد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تهدد أضرارها امن واستقرار المجتمعات، وهذه المشكلة الخطيرة تعاني منها جميع الدول دون استثناء لكن بنسب متفاوتة، والجريمة في القانون كما تعرفها بعض المصادر، هي كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية والكلية، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون جريمة إلا إذا توافرت فيها القيمة التي تقدرها الجماعة و تحترمها، وانعزال حضاري أو ثقافي داخل طائفة من طوائف تلك الجماعة، فلا تعود تقدر تلك القيمة ولا تصبح مهمة لهم، واتجاه عدائي والضغط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية، ضد الذين لا يقدرونها.

الفصل الخامس:

قراءة سوسيو حضرية للتوزيع الجغرافي للجريمة

تمهيد

أولا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الإيكولوجية

ثانيا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاقتصادية

ثالثا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاجتماعية

خلاصة

تمهيد

يمكن القول أن جغرافية الجريمة طرح من الجغرافية الاجتماعية تدرس التنظيم الاجتماعي لظاهرة، الجريمة، فعلم الجغرافيا يتعامل مع الجريمة على أنها ظاهرة بشرية تحدث في مكان ما، فهو يقوم بتوزيع الجريمة الظاهرة ثم يبحث في الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وبالتالي سوف نركز على أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك مركزين في ذلك على التحضر، البطالة، الفقر، التفكك الأسري...الخ.

أولا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الإيكولوجية

إن إجراء استفتاء بسيط في أية دائرة من دوائر الإصلاح في أي منطقة تبين ارتفاع نسب الجناة ذوي الأصول الحضرية منه بأمثالهم من سكنة الأرياف، وهذا يعني أن السكن في المدن يهيئ الأرضية الخصبة للجريمة على اختلاف أنواعها. وقد خطت أقاليم العالم خطوات حضرية واسعة فقد بلغت نسبة التحضر في العالم 45%، وفي الدول النامية 38% بينما بلغت 45 % في الدول العربية وترتفع النسبة إلى 75% في الدول الصناعية المتقدمة (الجدول رقم (01)) وهذا الارتفاع ساهم بازدياد الجرائم الحضرية[1].

إن نسب الإجرام وشدتها وقسوتها في المدن أعلى منها في الأرياف، فالولايات الأكثر حضورا هي التي تولد أعلى نسبة للداخلين إلى السجون لأن المدينة بحكم أسلوب إنتاجها وقيمها الاستهلاكية وإعلامها المثير ذي الخطاب المزدوج الذي يشير مزيدا من الاحتياجات، والاكتظاظ السكاني وزيادة الاحتياجات المادية والمعنوية وإنماء روح المنافسة تشكل مناخا مناسبا للسلوك الإجرامي، فضلا عن تعرض الفرد إلى التغير الاجتماعي الناجم عن الانحلال والانفلات من الرقابة الاجتماعية (Social control)، الأمر الذي يولد تحديات كبيرة تؤدي إلى توتر الشخصية المدنية. إذ تعرف المدينة بأنها حالة (أنوفية)، أي أنها تسهم في اختلال نظام القيم وضعف الرابطة الاجتماعية والدينية والأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام الرقابة أو نظام القبيلة[2].

ولا يقتصر تأثير المدينة على ما تقدم ذكره، فالمدينة بحكم التنافس وطغيان الاتجاه المادي وتفشي البطالة تولد احتياجات كبيرة يصعب على الفرد الوفاء بها ومنها

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص ص80-84.

[2] حيدر عبد الرزاق كمونة: العلاقة بين التحضر والجريمة، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1997، ص ص126-128.

انتشار الفقر مظاهره المختلفة وهذا لا يعني أن المدينة تساهم مباشرة في انتشار الفقر المقلق بل يؤدي سكني المدن إلى إذكاء الشعور بالفقر نتيجة المنافسة والمقارنة القائمة بين الطبقات المختلفة في المدينة. فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمي وترعرع الشخصية الإجرامية[1].

الجدول رقم(1): نسبة السكان الحضر لدول مختارة من العالم

الدولة	نسبة السكان في المناطق الحضرية%	الدولة	نسبة السكان في المناطق الحضرية%
النرويج	79.8	لبنان	87.4
أستراليا	82.3	جامايكا	52.1
هولندا	83.3	الإكوادور	67.6
الولايات المتحدة	82.6	البرازيل	87.9
نيوزلندا	86.2	إيران	71.3
كندا	80.7	أذربيجان	52.1
ايرلندا	62.3	الصين	47.8
ألمانيا	74.0	تايلندا	34.4
اليابان	68	مصر	43.5
هونغ كونغ	100	الهند	30.3

[1] محمد سلامة غياري: الانحراف الاجتماعي للمنحرفين ودور الحداثة الاجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1986، ص 64.

ايسلندا	93.5	الكونغو	62.5
الدنمارك	87.1	كمبوديا	20.4
بلجيكا	97.4	كينيا	22.5
فرنسا	85.9	باكستان	36.2
سنغافورة	100	نيجيريا	50.5
اليونان	61	قطر	95.9
لانفيا	68.7	البحرين	88.7
شيلي	89.2	كوستاريكا	64.9
الأرجنتين	92.6	أفغانستان	22.9
أورغواي	92.6	موزنبيق	39.2
كوبا	75.2	ليبيا	78.1
بلغاريا	71.7	الصومال	37.9
الكويت	98.4	اليمن	32.4
الاتحاد الروسي	73.2	إفريقيا	39.2

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2011، الجدول (10)، ص 174

إن عملية التحضر (Urbanization) تعد من عمليات التغير الاجتماعي (Social change) الكبيرة و المؤثرة في البني الاجتماعية والسلوكيات والمعتقدات والقيم كافة، وذلك بفعل الحراك الجغرافي والاجتماعي للأفراد الذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها التي تؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفرادها، لذا أفرز التحضر علاقات مكانية وارتباط مع مظاهر مختلفة، منها الجريمة والسكن العشوائي ونوعية الحياة أن علاقة التحضر بالجريمة علاقة طردية فقد كشفت العديد من الدراسات أن زيادة جرائم القتل في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغرى في معظم دول العالم، كما يعتقد أن المناطق الريفية ذات معدلات متدنية في جرائم القتل بمقارنة بالمناطق الحضرية[1].

إن التطورات الحاصلة في وسائل المواصلات ومفاهيم الاتصالات عن بعد (Télécommunication) أصبحت ذات تأثير كبير في نشر الجريمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأدى ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة إلى حراك فعلي والكتروني للمجتمعات النامية والصناعية بشكل أفضى إلى عولمة المظاهر الاجتماعية ومنها عولمة الجريمة لأسباب تتعلق بانتقال الأفراد والجماعات من الدول النامية إلى الدول الصناعية مما يؤدي إلى تفاعل كبير بين الأفراد المحملين بخلفيات اجتماعية وحضارية وثقافية مختلفة، وان ازدياد ديون الدول النامية وزيادة اعتمادها على الدول الصناعية أدى إلى بروز جرائم متعلقة بتجارة المخدرات أو غسيل الأموال.

يرى (كلىفوردشو) مؤسس النظرية الإيكولوجية أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة جغرافية معينة تمارس تأثيرا كبيرا وحاسما على معدلات الجريمة، وذلك أن المناطق التي تعرف ارتفاعا في كثافتها السكانية وتدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية تكون نسبة الإجرام فيها مرتفعة جدا. و بالاعتماد على هذه

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص86.

النظرية برزت الفكرة التي تركز على العلاقة المباشرة بين المدينة والإجرام إذا تجمع علماء الإحرام على أن معدل الجريمة يكون أكثر ارتفاعا في المكان عنه في القرى.

تؤكد الإحصاءات التي أجريت في أغلب دول العالم أن هناك اختلافا ملحوظا بين إجرام الميدان وإجرام الأرياف، إذ أثبتت أن تسمية الجريمة في المدن الصناعية الكبرى تفوق نسبة الجرائم المرتكبة في المدن المتوسطة وتليها المدن الصغرى، وبحسب دراسة أجريت بفرنسا خلال سنة 1993 تبين أن معدل الإجرام في المدن الصغرى التي تقل كثافتها السكانية عن 25000 نسمة لم يتجاوز 61.2 %، أما المدن المتوسطة التي تصل كثافتها السكانية إلى 250.000 نسمة فقد تراوح معدل الإجرام فيها مابين 75% و 85%، في حين وصل في المدن الكبرى التي يفوق عدد سكانها ال 250.000 نسمة إلى أكثر من 90%.[1].

ويمكن تعلىل تزايد الجرائم في المدن للأسباب الآتية :

✓تعد المدن أصلح الأمكنة لاختباء المجرمين بسبب تعقد حياتها وكثافتها السكانية والسكنية.

✓ تظهر التفاوتات بشكل واضح في المدن، حيث يتفشى الفقر فتظهر الطبقات المسحوقة مقابل الطبقات المترفة، الأمر الذي يضفي روح الغيرة والحسد والضغائن الاجتماعية بسبب التفاوت الطبقي ويسبب تركز النشا الاقتصادي والتجاري في المدن يزداد حجم المعاملات ويتشعب مما يؤدي إلى تضارب المصالح وتعارضها.

✓يؤدي الاختلاط المتزايد في المدينة إلى تصارع المصالح، وكثرة الأصدقاء وبالتالي انتقال عدوى الجريمة.

[1] حيدر عبد الرزاق كمونة: مرجع سابق، ص ص129-130.

✓يمتاز سكان المدن باختلاف أصولهم وأمزجتهم وطموحاتهم فهم خليط غير متجانس في نظمهم القيمية وعاداتهم وسلوكياتهم، على العكس تماما من سكان الأرياف. إضافة إلى أن نسبة وجود الأجانب أو السواح في المدينة يفوق بكثير نسبتها في الريف.

✓ تمتاز وسائل الضبط الاجتماعي في الأرياف بقوتها، فالقرى أسيرة أفكار وعادات وتقاليد. معينة يصعب تجاوزها أو تعديلها.[1]

✓ ساهمت الصناعة في المدينة بانتشار الجريمة لأن التصنيع لاسيما في مرحلته المبكرة يؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي التقليدي وتغير الأدوار التي تقوم بها وظائفه، فالتصنيع عامل مهم من عوامل التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي (Social disintegration) مرحلة من مراحل هذا التغيير.

✓تفاقم الأزمات في المدينة ومنها أزمة السكن، إذ تزداد الكثافة السكانية، وتأخر سن الزواج لكلا الجنسين، الأمر الذي ينص الشعور بالمسؤولية، فضلا عن انتشار أماكن اللهو والمتعة في المدن.

✓ضعف الروابط الأسرية في المدن وتفككها، إذ تسيطر النزعة الفردية على العلاقات وتضعف الروابط حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، على العكس من حياة الريف التي يسودها مبدأ التعاون والتضامن.

✓ إن هناك أنواعا من الجرائم تتهيأ في مجتمع المدينة ولا مجال لها في مجتمع الريف مثال ذلك جرائم سرقة السيارات وجريمة الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة والتزوير والتزييف والمخدرات والاحتيال (الجدول رقم (20)).[2]

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص 90.

[2] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص 91.

الجدول (2) الجرائم بحسب أنواعها في مجتمع الريف والمدينة جرائم المجتمع الزراعي

جرائم المجتمع الزراعي	جرائم المجتمع الصناعي
جرائم القتل	جرائم الاحتيال
جرائم الجرح والضرب	جرائم تزوير الأموال
جرائم الحريق العمد	جرائم النصب
جرائم إتلاف المزروعات	جرائم التحرش
جرائم السرقة	جرائم الرشوة
جرائم العنف والإكراه	جرائم غسيل الأموال
جرائم الثأر	جرائم الاغتصاب
قتل المواشي	جرائم البلاغ الكاذب

كما أنه للعوامل الجغرافية دور رئيس في ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاضها. لأن الإنسان ابن بيئته ويؤثر فيها ويتأثر بها سلبا أو إيجابا، ومن هنا أصبح الاهتمام بالبيئة الجغرافية أمرا في منتهى الأهمية للمتخصصين والباحثين في مجال الجريمة. ولما كانت التباينات المكانية حقيقة لا يمكن تجاوزها، فقد أخذت بنظر الاعتبار عند رسم السياسات العلاجية والوقائية للحد من الجريمة. ومن الناحية المكانية تختلف الجريمة بحسب المكان، في المناطق الحدودية لها من الجرائم ما يميزها عن المناطق الحبيسة أو المناطق الساحلية. ويمكن تقسيم العوامل الجغرافية المؤثرة في نمط الجريمة

ومعدلاتها إلى قسمين، فهناك العوامل الطبيعية التي تشتمل على العوامل المناخية والموقع الجغرافي ومظاهر السطح والتضاريس والموارد المائية والغطاء النباتي وغيرها. وهناك العوامل البشرية المتمثلة بالبنية العمرانية و مورفولوجية المدينة، فضلا عن الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان[1].

ثانيا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاقتصادية

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن انخفاض معدلات الدخل لا تمكن الفرد من إشباع احتياجاته المتعاهدة لاسيما في المدن، لذا فإن البعض يتبع طرق غير مشروعة لإشباعها، وهو اتجاه لا يمكن الركون إليه بشكل مطلق فليس كل المجرمين فقراء ولا كل الفقراء مجرمين.

لقد أصبح الفقر مشكلة كبيرة وتهديدا حقيقية للبشرية، إذا علمنا أن ما يقارب نصف سكان العالم يتعين عليهم أن يعيشوا بأقل من دولارين يوميا ويعيش 1.2 بليون شخص بأقل من دولار واحد[2].

يعتبر الدخل من مقومات الحياة الرئيسية، إذ يعتمد عليه الأفراد كليا من أجل تلبية الحاجات الضرورية، فحيثما يقل الدخل عن مستوى عند الحاجات الضرورية أو مستوى الكفاف زادت الأعباء المادية للفرد مما يؤدي به إلى إتباع طرق غير مشروعة كارتكاب الجرائم وغيرها، وقد أجريت الكثير من الدراسات التي حاولت الربط بين الفقر والجريمة وتعد دراسة وليان بونجر (W.Bonger) من أهم تلك الدراسات. غير أن دراسة وليان اقتصرت على المجتمع الأوروبي لذلك فليس من السهل تعميم نتائج دراسته لاسيما بالنسبة للمجتمعات التي تحكمها نظم مجتمعية معينة.

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص ص93-95.

[2] عبد المولي سيد شوريجي: تـــأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص25.

ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالتخلف وهو أحد مخرجات الجريمة لأن التخلف في جوهره تنظيم اجتماعي يسهم في تبديد الأموال والموارد الطبيعية والبشرية مما يشكل عائقا تنمويا كبيرا، وتبدو مظاهر الفقر كمدخلات ومخرجات للتخلف ويساهم الأخير في إعادة دورة الفقر مرة أخرى وهو ما يصطلح على تسميته بدورة الفقر (Cycle of Poverty)[1].

وفيما يتعلق بمدى ارتباط الفقر بالانحراف والجريمة فليس هناك دراسات موثقة يمكن الركون إليها والاعتماد عليها والاطمئنان إلى صحتها في هذا المجال بل أن هناك دراسات بينت أن لا علاقة بين الفقر والسلوك المنحرف مثل دراسة الباحثة الإنكليزية ماري كار نبتر التي انتهت في دراستها إلى القول أن تأثير الفقر على الأحداث أقل بكثير من تأثير التكوين الثقافي والاجتماعي لآبائهم عليهم وتعليق الحال على دراسة شيلدون التي بينت عدم وجود علاقة واضحة بين ظاهرتي الفقر والانحراف.

وعليه يمكن القول أن الفقر بين الأرضية الملائمة لحدوث الجريمة لكنه ليس دافعا حقيقيا لحدوث الجريمة، بمعنى آخر ليس كل الفقراء مجرمين وليس كل المجرمين فقراء فقد أوضحت الدراسات أن هناك العديد من الجرائم يقترفها الأغنياء، ومن جهة أخرى فإن الفقر ظاهرة نسبية لا يمكن التعويل عليها واتخاذها معيارا حقيقيا، إلا أن الفقر والجريمة يشكلان دورة متماثلة لأن مخرجات الجريمة تؤدي إلى الفقر والعكس صحيح أيضا (الشكل رقم: (03))، ومن الدراسات التي حاولت ربط السلوك الإجرامي بالفقر دراسة أوجيران (Ogburan) التي تناولت مجموعة من المدن الأمريكية وكذلك دراسة شو (Shaw) و فورنساري التي شملت ايطاليا وانكلترا.[2]

[1] عاطف عبد الفتاح عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص ص15-16.

[2] عاطف عبد الفتاح عجوة: مرجع سابق، ص 17.

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى تتصل بتحسين نوعية الحياة (Livelihood)، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة، وهذا هو الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم، وقياس الفقر (Measuring of Poverty الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر هو فقر الدخل، ويستخدم فيه خط المقر الوطني أو معيار دولي والمفهوم الحديث للفقر يجعل من الأخير أكثر ارتباطا بدوافع الجريمة.

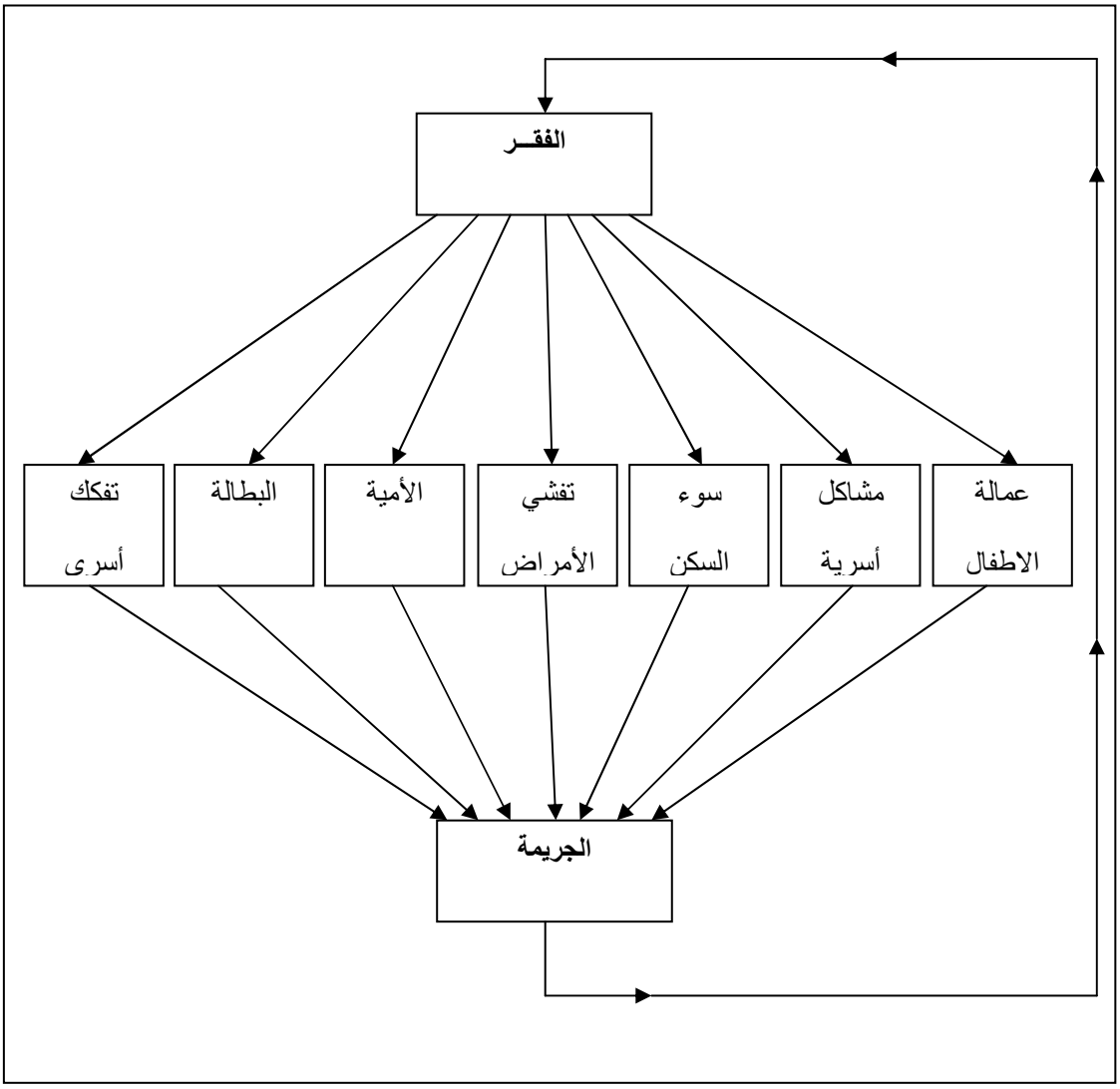

الشكل رقم (03): العلاقة بين الجريمة والفقر

وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى لتصل بتحسين نوعية الحياة (Livelihood) منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة وهذا هو الفقر الذي يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم، وقياس الفقر Measuring of (Poverty) الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر هو فقر الدخل، ويستخدم فيه خط الفقر الوطني أو معيار دولي والمفهوم الحديث للفقر يجعل من الأخير أكثر ارتباطا بدوافع الجريمة.

يقترن الفقر بمظاهر الألم والعجز والحرمان والبؤس والتفكك العائلى (Family disorganization) وتظهر آثاره الخطيرة من خلال شمولية انعكاساته على المجتمع ككل، فضلا عن ارتباطاته بالعديد من المتغيرات بحيث يشكل متاهة يصعب التخلص منها.[1]

فالفقر هو العلامة المميزة للظروف الاقتصادية المتردية، والمتسببة في كثير من الأحيان في السلوك الإجرامي، فالفقر وعلاقته بالجريمة في المجتمعات النامية، ومنها المجتمع الجزائري يجب أن لا يفصل عن آثار عملية التغير الاجتماعي والتمدن، حيث أنه تحت تأثير التمدن ازداد شعور كثير من الناس في العالم الثالث عموما بالفقر النسبي، إن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان كثيرا ما توصف بثورة ارتفاع الطموحات كالحصول على أشياء استهلاكية، والفشل في تحقيق هذه الطموحات وخاصة وسط الشباب يخلق تواتر وارتفاع في الجريمة المتمثلة أساسا في جرائم

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص ص 96-99.

الممتلكات، وعليه يبدو أن الفقر ليس هو المسئول الوحيد على الجريمة، بل الشعور بالفقر مع عوامل اجتماعية أخرى هو أكثر إجراما[1].

و كما تعتبر البطالة عامل من العوامل الاقتصادية التي تلعب دورا في توزيع الجريمة جغرافيا في الوسط الحضري وهي تقسم (Unemployment) إلى أقسام متنوعة، إلا أن البطالة السافرة هي أكثرها ارتباطا بالجريمة، وتعرف الأخيرة على أنها وجود عدد من الأفراد يبحثون عن العمل راغبين فيه محتاجين إليه ولا يجدونه، ولا يدخل ضمن هذا النوع حالات البطالة الناجمة عن التقاعد والامتناع الذاتي أو الترفع عن العمل، وعليه فإن مفهوم البطالة الذي يرتبط بالسلوك الإجرامي يشير إلى تلك الحالات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، أو سوء التخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه، أو عدم توافق بن مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل[2].

إن آثار البطالة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، إذ أن للبطالة ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ثم البعد الفردي أو الشخصي (الشكل رقم(03)). ولظاهرة البطالة آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، فضلا عن آثارها النفسية وغالبا ما تقترن ظاهرة البطالة بالإحباط وكثرة وقت الفراغ وانخفاض من المستوى الاقتصادى وظهور المشكلات الاجتماعية وسوء التغذية والأمية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية والتشرذم الاجتماعي، فضلا عن تناقضات اجتماعية وصراعات وطنية، لذا يلجأ الشاب أحيانا، وهو الفئة الأكثر معاناة من الظاهرة إلى تصرفات وسلوكيات اجتماعية تتعارض مع البناء الاجتماعي للمجتمع في محاولة منهم للهروب من الواقع. وغالبا ما تمتاز البطالة بعدم استقرار العلاقات

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص ص 96-99.

[2] احمد حويتي وآخرون: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، مكتب الملك أثناء للنشر، المركز العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص ص 13-16.

الاجتماعية للعاطل، وتقلبها مكانيا وزمانيا، فضلا عن تعلم أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل وابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.[1]

أما من ناحية العوامل الاقتصادية فتمتاز أفواج العاطلين بتدني مستوى المهارة العملية مما يترتب عليه انخفاض دخولهم من جهة وسهولة الاستغناء عنهم من جهة أخرى، وان امتداد زمن البطالة لفترة طويلة لدى المجرم العاطل قد تؤدي به إلى مواجهة حالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة ولاسيما إذا كان عائلا لأسرة، وقد اتضح من خلال البحوث والدراسات أن أكثر من 60٪ من الجرائم التي يرتكبها المجرم العاطل قد تمت بدافع الحاجة إلى المال.

إن للبطالة آثار ومسببات مباشرة تشجع على السلوك الإجرامي، بعبارة أخرى إن البطالة مهد الأرضية الملائمة لوجود الإجرام لكن وجودها لا يشترط اقترانه مع وجود السلوك الإجرامي.

وقد يلجأ الفرد الذي يعاني من البطالة إلى اتخاذ سلوك عدواني اتجاه المجتمع الذي فشل في حمايته من الأخطار التي تهدد حياته وحياة أبنائه وأسرته. وعليه فإن المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة البطالة يكون أكثر عرضة للتدهور والضياع. لأن الأخطار التي تداهم المجتمع المتمثلة في الفقر، والمرض، والجوع هي بالتأكيد عناصر تهيئ الأرضية المناسبة لتفريخ المجرمين ومن ثم عناصر الهدم الاقتصادي

[1] عتيق علي علوه: البطالة والجريمة في المجتمع الليبي، مجلة جامعة سيهاء العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 01، ليبيا، 2007، ص 10.

والاجتماعي والقيمي، فعندما يتعرض المجتمع لمثل هذه الظروف، تنعدم فرص تحقيق أي مظهر من مظاهر التطور ولا يعود لها أي وجود.[1]

يقول **سندرلاند:** إن الفعل الإجرامي يقع عندما يجد الفرد نفسه في الموقف المناسب أي يجد الفرد نفسه عاطلا عن العمل على الرغم من قدرته عليه وحاجته إليه ورغبته فيه وهنا يختلط الفرد مع غيره من العاطلين (الناقمين)، فتولد لديهم الرغبة في الانتقام من المجتمع الذي يحملونه المسؤولية عن الواقع النادي يعيشونه، وذلك من خلال السلوك الإجرامي الفردي أو الجماعي.

ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين البطالة والجريمة دراسة (دانىال وستيفن) الذي درس العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية)، وأفصحت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب، أما إيرتز فقد قام بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في بعض المجتمعات الأوروبية ولمدة عشر سنوات وقد تبين أن النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض الجريمة في هذه المجتمعات. (أنظر الشكل رقم: (04)).[2]

[1] عتيق علي علوه: مرجع سابق، ص 11.

[2] عتيق علي علوه: مرجع سابق، ص ص 11-12.

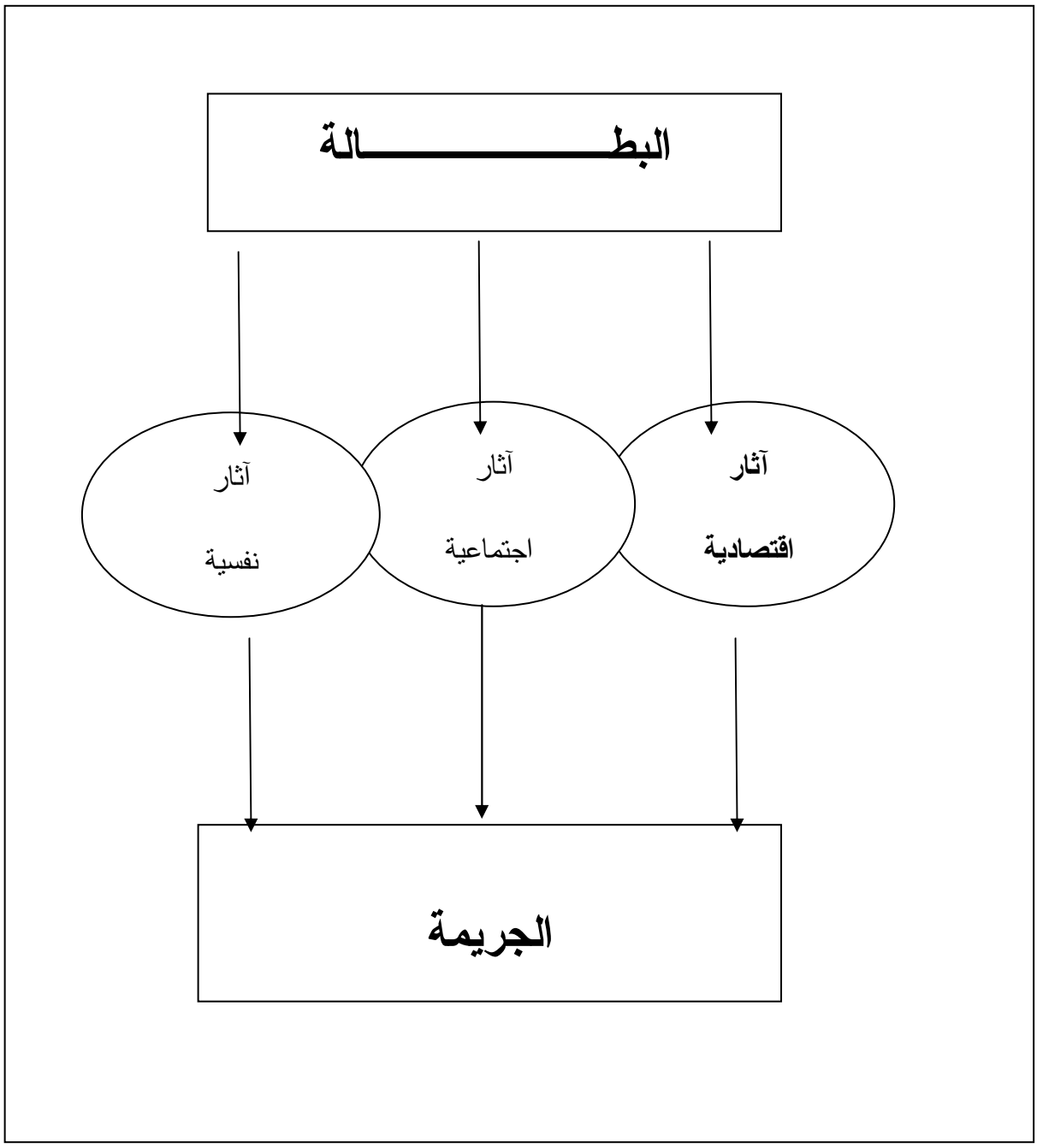

الشكل رقم (04): الآثار المتعددة للبطالة وعلاقتها بالجريمة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري وفقا للعوامل الاجتماعية

تأخذ العوامل الاجتماعية أشكالا متعددة تشكل عوامل تمهد الأرضية للسلوكيات الغير سوية والجريمة ومنها:

- ✓ **التفكك الأسري**

يتخذ هذا النوع من التفكك أشكالا متعددة منها كثرة المشاكل بين الزوجين في محيط الأبناء وقسوة الأب اتجاه الأبناء وهي أمور تولد اضطرابات نفسية لدى الأولاد قد تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، فلقد أثبتت دراسات عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن آداء رسالتها في تربية الأبناء على الوجه الأكمل مما يؤدي غالبا في المستقبل إلى حالات الجريمة.[1]

فالأسرة هي الجماعة الأولية والبيئة الصالحة التي يشبع الطفل حاجته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، لذلك فالعامل الأسري له دور كبير في توجيه سلوك الحدث سواء نحو الاستقامة أو نحو الانحراف والجريمة، واستواء الأسرة من عدمه يتوقف على بنيانها ومجموعة القيم السائدة فيها، وكثافتها وعلاقة أفرادها والمستوى الاجتماعي للوالدين.

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة أثرت بشكل سلبي على تماسك الأسرة الجزائرية، مما جعلها تتخلى عن دورها التربوي، وبالتالي كان سببا من أسباب الانحراف والجريمة المتزايدة من سنة إلى أخرى وهذا ما وضحته مصالح الأمن الوطني بعدد المتورطين في مختلف الجرائم سنة 2004

[1] مصطفى زيكيو: الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

بـــ 1965، كما سجلت نهاية 2005، 11302 حدث تركوا آثار للجريمة بمختلف أنواعها، كالسرقة، كذلك ضحايا العنف بشتى أنواعه والذين يدفعون في أغلب الأحيان ثمن فرارهم من كنف الأسرة وهذا حسب ما سجلته مصالح الأمن[1]، علما ن هذه الظاهرة في تنامي متزايد، بالإضافة إلى المظاهر الأخرى للتفكك في المجتمع الجزائري زيادة نسبة الطلاق بنسب مخيفة وقعت بين الأزواج بالإضافة إلى استفحال جريمة الإجهاض بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات إلى تسجيل 80 ألف حالة إجهاض و 7000 ولادة غير شرعية سنويا في الجزائر[2]، وهذا ما يمكن القول عليه أن البيئة السكنية غير الملائمة تساعد على تفكيك العلاقات العائلية.

✓ الانهيار الخلقي للأسرة

إن الانهيار الخلقي للأسرة له آثاره السلبية على الأبناء مما يدفعهم في غالب الأحيان إلى ارتكاب الجريمة، والسبب في ذلك يعود إلى غياب مشروع تربوي على مستوى الأسرة وتفكك الروابط الأسرية بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني لدى العديد من الأسر في المجتمع.

✓ الرفقة السيئة ووجود وقت فراغ كبير

وهذا قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الأبناء المحذورات، وجماعة الأقران تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته، فإذا كان هؤلاء من الصالحين فإنه يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحا، بل ويزداد صلاحا مع مرور الأيام وطول المخالطة معهم، ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاء قد ارتكبوا

[1] مصطفى زيكيو: الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] علي بن هلهول لرويلي: الأزمات تعريفها –أبعادها–أسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص06–07.

جرائم مما يقود بهم إلى ارتكاب الجريمة عاجلا أو آجلا، لأن استمرار علاقة الفرد بهؤلاء الأفراد لابد أن ينتج عنه تأثير يجعل الفرد يسلك سلوكا مشابها[1].

✓ **التنشئة الاجتماعية الخاطئة للأبناء**

تتخذ التنشئة الخاطئة أشكالا عدة، منها الحرص الزائد والإفراط في الاهتمام بالأبناء والتساهل في تلبية جميع احتياجاتهم، مما يولد لديهم اللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، فكثرة المال لدى الأبناء مع عدم الرقابة الكافية من قبل الوالدين قد يولد أبناء ارتكبوا جرائم، ومن أساليب التنشئة الخاطئة الإساءة المفرطة من قبل بعض الآباء والأمهات إما بالضرب أو الحبس والحرمان مما يولد لديهم الحقد على الأسرة والمجتمع، وهذا بدوره يدفعهم إلى تكوين سلوكيات اجتماعية منحرفة تؤدي في الأخير الوقوع في الجريمة[2].

يمكننا القول أن دراسة الجريمة والتركيز عليها من الجانب الجغرافي يمنح المختصين بثقة عالية وقدرتهم على معالجة مشكلات المجتمع، والنقطة الجوهرية التي ينبغي الالتفات إليها هي أن دراسات الجريمة تجعل من علم الجغرافيا منطلقا فكريا ومنطقة جذب للاختصاصات الأخرى وحقول المعرفة المختلفة لأنها تركز على البعد المكاني ومدى ارتباطه بالبعد النوعي.

فالجريمة مرتبطة جنبا إلى جنب مع الجغرافيا وهذا ما يؤكد أو يرصد هاته العلاقة في البيئة المجتمعية، فالجغرافي أصبح الآن مطالبا أن يفسر الأحداث الإجرامية ويربطها بكل من أبعاد البيئة الطبيعية الإيكولوجية، الاقتصادية و الاجتماعية والبحث ليس عن التباينات بمستوياتها، بل عن سبب وجود تباينات بين الأماكن بمستوياتها

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي: مرجع سابق، ص83.

[2] عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1994، ص ص60-64.

المختلفة أيضا، فمفهوم الجريمة في الوقت الحاضر يتضمن أبعاد مكانية (تباين مكاني) بالإضافة إلى التباين النوعي والعددي، وهذا ما يمكننا القول بثناياه أو ما يطلق عليه بالتوزيع الجغرافي للجريمة، وكل ما تطرقنا إليه سالفا له علاقة وطيدة ومترابطة بطبيعة الظاهرة.

خلاصة

مما سبق مناقشته في هذا الفصل يمكننا القول أن نمط اتجاه الحضرية وقيمتها وثقافتها التي تؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفرادها، قد أفرزت علاقات مكانية وارتباط مع مظاهر مختلفة منها الجريمة وتوزعها الجغرافي، بمعنى أن الظروف السابقة الذكر، تمارس تأثيرا كبيرا وحاسما على معدلات الجريمة وتوزعها.

الفصل السادس:

المجال العام للدراسة الميدانية

تمهيد:

أولا: التعريف بمدينة بسكرة

1. تقديم عام لولاية بسكرة
2. لمحة تاريخية عن ولاية بسكرة
3. الوسط الطبيعي لولاية بسكرة
4. السكان بولاية بسكرة

ثانيًا: بطاقة فنية لأحياء مدينة بسكرة

- ✓ بطاقة فنية لقطاع العالية الشمالية
- ✓ بطاقة فنية لقطاع سطر ملوك
- ✓ بطاقة فنية لقطاع المنطقة الغربية

خلاصة

تمهيد:

سوف نحاول في هذا الفصل التعريف بمجال بالمجال العام للدراسة حيث يعتبر هذا الفصل بمثابة المخطط الذي يقودنا ويوضح لنا طبيعة وواقع الظاهرة والمتمثلة في التنظيم الاجتماعي للمجال لبعض الأحياء والمحدد للدراسة، وكيف انعكست سلوكاتهم وبالتالي وجب هذا الفصل إعطاء صورة عن مدينة بسكرة من حيث الموقع، ووسطها الطبيعي، وسكانها، والتعرف على تطورها التاريخي والعمراني وبالأخص القطاعات الحضرية وما تشتمل عليه من أحياء والتي اعتبرت بؤرا للجريمة مما شكلت مناطق أشد حذرًا وخطرًا، ووصف وضعية وظروف ساكنة هاته الأحياء وكيف أثر هذا التنظيم المجالي على سلوكات الأفراد.

أولا: التعريف بمدينة بسكرة

1/ تقديم عام لولاية بسكرة:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـــ 21 509.80 كلم^2 وتضم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.[1]

2/ لمحة تاريخية عن ولاية بسكرة:

التسمية:

يدلل أهالي بسكرة ولايتهم بوصف "السكرة"، وربما يعود ذلك إلى تفردها في إنتاج تمور "دقلة نور" والتي تعد أكثر تمور العالم حلاوة في المذاق، حيث تتصف بأنها شبه شفافة، يمر من خلالها النور[2].

أما" الزيبان" فهي جمع لكلمة "الزاب" والتي تعني في اللغة أو اللهجة الجنوبية

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2020، ص3.

[2] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق،ص 4.

الصحراوية في الجزائر "واحة النخيل"، وقد عرّف ابن خلدون الواحة بأنها "وطن كبير يشمل قرى متعددة متجاورة جمعا جمعا أولها زاب الدوسن، ثم زاب مليلي، زاب بسكرة، زاب تهودة، وزاب بادس، وبسكرة أهم هذه القرى كلها، لذا أطلق أهل بسكرة على ولايتهم لقب "عروس الزيبان" وذلك لجمال معالمها الطبيعية ، ولاحتوائها على كم كثيف من النخيل يتجاوز عدده الأربع ملايين نخلة منتشرة في صورة واحات متناثرة، أغلبها تقريبا مثمر ومنتج لـــ"دقلة نور ."

ما تزال التسمية الأصلية لعروس الزيبان التي تُعرف الآن ببسكرة، محل خلاف المؤرخين سواء كانوا عربا أو أجانب؛ فمنهم من يؤكد أن اسمها مشتق من كلمة "فيسيرة" (VESCERA) روماني الأصل، والذي يعني الموقع التجاري، نظرا لتقاطع طرق العبور بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، ومنهم من يرى أن التسمية الأولى هي (PISCINAME) أو "بيسينام"، وهي كذلك رومانية، وتعني المنبع المعدني، نسبة إلى حمام الصالحين.[1]

بسكرة... مهد لأعرق حضارة:

يفرض الحديث عن بسكرة الرجوع إلى تاريخها العريق وموقعها المتميز، فهي تضرب جذورها في أعماق التاريخ، حيث تعاقبت على أرضها الحضارات والثورات من العهد الروماني إلى الفتوحات الإسلامية إلى الغزو الفرنسي و الاستقلال، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، باعتبارها بوابة الصحراء، وهمزة وصل بين الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، وبمناخ وتضاريس مثمرة أيضا، كل هذه المعطيات أعطتها أهمية عبر كافة المراحل والعصور التاريخية، كما كانت الحضارات قديما على ضفاف الأودية والأنهار وعلى منابع المياه وفي الأماكن الحصينة و المنيعة، فإن

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 3.

الحركة العمرانية لمدينة بسكرة انطلقت من مصادر المياه، فكان منبع حمام الصالحين ومنابع رأس الماء البدايات الأولى ببسكرة، فشكلت منابع الحمام ما عُرف بـــ: "بيسينام"، حيث عُثر بالقرب من هذا الحمام على بقايا أثرية. أما الثانية فكانت النواة الأولى لما عُرف في العهد الروماني "فيسيرة"، ويبدو أن طبيعة ماء منبع الحمام حالت دون توسع "بيسينام"، ليترك المجال إلى" فيسيرة"، لتتحول إلى بسكرة الحالية مع الفتوحات الإسلامية، وتتوسع تحت ظروف تاريخية ومعطيات جغرافية اقتصادية وحضارية.

أ/العصور الحجرية:

يرتبط تاريخ المدينة بتاريخ مناطق الجنوب والجنوب الكبير، بحيث أرجعت دراسة تاريخ المنطقة إلى حوالي 7000 سنة قبل الميلاد، وقسمت تطورها إلى أربعة أقسام أساسية؛ بحيث مُيزت كل مرحلة بحيوان كان يعيش في ذلك الوقت وعلى تلك الرسوم التي وُجدت على الصخور و الحجارة، فالمرحلة الأولى من 7.000 إلى 5.000 قبل الميلاد سُميت بمرحلة البوبال، وهو حيوان يشبه إلى حد كبير الثور. أما المرحلة الثانية فتمتد من 3.000 (ق.م)، وسُميت بمرحلة "البقر". والمرحلة الثالثة ابتداء من 1.200 ق.م سُميت بمرحلة "الحصان".[1]

للإشارة، لوحظ على الرسوم الموجودة أن الأسلحة المستعمَلة من طرف قبائل هذه المرحلة، تشبه إلى حد كبير الأسلحة التي يستعملها "الطوارق" حاليا (الخنجر والدرع)، المرحلة ما بين القرن الثالث والأول قبل الميلاد سُميت بمرحلة "الجمل"، خلال هذه المرحلة يلاحَظ أن الحصان يفسح المجال للجمل، وهذا ما يجسد تصحر المنطقة وبروز قبائل.

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 5

ب – بسكرة في ظل الاحتلال الثلاثي :

قبل الاحتلال الروماني لها ، سكنت بسكرة قبائل بربرية ، لم يذكر التاريخ عنها سوى نتف قليلة " وقد اعتمدوا في معيشتهم على صيد الحيوانات المفترسة للمتاجرة بها مع الرومان الذين يستعملونها في حياتهم ، كما أنهم لم يعرفوا الزراعة إلاّ في حدود عام 200 سنة قبل الميلاد "

ولأهميتها الاقتصادية وموقعها الإستراتيجي اعتمد عليها القرطاجيون في جلب منتوجاتها الفلاحية التي كانت تشتهر بها في تلك الحقبة .

وقد تمكن الرومان من احتلال بسكرة أثناء سيطرتهم على كامل بلاد المغرب (149 ق – 439 م) وعاثوا فيها فسادا، بعد أن واجهوا مقاومة عنيفة من طرف السكان الأحرار، خاصة الملك الأمازيغي يوغرطة والقائد تاكفاريناس الذي امتدت مقاومته من سنة 17 م إلى 24 م، وقد ساعدهما سكان المنطقة وقدّموا لهما كل العون.

ويؤكد الرحّالة والمؤرخ الفرنسي (جزيل ستيفان) : " أن موقع المدينة الرومانية القديمة بفيسيرا أو بسكرة كان في الضفة اليسرى لوادي بسكرة المعروف حاليا بوادي سيدي زرزور" و هذا بعد انضمامها إلى حكم الإمبراطور أغسطس على يد قائده كورنيليوس فيما بين (19 – 20 ق .م).

وبعد اعتناق الرومان للمسيحية شيّدوا بها أسقفية تابعة للكنيسة، وكانت بسكرة في العهد الروماني تعرف بها .

وبالإضافة إلى أهميتها الدينية فقد اتخذها الرومان مركزا تجاريا مهمّا ومعبرا من خلاله يتوسعون ، ومازالت آثارهم إلى اليوم تشهد على ذلك ، في كل من حي العالية وفلياش ببسكرة ، وحتى في قلب جامعة محمد خيضر ببسكرة حيث بقايا حمّام معدني روماني.

بعد القضاء على الرومان دخلت المنطقة ضمن مستعمرات الوندال الذين أحكموا قبضتهم على بلاد المغرب في عهد ملكهم جنصريق في الفترة الممتدة من (439م – 533م)، إلا أنهم لم يصمدوا أمام ثورة السكان مما اضطرهم إلى الاكتفاء بالمدن الشمالية من البلاد، حتى مجيء البيزنطيين الذين قاموا بطردهم، لتدخل الجزائر وكافة بلاد المغرب تحت سيطرة احتلال جديد لم يكتف بالتنكيل بالوندال فقط بل ذاق السكان المغاربة (البربر) منه الويلات، إلاّ أنهم قاوموا هذا الدخيل بقيادة بيداس بجبال الأوراس و أرتياس و يناس ... و غيرهم.

وقد بقيت المنطقة تتخبط في صراعات دموية واضطرابات حتى مجيء المسلمين الفاتحين.

جـــ – الفتح الإسلامي لبسكرة :

في القرن السابع الميلادي وفي حدود عام (27 هـــ – 647 م) انطلقت جحافل المسلمين من مصر لفتح بلاد المغرب ، ولم يتمكنوا من ذلك إلا بعد مقاومات عنيفة من طرف السكان الأمازيغ الذين ظنوا أن المسلمين غزاة و محتلون كالرومان والبيزنطيين.

د– بسكرة في العهد الإسلامي :

بعد الفتح الشامل والتمكين ببلاد المغرب واندماج السكان الأمازيغ بالعرب المسلمين، خاصة في عهد حسّان بن النعمان دخلت بسكرة كباقي المدن والأمصار تحت حكم الولاة التابعين مباشرة للدولة الأموية ، ومن بعدها الدولة العباسية ، وبعد استقلال الأغالبة بتونس عن العبّاسيين عام (184 هـــ–800م) ، أصبحت بسكرة و ما جاورها من قرى الزاب مقاطعة تابعة للدولة الأغلبية " حيث كان يحكم بسكرة آنذاك الأغلب بن سالم الذي كان يطلق على واحاتها اسم رأس إفريقيا ".

وبعد أن قضى الفاطميون على الدولة الرستمية بالجزائر عام (296 هـ - 909 م) وعلى الدولة الأغلبية بتونس عام (297 هـ- 909 م) دخلت بسكرة تحت حكمهم خلال الفترة الممتدة من (296 هـ إلى 362 هـ) ، بعدها تمكنت عائلة بني رمان من التحكم في زمام أمورها ، هذه العائلة التي قال عنها ابن خلدون:" كانوا يحكمون بسكرة وعامة ضياعهم ".

وفي عهد الدولة الحمّادية بالجزائر (1007 م - 1152 م) ثار جعفربن رمان الذي كان له صيت وشهرة ، على بلقين بن محمد الحمّادي عام (450هـ - 1058م) فسيّر الأمير الحمّادي إليه جيشا تحت قيادة وزيره خلف بن أبي حيدرة، فدخل بسكرة عنوة، وألقى القبض على زعماء وشيوخ بني رمان واحتموا إلى قلعة بني حماد بالقرب من المسيلة فقتلهم جميعا".

وفي العهد الثاني للحماديين نزحت قبائل بني هلال وبني سليم إلى بسكرة واتخذوها من أهم مراكزهم ... إلا أن عائلة بني سندي تمكنت من صدّهم وأعطت ولاءها للحماديين الذين حوّلوا عاصمة ملكهم من القلعة بالمسيلة إلى بجاية الساحلية ، خوفا من هجمات الهلاليين وذلك في عهد السلطان الناصر بن علناس .

بعد ذلك برز الموحّدون في القرن 12 م الذين تمكنوا من القضاء على المرابطين بالمغرب الأقصى والحماديين بالجزائر والزّيريين بتونس ووحدوا بلاد المغرب قاطبة ولأول مرة في التاريخ تحت راية عبد المؤمن بن علي النّدرومي الجزائري والزعيم الروحي المهدي بن تومرت المغربي ، وقد دخلت بسكرة تحت حكمهم .

بعدها بدأ الضعف يسرى في جسم الدولة الموحدية عقب هزيمتهم في معركة (حصن العقاب) بالأندلس عام 1212م، حتى سقطت نهائيا بتاريخ (667 هـ - 1269 م) فانقسمت بلاد المغرب من جديد إلى ثلاث دول هي المرينية بالمغرب

الأقصى والزيّانية بالجزائر والحفصية بتونس ، ولم تستقر بسكرة في هذا العهد ، حيث كانت تضم إلى الحفصيين ومرة إلى الزيانيين و أخرى إلى المرينيين.[1]

إلا إنها تمكنت من الانفصال عن دولة الحفصيين بتونس عام 1511 م واستطاعت بعد ذلك أن تحافظ على استقلالها، حتى استولى عليها حسن آغا التركي عام 1541م . وجعل فيها حامية تركية وهذا في ظل الوجود العثماني بالجزائر (1516م -1830م).

هـ - بسالة في وجه الاستعمار الفرنسي :

لمّا انقضّت فرنسا على العاصمة (الجزائر) في 05 جويلية 1830 شرعت في ابتلاع باقي أجزاء الدولة، رغم تعهدها بالاكتفاء فقط بالعاصمة، ومن المناطق التي سعت عمليا لاحتلالها منطقة بسكرة باعتبارها منفذا وطريقا إلى المناطق الجنوبية الشرقية من الوطن، وكانت في ذلك الحين تمثل الولاية الثامنة لدولة الأمير عبد القادر (1807 م- 1883م)، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، وكان مقر هذه الولاية مدينة سيدي عقبة ، وقد تعاقب على إدارتها كل من فرحات بن سعيد والحسين بن عزوز ومحمد الصغير بلحاج على التوالي.

وفي 04 مارس 1844 تمكنت القوات الاستعمارية بقيادة الدوق دومال بن الملك الفرنسي من دخول بسكرة ونتيجة لذلك تمركزت بالمنطقة حامية استعمار فرنسية سرعان ما قضي عليها من طرف خليفة الأمير عبد القادر " الحاج محمد الصغير العقبي" الذي خاض معارك على عدة جبهات ضد عائلة ابن قانة والاستعمار الفرنسي من جهة وضد احمد باي في قسنطينة من جهة أخرى. كما أن أهالي المدينة كانوا كسائر إخوانهم الجزائريين رافضين للاستعمار ولذلك فلم يستكينوا أمام الغزاة. وانطلاقا

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 5-8

من هذا المبدأ اندلعت ثورة الزعاطشة سنة 1849. بقيادة البطل الشهيد "بوزيان". وهذه الثورة انتهت بتدمير القرية بكاملها واستشهاد قائدها ومن معه من المجاهدين ولكن القضاء على ثورة الزعاطشة لم يهدء من روع المقاومة التي استمرت بعزيمة أقوى في نفوس سكان منطقة بسكرة ضد الظلم والاستبداد والتسلط من طرف الاستعمار...

وقد شهدت المنطقة ثورات أخرى منها: ثورة العامري بمنطقة لغروس 1878، محتشد ببرج بن عزوز، معركة سريانة، زاويتا الصادق بالحاج وعبد الحفيظ الخنقي قائدا ثورة الزاب الشرقي.

و-من الجهاد بالسّلاح إلى النّضال والإصلاح:

بعد فشل الانتفاضات الشعبية والثورات المنظمة التي قادها الشعب الجزائري ضد المحتل الغاصب خلال القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، لجأ الجزائريون إلى أسلوب جديد في المقاومة ممثّلا في الخيار السياسي والإصلاحي بتأسيس الأحزاب والجمعيات والنوادي وإصدار الصحف والمجلات وتنظيم المظاهرات والتجمعات الشعبية ...

وبحكم تاريخها وموقعها الاستراتيجي أصبحت بسكرة خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين معقلا للحركتين الوطنية والإصلاحية حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، كما احتضنت المنظمة العسكرية الخاصة التي شرعت في التحضير للعمل المسلّح والثورة ضد العدو الفرنسي بداية من عام 1947، كما كانت بسكرة إحدى أهم مراكز حركة أحباب البيان والحرية التي تحولت إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946 بقيادة السيد فرحات عباس وكان نائبه الدكتور سعدان يقيم ببسكرة والتي حوّلها إلى فضاء لنضاله الوطني و التصدي لعنجهية العدو الفرنسي.

ونتيجة للطابع العلمي والثقافي الذي تتميز به بسكرة تاريخيا أضحت حاضرة لجمعية العلماء المسلمين التي قادها رائد النهضة الجزائرية المعاصرة عبد الحميد بن باديس بحكم أن كثيرا من زعمائها أنجبتهم منطقة بسكرة وعلى رأسهم العلامة الطيب العقبي والشيخ محمد خير الدين نائب رئيس الجمعية، وشاعر الجزائر الكبير محمد العيد آل خليفة والشيخ علي مغربي والشيخ أحمد سحنون والشيخ فرحات بن الدّرّاجي والشيخ محمد الهادي السنوسي الزّاهري ...وغيرهم .

و-بسكرة وثورة التحرير الكبرى :

العقيد سي الحواس (مشونش) والعقيد شعباني (أوماش) وغيرهم كثيرون (شهداء ومجاهدون) ومعهم الشعب في كل مناطق الزيبان ،خاضوا معارك ضارية ونضالات كثيرة ضد الاستعمار الفرنسي فسحقوا أركانه وحققوا النصر والاستقلال للجزائر. (الميزانية، 2019، ص 1-9)

الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.
- بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.

- بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

وفي سنة 2015،أنشئت بها ولاية منتدبة هي "أولاد جلال"،تضم دائرتي:

- أولاد جلال: والبلديات التابعة لها وهي:أولاد جلال، الشعيبة، والدوسن.
- سيدي خالد: والبلديات التابعة لها وهي:سيدي خالد، البسباس، وراس الميعاد.[1]

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 9.

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لولاية بسكرة.

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2020.

3/ الوسط الطبيعي لولاية بسكرة

التضاريس:

سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية وهي كالتالي:

الجبـــال:

تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من:

- جبل القايد
- جبال حمارة
- جبل قسوم (1087م)
- جبل رباع (712م)
- جبل قـــارة
- جبل بورزال
- جبل امليلي (1496م)
- جبل حوجة (1070م)
- جبل أحمر خدو
- وآخرها جبل تاكتيوت ويضم أعلى قمة 1942م.

غالبية هذه الجبال معراة وفقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.[1]

الهضـــاب:

أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد).

السهـــول:

تمتد على محور الوطاية–طولقة ؛ ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزريبة الوادي.

المنخفضات:

تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية. عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها **شط ملغيغ**. يبلغ متوسط الانخفاض (– 33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

الجيولوجيـــا:

جيولوجية المنطقة يغلب عليها **الكريطاسي** وخاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس والوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعيبة، رأس الميعاد والبسباس أغلبية التكوينات هي **الميوبليوسين**.

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 60.

أما المناطق الباقية فهي عبارة عن **ترسبات الحقبة الرباعية.**

المنـــاخ:

مناخ الولاية **شبه جاف إلى جاف،** يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

الحـــــرارة:

على ضوء دراسة "**سلتزار**" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب23 م^0، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة، فنسجل خلال سنة 2018 متوسط درجة الحرارة القصوى التي قدرت بـــ34.9م^0 و الدرجة الأدنى المتوسطة التي قدرت بـــ11م^0.[1]

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 62.

المياه السطحية و الجوفية:

1. المياه السطحية: تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

1-1. الأودية ذات المنبع الأوراسي:

تأخذ منبعها من قلـــب الأوراس . تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما. وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أفريل.

1-2. أودية السفوح الجنوبية للأوراس:

تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلاّ في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

1-3. وادي جـــدي:

يبلغ حوضه 26 000 كلم^2 وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

2. المياه الجوفية: و نذكر منها نوعين هما:

1.طبقة المياه الجوفية السطحية.

2.طبقة المياه الجوفية العميقة.

2-1. طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique):

طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة و ليشانة.

2-2. طبقة المياه الجوفية العميقة: نلخص أهم طبقات المياه الموجودة هنا في ما يلي:

الطبقـــة الألبية (La nappe Albienne):

يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires):

متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.

طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables):

تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.[1]

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 72

4/ السكان بولاية بسكرة

1- تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا مهما ، حيث قدر سنـــة 1966 بـــ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 3.8% .

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعـــف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 6.88 %.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـــ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 721.356 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـــ 2.30 %.

فيما يلي رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

2_تقديرات السكان إلى غاية 2019/12/31

أعطت تقديرات السكان إلى غاية 2019/12/31 النتائج النهائية التالية:[1]

- نسبة النمو السنوي 2.30 % .
- الكثافة السكانية 44 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 981 951 نسمة منهم :
  - 502 485 ذكور بسبة 50.26 % .

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص19.

- 479 466 إناث بنسبة 49.74 % .

- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :

- تجمعات مقر البلديات 211 734 نسمة أي بنسبة 77.13%.
- تجمعات ثانوية 815 77 نسمة أي بنسبة 8.17 %.
- المناطق المبعثرة 463 128 نسمة أي بنسبة 13.49 %.
- السكان الرحل493 11 نسمة أي بنسبة 1.21%.

- توزيع السكان بين حضريين و ريفيين:

- 098 582 حضريون أي بنسبة 61.15% .
- 883 369 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.85% .

وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق ألإدارية الاجتماعية والثقافية الأخرى.[1] أنظر الشكل (01)

[1] مونوغرافية ولاية بسكرة: مرجع سابق، ص 20-30.

الشكل: رقم (02) يوضح توزيع الولاية حسب التشتت

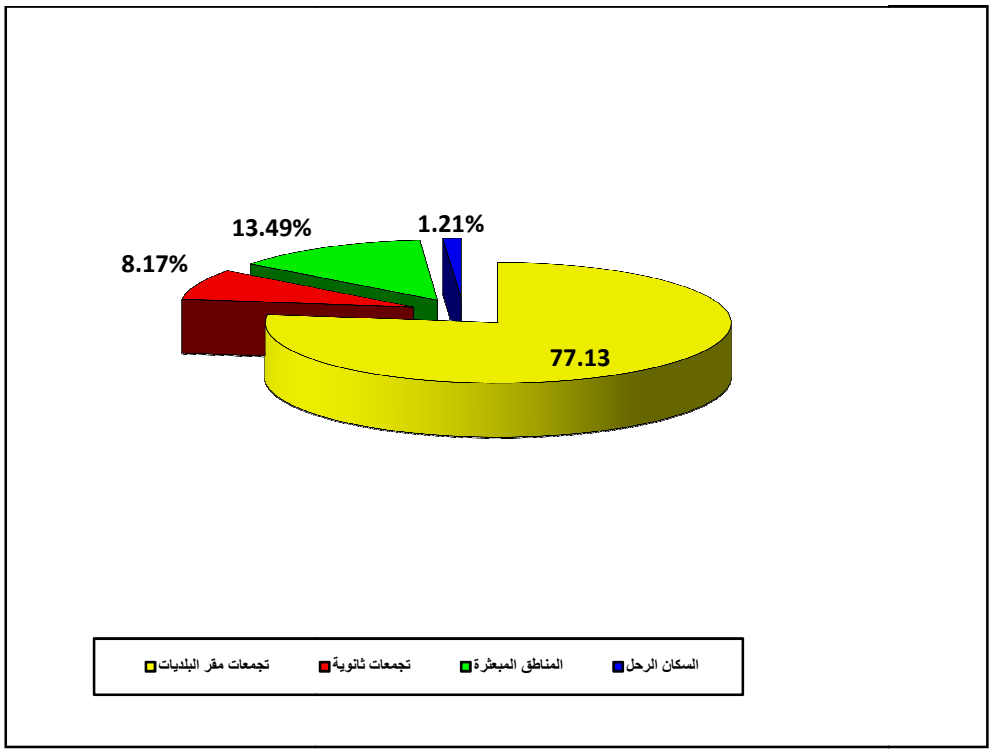

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2020.

ثانيا :بطاقة فنية لأحياء مدينة بسكرة

✓ **بطاقة فنية لقطاع العالية الشمالية:**

1/ موقع قطاع العالية الشمالية:

يقع حي العالية في الجهة الشمالية من النسيج العمراني لمدينة بسكرة، يعتبر حي من أقدم الأحياء السكنية للمدينة، التي عرفت حركة عمرانية نشطة والتي ميزها البناء الفردي العشوائي، الشيء الذي أعطاها الطابع السكني المحض والكثافة السكنية العالية.

ونظرا للموقع المنزوي لهذا الحي، طابعة السكن المحض وافتقاره للمرافق العمومية الضرورية بقي مرتبط ارتباطا كبيرا بوسط المدينة في كافة المجالات ومتطلبات الحياة المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية في كافة الميادين، الشيء الذي

زاد من وتيرة التوسع العمراني للحي، انتشار كبير للمساكن الفردية ذات الطابع الفوضوي والرديء والتدهور الكبير المسجل في جانب التهيئة الخارجية.

يقع حي العالية بمحاذاة وادي سيدي زرزور، والذي يعطيه منظرا بانورامي مهم ويحتل جزء مهم من الواجهة العمرانية لمدينة بسكرة، وهو يتربع على مساحة 50 هكتار وهو محدد ب:

- ✓ الشمال: منطقة النخيل المسماة بالحناية ذات الكثافة العالية للنخيل.
- ✓ الغرب: وادي سيدي زرزور الذي يعتبر من بين أهم المعالم الطبيعية المهيكلة للنسيج العمراني وكذا البساط الأخضر الذي أنشأ حديثا على طول الوادي من الشمال باتجاه الجنوب.
- ✓ الجنوب والشرق: النسيج العمراني المشكل من الأحياء السكنية (تجزئات A, B) وكذا الحي القصديري للعالية في أقصى الجهة الشرقية ، أنظر الخريطة رقم: (02).[1]

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية (مخطط شغل الاراضي)، بلدية بسكرة. 2016،ص 4.

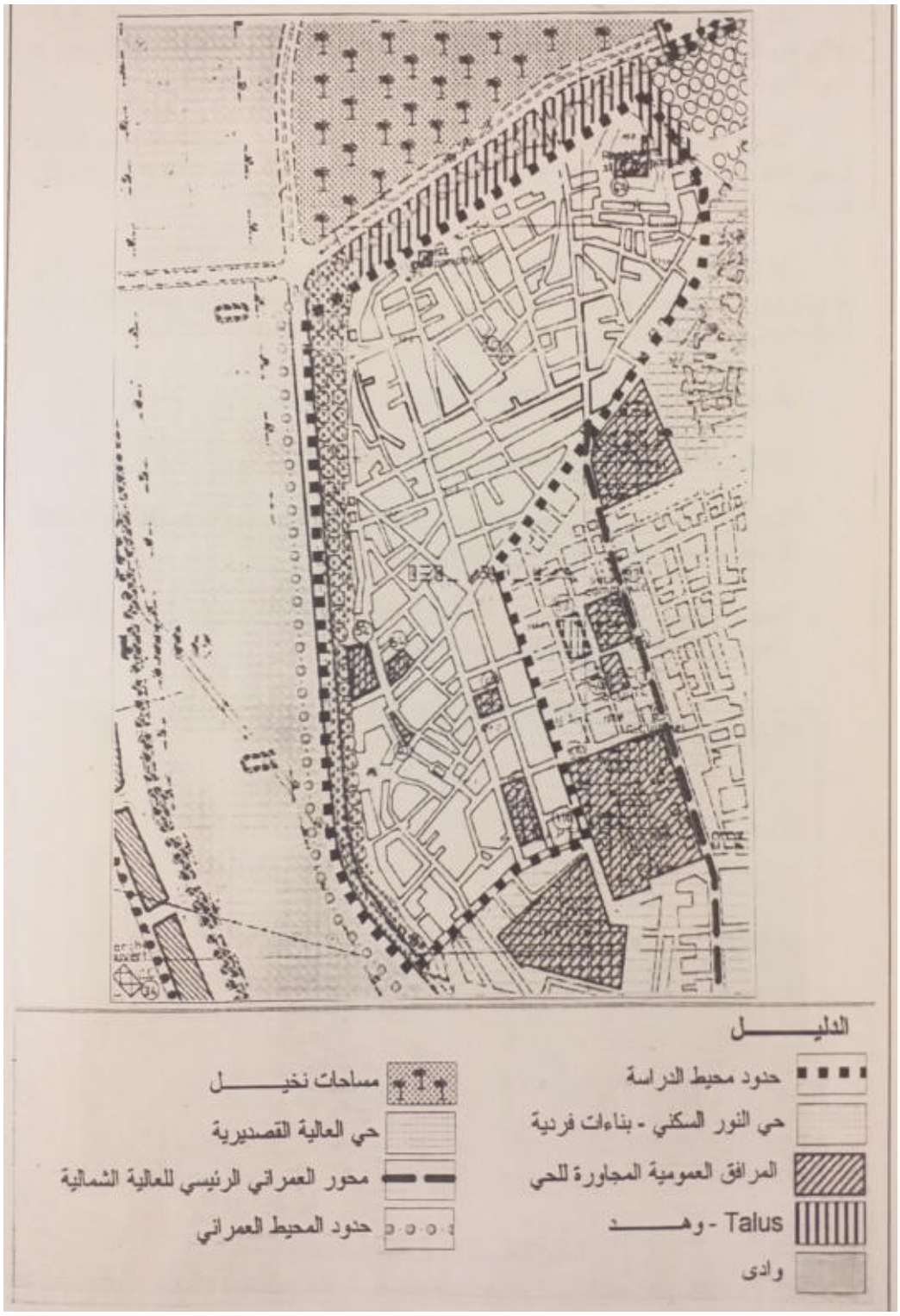

خريطة رقم:(02) توضح التخطيط الحضري لحي العالية الشمالية.

2/ معطيات السكان:

يمثل عدد سكان قطاع العالية الشمالية حوالي 8% من إجمالي سكان مدينة بسكرة وذلك بتعداد قدره 14644 نسمة بكثافة 292/ الهكتار، وعدد الإناث يقل عن عدد الذكور حيث يمثل عدد الذكور نسبة 52% من إجمالي السكان والإناث 48%.

حجم الأسرة لا يتعدى 5.48 ف/ع وهو معدل مقبول.

3/ نوعية المساكن:

يمثل السكن الوظيفة الأساسية بالنسبة لقطاع العالية الشمالية، وهي عبارة عن مساكن فردية يبلغ عددها 1976 مسكن تتوزع كالتالي:

- ✓ 1792 مسكن مشغول.
- ✓ 184 مسكن شاغر لغياب سكانها لعدة أسباب.

ميزة هذه المساكن هو عدم الانتظام والتداخل وضيق الشوارع وتتوزع حالتها كالتالي:

- ✓ 108 مسكن حالتها الفيزيائية جيدة بنسبة 05% من إجمالي مساكن قطاع العالية الشمالية.
- ✓ 1616 مسكن حالتها الفيزيائية متوسطة بنسبة 82% من إجمالي مساكن القطاع.
- ✓ 241 مسكن حالتها الفيزيائية رديئة بنسبة 12% من إجمالي مساكن القطاع.
- ✓ 11 مسكن حالتها الفيزيائية مهدمة بنسبة 01% من إجمالي مساكن القطاع.

أما من حيث المورفولوجية والمواصفات المعمارية فإننا يمكننا تمييز ثلاث أنواع رئيسية من الأنسجة العمرانية كالتالي:

1_ النمط التقليدي: يشكل حوالي9% من العدد الإجمالي للسكنات وهو يحمل كل المواصفات المعمارية التقليدية المميزة لحي العالية القديم.

2_ النمط التقليدي المجدد: يتمثل هذا النمط في المنازل التقليدية التي عرفت عمليات ترميم، تجديد وتوسيعات ولكن مازالت تحافظ على طرازها التقليدي من ناحية البناء، بنيتها الهيكلية ومواصفاتها المعمارية.

3_ النمط العصري العادي: يعتبر هذا النمط كثير الانتشار بحيث يمثل حوالي 91% من العدد الإجمالي للسكنات فهذا النمط يتميز باستعمال مواد البناء الجديد كالاسمنت والخرسانة المسلحة ولكن بساطة شكله وافتقاره لمواصفات معمارية مميزة وشكله الغير منتهي، طبعت الملامح العمرانية والمظهر المرفولوجي لقطاع العالية الشمالية.

وإجمالا فإن حظيرة السكن في قطاع العالية الشمالية تتميز بثلاث واجهات رئيسية وهي:

- الواجهات العمرانية ذات الطابع التجاري والمتواجدة أساسا على مستوى المحورين الرئيسيين الأولين والذي تنتشر على طولها المحلات التجارية المتواجدة في الطوابق الأرضية للبنايات.
- الواجهات العمرانية ذات الطابع السكني المحض والمشكلة من البنايات السكنية الفردية التي تنتشر على طول المحاور الثانوية والفرعية.
- الواجهات ذات الطابع البانورامي المشكلة من البنايات الفردية المطلة على الوادي والمميزة بطابعها السكني وافتقارها لواجهات ترقى إلى مستوى أهمية هذا المحور المطل على المدينة.[1]

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية (مخطط شغل الاراضي)، بلدية بسكرة: ص ص 8-11.

4/المنشآت القاعدية:

➢شبكة الطرقات: وفيها الطرق الرئيسية والتي تشكل تقاطع محورين رئيسيين ومنها تتفرع بعض المحاور الرئيسية، والطرق الثانوية والتي تنطلق حوالي من 07 محاور ثانوية منها أربعة مهيكلة للجزء الشمالي، وثلاثة محاور مهيكلة للجزء الجنوبي، بالإضافة إلى الطرق الفرعية ولها نفس مواصفات الطرق الثانوية ولكنها أشد حدة فهي كثيفة جدا.[1]

4/ شبكات الطرقات:

يعاني قطاع العالية الشمالية بمدينة بسكرة من قلة المرافق الأساسية في شتى المجالات (الاجتماعية، الصحية، الثقافية، الترفيهية...الخ) ويرجع ذلك إلى الاستغلال العشوائي للأرض من طرف البنايات السكنية التي تميز حي العالية الشمالية وقلة الأراضي الشاغرة التي يمكن لها من تلبية هذه المرافق، ويستفيد السكان حاليا من المرافق الضرورية الموجودة في الأحياء المجاورة له خاصة جنوبا وشرقا.

ويقتصر وجود المرافق العمومية على:

- ✓مدرستين في الطور الأول والثاني.
- ✓مسجدين الأول في الجزء الشمالي للمنطقة، والثاني في الجزء الجنوبي.
- ✓حظيرة سيارات.
- ✓بالإضافة إلى خزان ماء، ثانوية، صيدلية.[2]

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية (مخطط شغل الاراضي):مرجع سابق، ص ص 20- 21.

[2] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية :مرجع سابق ص ص 22-25.

✓ **بطاقة فنية لقطاع سطر ملوك:**

هو عبارة عن قطاع حضري يتوسط قلب مدينة بسكرة، يضم العديد من الأحياء الفرعية المتداخلة والمترابطة مع بعضها البعض، وقد اقتصرت دراستنا على الأحياء التي تعتبر بؤر لانتشار الجريمة وتتمثل في العطيلة، حوزة الباي (الحفرة)، زقاق بن رمضان.[1]

1/ توزيع السكان في قطاع سطر ملوك:

بلغ عدد سكان قطاع سطر ملوك سنة 2001 قرابة 25297 نسمة وهو ما يعادل نسبة حوالي 15% من مجمل سكان البلدية، بكثافة 192 (ساكن/ هكتار) وبلغت نسبة الإناث حوالي 51% بينما نسبة الذكور 49%، وتختلف الفئات العمرية بهذا القطاع وهي كالتالي:

✓ الفئة الأولى (0-5 سنة): والتي تمثل الأطفال دون سن الدراسة، وبلغت نسبتها 11.02% من مجمع السكان.

✓ الفئة الثانية (6-15 سنة): وتمثل الأطفال في سن الدراسة للطور الأول والثاني والثالث، وبلغت نسبة هذه الفئة 21.45%.

✓ الفئة الثالثة (16-59 سنة): وتمثل السكان في سن العمل أو القوة العاملة، وبلغت وبلغت نسبتها 58.64%.

✓ الفئة الرابعة (60 سنة فما فوق): وتمثل نسبة السكان المتقاعدين وغير القادرين على العمل بنسبة 8.86%.

2/ نوعية المساكن:

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية (مخطط شغل الاراضي)، بلدية بسكرة:سطر ملوك، 2014، ص 2.

بلغ عدد المساكن الموجودة عبر كافة القطاع 4211 مسك، منها 4083 مسكن مشغول، وذلك بمعدل 6،19 فرد/ مسكن، بينما يبلغ عدد الغرف 8774 غرفة وهذا بمعدل 2.88 فرد/ غرفة، كما يبلغ عدد العائلات إلى 4163 عائلة بمعدل 1.02 عائلة/ مسكن.

أما عدد الطوابق يختلف من الطابق الأرضي إلى الطابق الرابع، حيث يوجد 2245 سكن ذو طابق أرضي، و 1338 سكن ذو طابق أول، و 573 سكن ذو طابق ثاني، 28 سكن ذو طابق ثالث، 28 سكن ذو طابق رابع.

وتختلف حالة هذه البنايات الموجودة في القطاع من الجيد إلى المتوسط والرديء وذلك حسب مواد البناء المستعملة من المحلية التقليدية (الطين+ الخشب) إلى العصرية الحديثة (اسمنت+الحديد)، وتأثر هاته البنايات بواسطة العوامل الخارجية كالحرارة والأمطار، وتم تسجيل قرابة 70% من البنايات الجيدة، و30% بنايات متوسطة إلى الرديئة وجل بنايات القطاع هي ذات طابع فردي.

وهي عبارة عن مساكن فردية واقعة على ممرات من الدرجة الرابعة ولا يتجاوز عرضها بما فيها الأرصفة أربعة أمتار، أي للراجلين.[1]

3/ النشاط التجاري:

يغلب على قطاع سطر ملوك الطابع التجاري والخدماتي، حيث تمّ تسجيل قرابة 1912 محل تجاري منها 867 محل مشغول و1055 محل فارغ، وتتوزع هذه المحلات التجارية كما يلي: ألبسة، أحذية، مواد تجميل، مجوهرات، مواد غذائية، مطاعم ومقاهي...الخ، وينقسم هذا القطاع إلى أربعة قطاعات جزئية وهي:

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية: مرجع سابق، ص 4.

✓القطاع 1: ويطلق عليه اسم سطر ملوك ويغلب عليه طابع الألبسة وملحقاتها من مواد تجميل وأحذية، وكذا مجوهرات وذلك بنسبة 39.41%.

✓القطاع 2: ويتمثل في حي السائحي وحي البخاري، ويغلب عليه طابع الحرف (حدادة، ميكانيك، ترصيص...) وذلك بنسبة 32.81%.

✓القطاع 3: ويطلق عليه حي جنان بن يعقوب، يغلب عليه طالع الخدمات والمواد الاستهلاكية وذلك بنسبة 17.80%.

✓القطاع 4: ويشمل حي الحرية جنوباً وحي الحوزة، ويغلب عليه طابع المواد الاستهلاكية وذلك بنسبة 31.50%[1]

4/ المرافق العمومية:

يوجد في سطر ملوك مرافق منها مقر الولاية، والبريد والمواصلات، وصندوق الضمان الاجتماعي مستشفى العيون، مصحة لمرضى السكري، متحف المجاهد، مديرية الشبيبة والرياضة...الخ، ولكن بالموازاة مع ذلك تنعدم المرافق التي تكون جذب للشباب العاطلين عن العمل، ــو حاملي الشهادات مما خلق نوع من الفوضى وعدم الاستقرار على مستوى هذه الأحياء وانجر عنها بعض السلوكات المنحرفة مما يؤدي حتماً إلى الوقوع في الجريمة، وهذه المراكز التي تعتبر كمتنفس لهذه الفئة مثل دار الشباب، الملاعب الجوارية، النوادي، كذلك انعدام المساحات الخضراء.

غياب تصميم هندسي واضح القطاع سطر ملوك، والتداخل الكبير لوحداته السكنية الكبرى المشكلة للنسيج العمراني ككل(وحدات سكنية متوازية الأضلاع وحدات سكنية مثلثة، وحدات شكل مستطيل معادل...الخ)، كل هذا أدى إلى عدم وجود شوارع داخلية مستقيمة عدا الحزام الخارجي المكون من شارع الزعاطشة غربا، شارع الحكيم سعدان

[1]مكتب الدراسات المعمارية والبيئية: مرجع سابق، ص 5.

شرقاً، شارع الأمير عبد القادر شمالا، وشارع الجنوب جنوباً. وكذلك الغياب الكلي للأرصفة وضيقها في بعض الأماكن أدى بمواطني هذا الحي أوقات الفراغ والراحة إلى التنقل خارج محيط الدراسة قصد الترويج عن النفس.وغياب مواقف السيارات أدى الى تحويل بعض الشوارع إلى مواقف مما زاد أكثر في صعوبة الحركة سواء كانت ميكانيكية أو حركة الراجلين بالإضافة الى ذلك نجد محيط الحي يفتقد الى النظرة العمرانية الجميلة.

فهذه الشوارع الداخلية الضيقة للأحياء أدت إلى :

✓صعوبة التنقل إلى مختلف الفضاءات السكنية، التجارية، والخدماتية

✓صعوبة في مدّ مختلف الشبكات القاعدية أو تصليحها أوقات العطب (مياه صالحة للشرب، صرف صحي، غاز...) وهذا ما توضحه الصور.[1]

✓ بطاقة فنية للمنطقة الغربية:

1/ موقع المنطقة الغربية:

تقع المنطقة الغربية في المنطقة الغربية لمدينة بسكرة، يحدها شمالا أراضي شاغرة ووادي زمر، أما شرقا الطريق والمنطقة العمرانية، غربا أراضي شاغرة والطريق التحويطي غربا، وجنوبا جبال وممر وادي زمر وأراضي شاغرة.

وتقدر مساحة هذا القطاع ب 150 هكتار حسب الحدود المعينة من طرف مديرية البناء والتعمير لولاية بسكرة، وهي عبارة عن أرض صالحة للبناء مبرمج فيها سكنات فردية.

[1] مكتب الدراسات المعمارية والبيئية (مخطط شغل الأراضي)، بلدية بسكرة: مرجع سابق، ص6-7.

وهذه المنطقة تعتبر امتداد لوسط مدينة بسكرة المكان الذي يجتمع فيه كل المواطنين وتلعب دورا أساسيا في التركيبة العمرانية لمحيط القطاع.[1] أنظر الخريطة رقم: (03)

الخريطة رقم: (03) تمثل التخطيط الحضري المنطقة الغربية 1 (الكورس).

2/ نوع السكن:

تم اعتماد التصميم الداخلي للمساكن وكذا مساحتها (120م)، حيث يتكون المسكن الفردي من طابقين وفي الطابق الأول يوجد مرآب، غرفة استقبال، مطبخ، مرحاض

[1] مكتب فلاح للدراسات المعمارية والمعمارية: مخطط شغل الأراضي1، المنطقة الغربية، 2014، ص4.

وغرفة، بالإضافة إلى بهو وفنائين أمامي وخلفي، أما السلم تم وضعه في البهو قريبا من المدخل.

الطابق العلوي للمسكن يرتكز حول فكرة البهو الوسطى والذي تتمركز حوله كل الفضاءات الأخرى وهو مستنبط من وسط الدار التقليدي ولكن بفكرة حديثة هي زيادة في رفاهية السكان، كما تم عموما فصل المجالات النهارية (مطبخ، غرفة استقبال...) بالطابق الأرضي عن المجالات الليلية بالطابق الأول (أغلبية غرف النوم). وبالإضافة إلى السكنات الفردية توجد السكنات الجماعية بهذا القطاع.

وعدد السكنات في المنطقة يبلغ 2275 سكن بكثافة تقدر 50 سكن/هكتار.[1]

3/ التجهيزات العمومية:

تعتبر الجهة الغربية منطقة حساسة في مدينة بسكرة ولهذا تم توفير بعض التجهيزات العمومية فيها:

- ✓مدرسة الطور الأول
- ✓مقهى للإعلام الآلي
- ✓ملاعب جوارية
- ✓مركز صحي
- ✓مكتبة
- ✓مسجد

4/ الشبكات المختلفة:

- ➢شبكة الطرقات:

[1]مكتب فلاح للدراسات المعمارية والمعمارية: مرجع سابق، ص ص 15-17.

يحتوي القطاع على شبكة من الطرقات الرديئة وغير لائقة وتتكون طريق صغير، طريق متوسط، طريق رئيسي.

- الشبكات الأخرى:

شبكة الهاتف: الشبكة الموجودة لا تغطي كل الاحتياجات للمشتركين في الهاتف.

شبكة الغاز: شبكة الغاز غير كافية بالمنطقة ولا تغطي كل أجزائها.[1]

[1] مكتب فلاح للدراسات المعمارية والمعمارية: مرجع سابق، ص ص19-22.

خلاصة:

يمكننا القول أن مجال الدراسة والمتمثل في مدينة بسكرة كمجال عام عمرانيًا، سكانيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا شكل مادة هامة للفهم والتعمق في موضوع الجريمة وتطورها وكذلك توزعها جغرافيًا من حيث المكان والنوع على عدة أحياء ضمن مجال حضري أفرز لعدد الممارسات اليومية للفرد البسكري منعكسة في هذا الفضاء لفئة الشباب الأكثر طلبًا لتحسين الظروف المجتمعية الملائمة لهم ومالها من شروط غير متاحة ومتوفرة وبالتالي فتحت المجال لممارسات إجرامية لا تتلاءم والقيم المجتمعية.

الفصل السابـــــع:

تحليل وتفسير المعطيات الإحصائية ومقابلات الدراسة.

تمهيد:

أولا: المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة

- ✓ **إحصائيات الجريمة في ولاية بسكرة (الريف/ المدينة)**
- ✓ **قراءة وتحليل المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة**

ثانيا: المقابلات

- ✓ **عرض المقابلات**
- ✓ **التعليق على المقابلات**

شبكة الملاحظة

تمهيد:

سوف نحاول في هذا الفصل تقديم المعطيات والبيانات الإحصائية المتحصل عليها من المديرية الولائية للأمن الحضري لولاية بسكرة وقراءتها وتحليلها انطلاقا من مجموعة التساؤلات المنبثقة من الإشكال العام للدراسة بالإضافة إلى استكمال الأداة المساعدة في ذلك والمتمثلة في المقابلة الموجهة مع عمداء الشرطة وخبراء الأمن المختصين في مجال الجريمة.

ولهدف الوصول إلى نتائج علمية كان لابد علينا أن نتخذ بعض الوسائل العلمية المعترف بها منهجيا في إطار البحث العلمي، كما أن الهدف من تطبيق الأدوات هو معالجة التساؤلات التي جاءت بها الدراسة، ونحن في هذا الصدد تمّ توظيفنا للأدوات التالية:

- ✓ المعطيات الإحصائية
- ✓ المقابلات
- ✓ شبكة الملاحظة

أولا: المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة

1/ إحصائيات الجريمة في ولاية بسكرة (الريف و الحضر):

عرف المجتمع البسكري في السنوات الأخيرة تنامي غير مسبوق في حجم الجريمة بصفة عامة، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا مباشرا على حياة الأفراد و المجتمع على حد السواء، و قد تعددت أشكال الجريمة و كل ما تعلق بالتباين المكاني و النوعي، نذكر على سبيل المثال جرائم القتل و الضرب، و الجرح العمدي و الاختطاف و الاعتداء على الأسرة و الآداب العامة، و غيرها من الجرائم ذات الصلة، و الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة تنتشر في المناطق الريفية و الحضرية لإقليم ولاية بسكرة ولكن بدرجات متفاوتة بين المنطقتين حسب ما تشير إليه البيانات الإحصائية الصادرة من المؤسسات الأمنية (الشرطة و الدرك). انظر جدول رقم (1)

و بالتالي سوف نحاول عرض المعطيات الإحصائية من خلال القراءة و التحليل و تسليط الضوء على طبيعة الجرائم و توزعها جغرافيا و تباينها من حيث المكان، الحجم و النوع.

جدول رقم (03): تطور الجريمة حسب طبيعة المكان بولاية بسكرة

	ريفـــــــــي					المجموع	حضـــــري					المجموع
أنواع الجرائم	2016	2017	2018	2019	2020		2016	2017	2018	2019	2020	
الخيانة/ الاختلاس		1				1	2	3				5
الاتفاق الجنائي/ التآمر الجنائي		1				1	3	2				5
انتهاك العرض	1					1	1	3				4
الهجوم	22					22	61					61
التهريب/ ممنوعات		5				5	1	2				3
فساد/ رشوة							1				1	2
الضرب/ الإصابة بالجروح	1					1	5	9				14
نصب واحتيال/ محاولة							5					5

الوثائق الإدارية المزورة							1					1
الهجرة الغير الشرعية/ الأفعال المرتبطة بالهجرة	1	1	1	2	19	24	1	16	7	4	2	30
حالات الاغتصاب	1					1						
سرقة/ السرقة باستعمال العنف والتهديد به	5	2	19	27	18	71	4	7	27	35	37	110
تهديد							4	4				8
إهانة							1	1				2
المخدرات/ الأفعال الغير مشروعة المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها	1	1	2	4	4	12	13	15	7	7	10	52
الإتجار في السفن والذخائر	2					2	9					9
الإتجار في العربات والمركبات	1	1				2	2	5				7

المسروقة												
جرائم أخرى		28				28						113
تدمير إلحاق الضرر/ التخريب						3						3
اختطاف						2						2
نصب/احتيال/ الشروع					6	2						8
التزوير والتقليد					1	1						2
الحرائق الطوعية						1						1
الاتجار في الأسلحة والذخائر						8						8
إقتحام المنزل/ خرق المسكن						1						1
الإعتداء على الممتلكات		4	3	2	9			5		1		6
الإعتداءات أو التهديدات		3	5	10	18			22	12	18		52
الإعتداء على الحرية				1	1			1	2	1		4

الأفعال التي تستهدف الحيوانات أو النباتات			2			2					
الأفعال التي تمس بسلامة الأشخاص			1	2	2	5			1	4	1	6
الأفعال الماسة بالثروات الطبيعية			2	1	2	5						
الأفعال الماسة بالحياة الخاصة وإفشاء الأسرار			2		1	3			3	3		6
الأفعال الماسة بمنظومة العدالة				46		46			1	1	42	44
الأفعال المتعلقة بنقل وتفريغ النفايات			1	2		3				1	3	4
الأفعال المخالفة لقواعد النظام العام			12	31	11	54			10	15	17	42

الأفعال المخالفة للاداب العامة							1	1			2
الأفعال المخالفة للتدابير الضريبية أو التنظيمية			104	81	171	356	7	46	50		103
الأفعال المرتبطة بالأسلحة والمتفجرات ووسائل التدمير الأخرى				2	1	3	6	2	4		12
الأفعال المؤدية إلى تلوث أو تخريب البيئة			1	1		2					
الأفعال الغير المشروعة المرتبطة بالمشروبات الكحولية والتبغ			10		1	1	4	5	5		14
السرقة في المحلات (المباني)			23	1		24	2		2		4
العنف الجنسي/ الاسغلال			1	1	2	4	3	1	6		10

الجنسي											
القتل غير العمدي			1			1		3			3
القذف أو السب				3		3		5	4	4	13
المساس بالصحة العمومية وقواعد الأمن			1	5	5	11		1	1	1	2
المساس بأمن الدولة								1			1
المساعد أو التسهيل على الإنتحار			1			1					
الإتجار بالأشخاص					1	1					
الأفعال المخالفة لقانون القضاء العسكري										1	1
التعدي على الملكية العقارية										1	1
الحيازة أو المتاجرة بالفصائل										1	1

الحيوانية والنباتية المحمية أو المقننة											
المخالفات المتعلقة بقانون المرور				1		1				1	1
تكوين جمعية أشرار				1		1			2	1	3
المساس بقانون العمل				8		8					
المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات										2	2
المخالفات المتعلقة بالقواعد العامة للطيران المدني										1	1

المصدر:المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني 2021

الشكل رقم (01): رسم بياني يوضح تطور الجريمة حسب طبيعة المكان في ولاية بسكرة

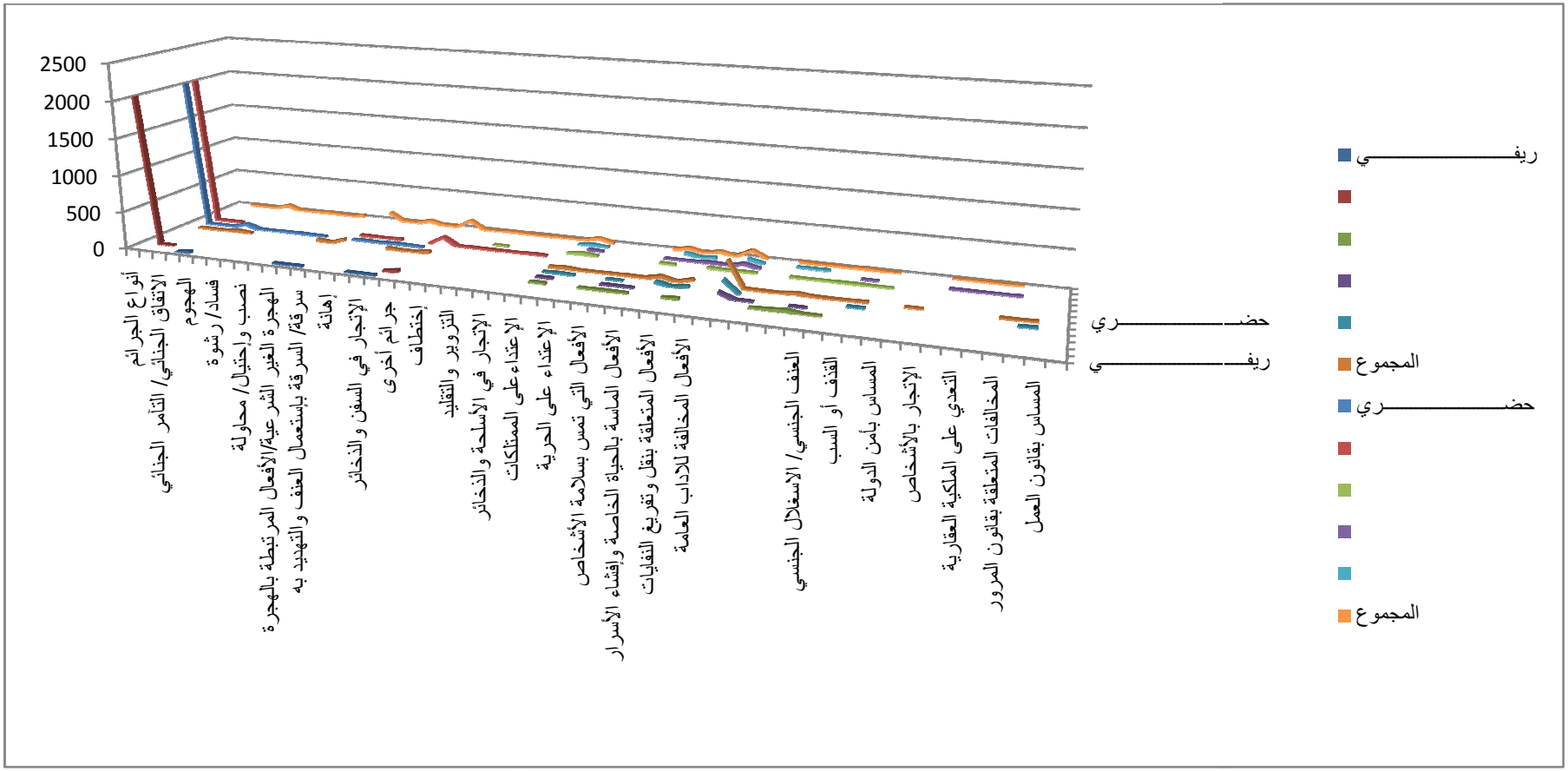

من خلال معطيات **الجدول رقم (01)** نلاحظ أن هناك اختلاف واضح بين نسبة الجرائم المسجلة في المناطق الحضرية، مقارنة مع نظيرتها المسجلة في المناطق الريفية، كجرائم السرقة باستعمال العنف و التهديد سجلت حوالي (71) جريمة في الريف من مجموع الجرائم المسجلة كلية، في حين أن جرائم التهريب و الممنوعات قدرت بحوالي (61) جريمة. بالإضافة إلى تسجيل (52) جريمة المخدرات و الأفعال الغير مشروعة و المرتبطة بالمخدرات و المؤثرات العقلية، و بذلك يمكننا القول هذا النمط من الجرائم يرتفع بنسب متقدمة، و من أهم المؤشرات الدالة على ذلك هو تفشي البطالة و الفقر بين شرائح واسعة في المجتمع، حيث أن معظم المنشآت الخاصة بالبنية التحتية تم تشييدها في المدن مما تسبب في هجرة ريفية كبيرة نحوها، بالإضافة إلى اقتصاد السوق و هذا ما أدى إلى غلق العديد من المصانع و الشركات المنتجة، و تسبب في فقدان العديد من الوظائف من خلال تسريح آلاف العمال و ترافق معها فقدان مصادر الدخل مما انعكس على المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية، و هذا ما دفع بالعديد من الأفراد إلى اللجوء إلى الطرق غير المشروعة من اجل تحصيل حاجياتهم متخذين الجريمة كوسيلة لتلبية تلك الحاجيات.

كما يمكن القول بان للمدن أثار واضحة في ارتفاع نسبة الجريمة مقارنة مع المناطق الريفية، و هذا راجع للخصوصية التي تتميز فيها المناطق الحضرية من حيث الارتفاع في الكثافة السكانية و تمركز المؤسسات الحيوية الصناعية منها و التجارية و الإدارية، التي تعد هي بدورها كمراكز جذب للسكان من مختلف المناطق، و منها الفئات التي تقوم بارتكاب الجريمة السالفة الذكر باعتبار أن المدينة بالنسبة لهم تعتبر بيئة خصبة لما توفره من أهداف و ذلك من خلال الأماكن التي يسهل فيها ارتكاب أفعالهم الإجرامية، دون الوقوع في يد السلطات الأمنية، و من أهم العوامل أيضا التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة (الجريمة) هو غياب التنظيم في المدن الكبرى مما

يساهم في خلق مشكلات اجتماعية و هذا ما أدى إلى ظهور بيئة خاصة للجريمة بمختلف أشكالها، من حيث التوزيع الجغرافي (النوع، المكان، الحجم) كانتشار الأسواق الفوضوية، و محطات نقل المسافرين و الأحياء القصديرية و الفقيرة التي تزايد عددها خلال الأزمة الأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، أين نزح عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدينة.

2/ قراءة وتحليل المعطيات الإحصائية للجريمة بمدينة بسكرة:

جدول رقم (04): يوضح إحصائيات الجريمة بمدينة بسكرة ما بين (2018-2020)

الجرائم / السنة	جرائم ضد الأشخاص	الأشخاص المتورطين	جرائم ضد الأسرة والآداب العامة	الأشخاص المتورطين	جرائم اقتصادية ومالية	الأشخاص المتورطين	جرائم المخدرات	الأشخاص المتورطين	جرائم ضد الممتلكات	جرائم إلكترونية	الأشخاص المتورطين
2018	1160	1441	88	167	176	315	217	342	807	165	192
2019	1003	1346	106	155	185	283	223	326	1064	176	210
2020 من جانفي إلى غاية سبتمبر	1031	1303	60	115	218	317	449	633	617	130	148

المصدر: المديرية الولائية للأمن الولائي لولاية بسكرة

الشكل رقم(03): تمثيل بياني يوضح تطور الجريمة بمدينة بسكرة 2018-2020

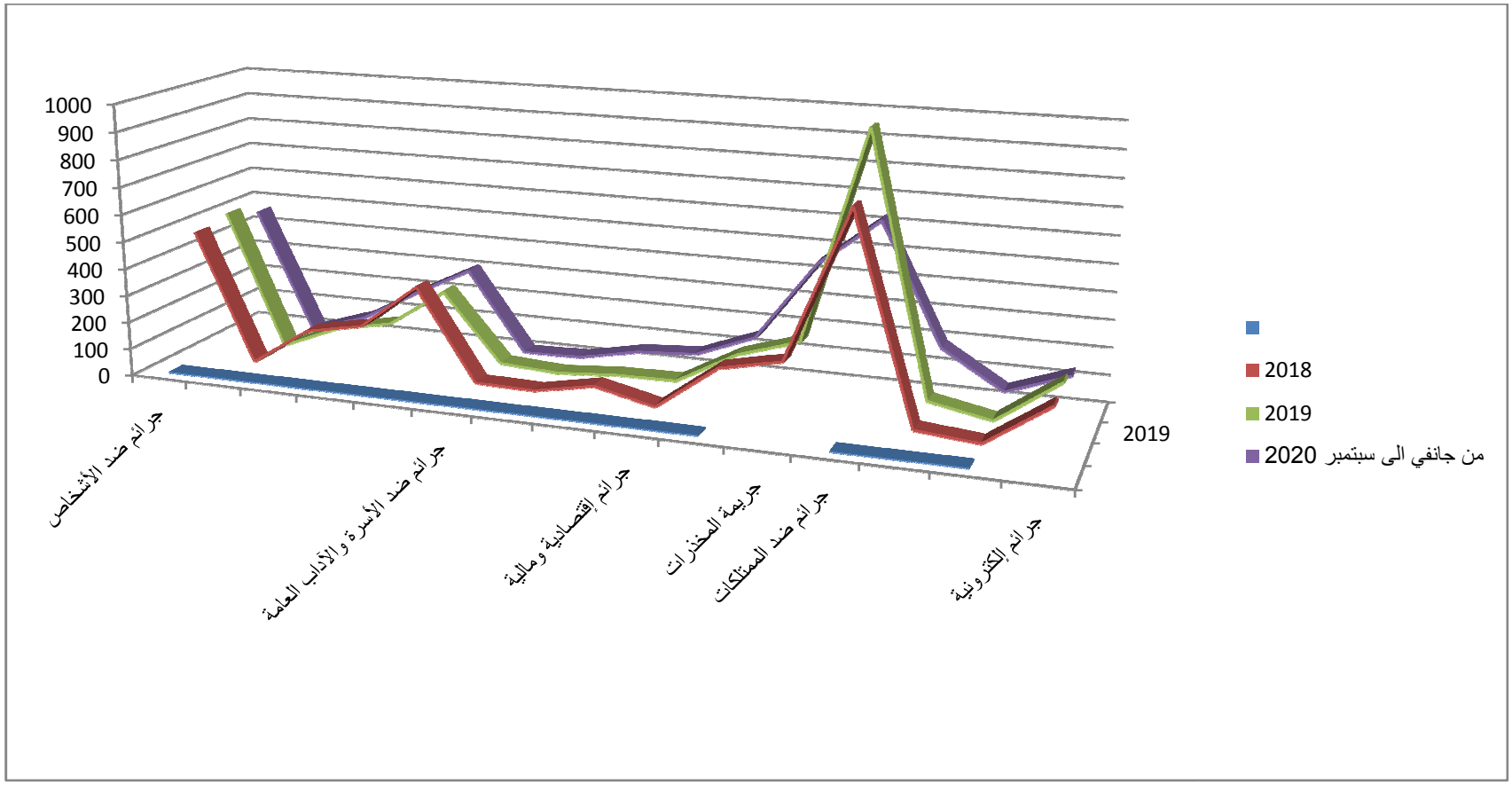

تعتمد المؤسسات الأمنية في الجزائر، سلك الشرطة و الدرك الوطني على إحصاء كل الجرائم التي تم التبليغ عنها لدى مصالح الأمن عبر كامل التراب الوطني و ذلك حسب مجال اختصاصا كل مؤسسة من المؤسسات السابقة، بمعنى أن الشرطة تنشط في المناطق الحضرية و الدرك ف الوطني يرتكز نشاطه في المناطق الريفية و المناطق الحدودية، فبالنسبة لإحصاءات الشرطة تقوم محافظات الشرطة بإرسال الحصيلة السنوية للجريمة بمختلف أنواعها إلى مقرات امن الدوائر التابعة لها و تقوم هذه الأخيرة بإرسال هذه الحصيلة إلى مقرات الأمن الولائي و التي تقوم بدورها بإرسالها إلى مديرية الشرطة القضائية (D.P.J) الكائن مقرها بالجزائر العاصمة و تحتوي هذه المؤسسة على مصلحة الإحصائيات التي يتم على مستواها تصنيف الجرائم.

و بناء على طلبنا المتمثل في الحصول على معطيات و إحصائيات دقيقة سواء كانت رقمية أو شفوية، حول طبيعة الموضوع "التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري و علاقته بالجريمة –دراسة حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسكرة–" و لخصوصية الأمور السرية حول الموضوع تمت الموافقة من طرف الجهات الأمنية بتزويدنا بالمعطيات رقمية شفوية (إحصائيات الجريمة ما بين 2018–2020) بالإضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع إطارات السلك الأمني المختصين في محاربة الجريمة، و كل ما يتعلق بأنماطها و توزيعها الجغرافي بمدينة بسكرة (انظر الجدول رقم (02) و دليل المقابلة) .

- الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص:

لا بد من مناقشة المعطيات المقدمة لنا من طرف الجهات المختصة ارتأينا أن نناقش بعض المتغيرات التي لها صلة بتطور الجريمة و أنماطها، و التي نذكر منها طبيعة الجنس و الفئات العمرية، الحالة العائلية، المستوى التعليمي.

1. النوع (الجنس)

تختلف نسبة الجريمة بين مرتكبيها (الرجل/المرأة) من حيث الكم، النوع، فالمرأة غالبا لا ترتكب جرائم العنف التي تستخدم فيها الأسلحة البيضاء كالسكاكين، و الفؤوس و الأدوات التي تثير من حدة الشجار، فهي إن لجأت للسلاح فذلك لأنه يضمن الإصابة من بعيد و غالبا ما تتجنب التنفيذ المباشر لجرائم العنف. و إن اضطرت للقتل فإنها تستخدم أساليب أخرى كالقتل بالسم، و غالبا ما يقتصر دورها على المساهمة التبعية لا الأصلية، فقد أثبتت الإحصائيات المحصل عليها من خلية الإعلام و الاتصال التابعة لقيادات الشرطة و الدرك الوطني أن إجرام الرجال يفوق إجرام النساء لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المرأة أقل إجراما من الرجل بل أن طبيعة المجتمع الجزائري عموما، و المجتمع المحلي البسكري يفضل التكتم على جرائم المرأة عوض تبليغها إلى أقسام الشرطة تجنبا للفضيحة و العار مما يجعل إجرام المرأة يدخل في خانة الرقم الأسود Le chiffre noir de la criminalité .

2. السن:

من الخصائص الفردية العامة التي تميز الشخصية الإنسانية سواء من الوجهة العضوية أو النفسية، و يصاحب السن نوعا من التطور الأول داخلي يتعلق بالتكوين العضوي و النفسي و الأخر خارجي أي التغير الذي يطرأ على البيئة التي يعيش فيها الإنسان في فترات حياته المختلفة، فقد بينت المعطيات أن نسبة وقوع الجريمة تبلغ مداه

عند الرجال في الفئة العمرية من 18-25 سنة، أما عند النساء فيمتد الحد الأقصى إلى 30 سنة. حيث يرى علماء الإجرام أن ارتكاب الجرائم يختلف حسب المراحل العمرية و هي كالتالي:

1) مرحلة الطفولة: و هي تمتد من السن 05 إلى 14 سنة باعتبارها مرحلة هامة في تكوين الشخصية و إن كانت التغيرات التي تحدث خلالها تكاد تنقطع صلتها بالجريمة و لكن لوحظ انه في النصف الثاني من هذه المرحلة تبدأ الاهتمامات الخارجية للبالغ، و هي التمكن من الإفلات من السلطة الأبوية و بالتالية تضعف موارده المالية (البالغ) فيرتكب الجرائم البسيطة.

2) مرحلة المراهقة: قبل 18 سنة تتميز بنمو عضوي و نفسي و عقلي مرتبط بحدة بالعاطفة و إن عدم الاستقرار يؤدي إلى الجريمة و قد يعجز عن السيطرة على غرائزه الداخلية و خاصة إذ كانت البيئة مساعدة على الجريمة.

3) مرحلة النضج: تنقسم إلى مرحلة الشباب من السن 18-25، و إلى مرحلة الشباب الناضج ما زاد عن سن 25-30، و تمتد حتى سن الكهولة أي (50) الخمسين.

4) مرحلة الكهولة: أي ما بعد الخمسين و تتسم بتغيرات بيولوجية فتقل الجريمة و تضل في هبوط مستمر مع تقدم العمر، و يتوقف الإجرام عادة في سن الخمسين عند الرجال، و يتأخر بالسن 55 عند الإناث، و هذا التناقص يتخذ شكلا ثابتا أو منتظما حتى نهاية العمر و يعلل هذا التناقص بما يصيب الإنسان من ضعف و وهن، و في المقابل فان المرأة في هذه المرحلة تعاني من اضطرابات نفسية و عصبية تؤثر على سلوكها بوجه عام، فترتفع لدى المرأة في هذه المرحلة نسبة جرائم الأمانة، التهديد، انتهاك حرية الغير...

و من حيث نوعية الجريمة أيضا فهي تبعد عن جرائم العنف التي تتطلب قوة و نشاط بالنسبة للسرقات فيتضاءل دورها كثيرا، و بالنسبة لإشباع الرغبة في الثأر،

ترتكب جرائم القذف و السب و الشتم، و بالنسبة لإشباع الرغبة في الكسب تقع الجريمة بطريق التحريض لارتكابها مباشرة و يعتبر الاحتيال سمة مميزة للجرائم، و ما يتفق مع ضعف القوى الجسدية.

3. الحالة العائلية:

و يمكن تفسير ذلك أن التكوين البشري للفئات يخضع للتركيب النوعي و الحالة الزواجية، فمعظمهم من الذكور الغير متزوجين لعدم توفرهم على مساكن من جهة، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى كالبيئة الأسرية كإجرام الوالدين أو فساد أخلاقهما، أو التفكك الأسري كالطلاق.

4. الدخل:

هناك عاملان أساسيان و يستند ذلك لعدم التناسب بين الرغبات و الاحتياجات الفردية و وسائل إشباعها و بالتالي لها اثر في ارتكاب الجريمة، و الاعتداء على الأشخاص و اللذان يتمثلان في الفقر و البطالة، فاغلب المجرمين فقراء و من فئة المعوزين، فالفقر له تأثير واضح على ارتكاب الجريمة كالنصب و السرقة و الاختطاف و التهديد، كما أن له تأثير في ارتكاب جرائم العرض لأن المرأة إذا لم تجد ما يسد حاجياتها تلجأ للعمل في البيوت و الفنادق فتتضاعف فرص اختلاطها بالغير فإذا كانت تعيل أطفالا صغارا يعانون من شدة الحرمان فإنها قد تنزلق في علاقات جنسية غير مشروعة، و هذا ما يؤدي إلى إحداث خلال و تفسخا على مستوى التنظيم الاجتماعي في الوسط الحضري.

بالإضافة إلى الفراغ الذي يعيشه العاطل عن العمل يصيبه الملل مما يجعله سهل الإثارة و سريع الاندفاع قد يؤدي به الأمر في الأخير إلى ارتكاب الجريمة، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية للبطالة التي تقود إلى الطلاق و التصدع الأسري مما يجعل الأبناء يفقدون القدرة على التكيف مع الوضع الجديد، و بالتالي فهم معرضون أكثر من

غيرهم للانحراف و استهلاك المخدرات أو الانضمام غالبا إلى العصابات الإجرامية، التي تستغل هذه الفئة في السرقة أو إعمال إجرامية أخرى.

5. المستوى التعليمي و الثقافي:

للمستوى التعليمي و الثقافي تأثير مباشر على توزيع و ارتفاع مستوى الجريمة، من خلال ما تبين لنا عند تحليل المعطيات المحصل عليها أن الأشخاص ذوي المستوى التعليمي (المتوسط و دون المستوى) هم من أكثر الفئات التي ترتفع نسبة الجريمة في صفوفهم، وتمثله جريمة الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها إذ سجلت خلال سنتين(2019– 2021) (90) هجرة ويعود إرتفاعها إلى الفراغ الذي يجد الفرد نفسه يعانيه خاصة أنه لم يتمكن من الحصول على فرصة عمل وكذلك روح المغامرة التي تميز هذه الفئة العمرية (18 – 45 سنة) كذلك الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وتزايد المديونية على خزينة الدولة وكل ما يرافقها من عدم القدرة دفع عجلة التنمية الشاملة تدفع بالشباب إلى التوجه نحو الهجرة كحل بديل في نظرهم لبناء مستقبلهم وتحقيق طموحاتهم

بالإضافة إلى جرائم المخذرات والأفعال غير المشروعة المرتبطة بالمخذرات والمؤثرات العقلية حيث تم تسجيل (211 جريمة) كل ذلك راجع إلى الفراغ الذي يعانيه معظم الشباب والإهمال الاسري كعدم الاحتواء وجملة من المشاكل الاسرية كالتفكك والطلاق وغياب القيم الاخلاقية و هذا ما دل على التسرب المدرسي بمعدلات الجريمة، كما أن للأمية دور كبير في ارتفاع نسبتها، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الجريمة في صفوف الفئات التي لها مستوى تعليمي عالي كون أن هذه الأخيرة اكتسبت ثقافة خلال مشوارها الدراسي تجعلها على درجة عالية من الوعي و الأخلاق

و الانضباط و التقيد بالمعايير التي يحددها المجتمع و التشبث بالقيم التي تجعل هؤلاء الأفراد يسلكون السلوك السوي. الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص:

و التي نقسمها إلى قسمين:

1. الجرائم التي تمس بالسلامة الجسدية: و تضم كلا من القتل العمدي، جرائم الضرب و الجرح العمدي بنوعيه (الضرب و الجرح العمدي المفضي إلى الوفاة و الضرب و الجرح العمدي المفضي إلى عاهة)

2. الجرائم اللفظية: و تتوزع كما يلي: التهديد، السب، الشتم، القذف التحرش اللفظي.

فمن خلال الجدول رقم (02) يتضح لنا ارتفاع نسبة الجرائم سنة 2018 بتسجيل (1160) جريمة و التي ارتكبها (1441) شخصا، و يرجع سبب ارتفاعها سنة 2018 إلى الظروف الاجتماعية و السياسية المتمثلة في الحراك الاجتماعي الذي مرت به الجزائر بسبب الغلاء في مستويات المعيشة نظرا لتقلبات الأسعار التي تعرفها الأسواق بالإضافة إلى المطالبة بالتغيير الجذري في نظام الدولة و ما يقدم المجتمع وفق مبدأ الديمقراطية.

إلا أننا نلاحظ انخفاض طفيف في عدد الجرائم في الفترة ما بين (2019 إلى أواخر سبتمبر 2020) إذ تم تسجيل (ما بين 1003-1031) جريمة تورط فيها على التوالي (1303-1346) شخصا، و حيث يمكن إرجاع أسباب ارتكاب هذه الجرائم كالسرقة و الخطف و السطو على البيوت إلى الوضع الصحي الوبائي الذي عايشته الجزائر و المجتمع البسكري بصفة خاصة، مما نتج عنه تراجع النشاط الاقتصادي و ضعف القدرة الشرائية للفرد نتيجة البطالة.

- جرائم ضد الأسرة و الآداب العامة:

بقراءتنا لمعطيات جدولنا، نلاحظ أن الجرائم ضد الأسرة و الآداب العامة بلغت ذروتها سنة 2019 حيث تم تسجيل (106) جريمة تورط فيها (155) شخص، لتنخفض و تتراجع سنة 2020 إلى (60) جريمة بتورط (115) شخص و من بين هذه الجرائم نجد جرائم العرض و الآداب و الزنا، الدعارة، و البغاء مما يكشف عن عمق أزمة القيم و الأخلاق في المجتمع البسكري، و الضعف النسبي لمؤسسات الضبط و التنشئة الاجتماعية.

- جرائم اقتصادية و مالية:

و يمكن تعداد هذه الجرائم على النحو التالي: الاختلاس، تبييض الأموال، المتاجرة بالممنوعات، التزوير، المتاجرة بالأسلحة، الأفعال الماسة بالثروات الطبيعية، الأفعال المخالفة بالتدابير الضريبية، و غيرها من الجرائم، حيث تم تسجيل (176) جريمة سنة 2018، ثم (185) جريمة سنة 2019، لترتفع أكثر بصورة جنونية سنة 2020 بتسجيل (218) جريمة، و بمكن أن ترجع أسباب هذا الارتفاع المتوالي لهذه الجرائم الى حب الثروة و جمع الأموال و المتاجرة بالأسلحة، و كذلك عدم الالتزام الأخلاقي للأفراد و عدم الشعور بالانتماء للوطن خاصة لدى الأشخاص المتهربين من دفع الضرائب، و كذلك يمكن أن نعتبر أن لوباء (كوفيد 19) تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية و تراجع الأنشطة و الأعمال.

- جرائم المخدرات:

و تتمثل هذه الجرائم في المخدرات و الأفعال الغير مشروعة و المرتبطة بالمخدرات و المؤثرات العقلية، و الأفعال الغير مشروعة المرتبطة بالمشروبات الكحولية و التبغ فقد تم تسجيل (217) جريمة تورط فيها 342 شخص سنة 218، لترتفع بنسبة قليلة سنة 2019 بـــ (223) جريمة ارتكبها 326 شخص، إلا أنها سجلت

ارتفاعا كبيرا سنة 2020 بتسجيل (449) جريمة و ذلك بتورط 633 شخص، و يرتبط هذا الارتفاع الكبير في عدد هذه الجرائم في هروب هذه الفئات من الواقع المعاش بسبب الفقر و البطالة و الهامشية التي يعانيها الشباب خاصة، بالإضافة إلى تقلص الأدوار الوظيفية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و على رأسهم الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى لغرس الخلاق، و تراجع منظومة القيم على مستواها.

كما تلعب البيئة الاجتماعية الحضرية دورا في تفاقم كل ما يتعلق بجريمة المخدرات خاصة في الأحياء و المناطق الغير مخططة و الفقيرة و التي تعاني التهميش، بالإضافة إلى التستر الجماعي للعائلات و الأسر القاطنة بهته الأحياء المتميزة بالبناء الفيزيقي الهش و تدهور الحالة الاجتماعية عموما مما يجعلها بعيدة عن مراقبة السلطات الأمنية، و هذا ما يحولها إلى بؤرة و مواقع لانتشار هذا النوع من الجرائم.

و باعتبار منطقة بسكرة منطقة عبور ما بين الشمال والجنوب و بالتالي يتخذونها معبرا و طريقا للتهريب و المتاجرة في المخدرات.

- جرائم ضد الممتلكات:

و نقسمها إلى قسمين:

أ. السرقة بشتى صورها و تصنف كما يلي:

- ✓ السرقة بالكسر: و تتمثل في سرقة المنازل و المحلات التجارية
- ✓ السرقة بالخطف (vols a la sauvette)
- ✓ السرقة بالنشل (vol a la tire)
- ✓ سرقة السيارات (vols de véhicule)
- ✓ سرقة توابع السيارات (roulotte)
- ✓ السرقة باستعمال مفاتيح مقلدة

ب. جرائم أخرى ضد الممتلكات و تتوزع كما يلي:

- ✓ الحرق (incendie)
- ✓ التخريب (dégradation)
- ✓ التدنيس (profanation)
- ✓ الابتزاز (extorsion)

من خلال عرضنا للمعطيات الجدول رقم (02) نلاحظ إن هناك ارتفاع عدد الجرائم ضد الممتلكات سنة 2018 إلى 2019 حيث بلغت (1064) جريمة بتورط 1408 شخص فيها، و هذا راجع للعوامل المساعدة في انتشار هذه الظاهرة، و المتمثلة في الارتفاع المسجل في معدلات البطالة في صفوف فئة الشباب التي تقدم على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم لتلبية بعض الحاجيات بأساليب غير مشروعة، و من جهة أخرى فقد زاد من تفاقم هذه الظاهرة هو استفادة هؤلاء الأشخاص المتورطين في مثل هذه الجرائم من ظروف تخفيف العقوبة، و الذي ساهم في ارتفاع ظاهرة العودة إلى الجريمة، كما تبين لنا المعطيات وجود أنماط أخرى لها علاقة بالجرائم السالفة الذكر كجريمة الحرق التي قد تلحق بالأملاك العمومية كالمصانع، أو أملاك خاصة كحرق السيارات و المنازل والأراضي الزراعية و المساحات الخضراء، فقد يلجأ بعض المتورطين في مثل هذه الجرائم بدافع الانتقام، إما جريمة التدنيس فقد ترتكب في بعض الأماكن المقدسة كدور العبادة (المساجد) أين يتم سرقة أغراض تعتبر كوقف للمسجد، كذلك جريمة التخريب بالملاعب الكروية أين يلجأ بعض المتورطون إلى تخريب المنشاة الخاصة بالمرافقة الرياضية.

- جرائم الكترونية:

و تتمثل هذه الجرائم في انتحال الشخصية، تهديد الأفراد، تشويه السمعة، التحريض على الأعمال الغير مشروعة، الابتزاز و اختراق الأنظمة.

فمن خلال معطيات الجدول يتضح لنا تسجيل (165) جريمة سنة 2018، لتشهد ارتفاعا محسوسا سنة 2019 بتسجيل (176) جريمة، لتعود إلى الانخفاض سنة 2020 بتسجيل (130) جريمة الكترونية، و ذلك نظرا للتقدم التكنولوجي الذي عرفه مجال الاتصال من خلال ظهور الهواتف الخلوية، و شبكات التواصل الاجتماعي أين يلجأ بعض مرتكبي هذه الجريمة إلى ابتزاز ضحاياهم من خلال مطالبتهم بمبالغ مالية مقابل كشف صور أو مقاطع فيديو تتميز بالخصوصية، و التي الهدف منها غالبا تحقيق الأرباح المادية.

ثانيا: المقابلات:

1/ عرض المقابلات:

تعتبر المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات حول موضوع معين، وتعرف بأنها تفاعل يتم بين فردين في موقف المواجهة، يحاول أحدهما (الباحث) أن يعرف بعض المعلومات أو المتغيرات لدى الآخر (المبحوث)، والتي تدور حول خبراته أو أرائه و معتقداته، وتكون ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة، كما تعرف أيضا بأنها تبادل لفظي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص.

ونظراً لأهميتها في موضوع دراستنا هذه ومن أجل التعرف على أنماط الجرائم المختلفة والمنتشرة و المتوزعة في مدينة بسكرة تمت الاستعانة بالمقابلة الموجهة مع بعض القادة في سلك الشرطة بولاية بسكرة من أجل الحصول على المعلومات التي تفيدنا في دراستنا.

والتي يمكن أن نعرفها على أنها تلك المقابلة التي تتم باستخدام قائمة استقصاء نمطية، توجه إلى جميع مفردات العينة المبحوثة، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في البحوث الميدانية، وهي تعرف أحياناً بالمقابلة النمطية.

المقابلة الأولى:

تم إجراء المقابلة الأولى مع عميد الشرطة بالمديرية الولائية للأمن لولاية بسكرة – مع العميد: (م، س)– الذي استقبلنا بحفاوة وقدم لنا العون من خلال إثراء كل ما يتعلق بجوانب موضوع الدراسة من طبيعة الجرائم المنتشرة في مدينة بسكرة وتوزيعها الجغرافي وذلك خدمة للبحث العلمي.

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
جوان 2020 من 14:00 إلى غاية 16:00 مساءا	تم إجرائها مع عميد الشرطة بالمديرية الولائية للأمن الوطني لولاية بسكرة	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/– أكثر الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم هي الفئة العمرية (17 – 30) سنة خاصة جريمة الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات (السرقة) وذلك بسبب البطالة والتسرب المدرسي، التهميش، الفقر، وانعدام المرافق، ووسائل التواصل الاجتماعي. –وعدم وجود المرافقة الو الدية أو الحكومية أو المؤسسات الأخرى (مما يؤدي الى تكوين عصابات الأحياء) – انتشار الأسواق بمدينة بسكرة كسوق العالية. – أيضا بالإضافة إلى ظاهرة السكنات الجديدة (مثل حي سيدي يحي) والتي تعاني من عدم التجانس

			بين الفئات الاجتماعية التي تسكن في السكنات الجديدة) أو ما يعرف بالأحياء الساخنة – والقبلية و العروشية. وقد تم معالجة 92 % من الجرائم المسجلة.
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ –إن المجرم لا يرتكب جريمته في حيه بل يرتكبها في حي آخر. –أكثر الأماكن والأحياء التي تشهد ارتفاع عدد الجرائم بمدينة بسكرة هي ⋆العالية الشمالية، ⋆الحي القصديري بالعالية، ⋆حي حوزة الباي، ⋆حي طابق الكلب (العالية) ⋆حي 300 مسكن بالعالية الشمالية، ⋆حي البخاري، ⋆حي سطر الملوك (الحفرة)،⋆ حي لعطيلة ⋆باب الضرب، ⋆حي سيدي بركات. أنظر الخريطة رقم (02)، والخريطة رقم (03)

		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	-تشهد مدينة بسكرة العديد من الأنماط الإجرامية وأكثرها انتشارا -الاعتداءات على الممتلكات: _سرقة المواشي -سرقة الممتلكات -الاعتداء على الأشخاص -بالإضافة إلى جريمة المخدرات بنسبة قليلة على عكس الحبوب المهلوسة والمؤثرات العقلية فهي كثيرة جداً -القتل العمدي حيث تم تسجيل (06) جرائم خلال سنة واحدة.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ أهم العوامل نجد الفقر والبطالة وانعدام المرافق الترفيهية وغيرها من العوامل التي تشجع وتساهم في العملية الإجرامية خاصة الهجرة الغير الشرعية، والاعتداء على الأشخاص والممتلكات وجريمة المخذرات، وتكون عصابات الأحياء.
		س5/ كيف تأثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها باعتبار بسكرة منطقة عبور حيث توجد ثلاث محاور رئيسية للتهريب في مجال الجريمة المنظمة: ✓ المحور الأول: باتنة _ بسكرة _ أوماش واد سوف. ✓ المحور الثاني: مسيلة _

			بسكرة _ الفيض _ واد سوف. ✓ المحور الثالث: بوسعادة _ شعيبة _ بسكرة _ باتنة. كما أن لمداخل ومخارج الأحياء والأسواق دور في انتشار نوع معين من الجرائم في منطقة معينة.
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة؟	ج6/ نعم فيه تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها حيث هذا التباين يرتبط بالكثافة السكانية المرتفعة بمدينة بسكرة وبالتركيبة الاجتماعية للمجتمع البسكري.
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة على ضوء التركيبة الاجتماعية؟	س7/ يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة على ضوء التركيبة الاجتماعية بإرجاعها إلى عدم التجانس الاجتماعي في المجتمع البسكري وارتفاع الكثافة السكانية.
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ نعم يتم تكثيف دوريات المراقبة وذلك وفق مخططات دورية شاملة مدروسة وتكون حسب طبيعة العمل: -الاستعلام الاستباقي: ويكون دورها قبل وقوع الجريمة -الرقابية: وتكون بعد وقوع الجريمة وأكثر الأوقات التي تكثر فيها

			الدوريات الرقابية تكون في أوقات الدخول الاجتماعي وكذا في شهر رمضان الكريم وذلك بتكثيفها قبل آذان المغرب بساعة خاصة في الأسواق
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية/ موسمية) عاملاً مؤثرا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم يمكن اعتبار الظروف المناخية عاملاً مؤثرا في ارتكاب الجرائم. بالإضافة الى استغلال الظروف الغير مناخية كالظرف الصحي (كوفيد 19)، أيضا الليل هو أكثر الأوقات ينشط فيه المجرمون مثلا تم حجز 19800 قرص مهلوس في الفترة الأخيرة.
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج10/ نعم للفضاء التجاري الغير المخطط دور في التوزيع الجغرافي للجريمة (سوق الخميس/ سوق العالية)
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ أجل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة خاصة الأحياء الجديدة (أحياء السكن الاجتماعي) وذلك يعود إلى –طبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان هذه الأحياء والتي تساهم بشكل كبير في تفشي الجريمة خاصة في الأحياء القصديرية. –أيضا عدم وجود منهجية ولا دراسة في تصميم الأحياء.

		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة و المهمشة وكراً للجريمة على عكس الأحياء الأخرى؟	ج12/لا نجمع على ذلك إطلاقا (مئة بالمائة) فحتى بعض الاحياء الراقية تشهد نوعا من الجرائم بسبب حب المال والكسب السريع مثلا كجريمة المتاجرة بالمحذرات، كما يستغل كبار تجار المحذرات وأصحاب المال الفقراء في هذه الجرائم. ودائما تبقى الأحياء الفقيرة هي أكثر الاحياء التي تنتشر فيها الجرائم.
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية ومن خلال مجهوداتكم هل ترون أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ يتمثل هدفنا في الاستعلام الوقاية من الجريمة ومحاولة ردعها والتخفيف من منابعها للمحافظة على النظام العام وعدم حدوث إخلال به. والجريمة لا تتوقف ولكن هدفنا الرئيسي هو التقليل منها كجريمة الاعتداء على الاشخاص وظاهرة حوادث المرور، وظاهرة عنف الملاعب مشاركة المواطن في المعادلة الامنية وذلك عن طريق التبليغ من خلال الارقام المجانية المتاحة وعدم التستر على المجرمين. كذلك إعمال تطبيقية المقاربة الجنائية عن طريق التحليل التنبؤي ORCAP وقد تم تحقيق جزء كبير من أهدافنا والتخفيف من حد بعض أنماط الجرائم المنتشرة في مدينة بسكرة.

		س14/ على حسب رأيكم واستخلاصاً لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج14/ أهم الطرق التي يمكن أن تخفف وتحد من حدة الجرائم في مدينة بسكرة هي: • التوعية • الحملات التحسيسية • تكافل جهود كل أطراف المجتمع (كالأسرة المسجد، مؤسسات المجتمع المدني) أما في الشق القانوني فالدرك الوطني يعتبر سلطة تنفيذية تطبق المواد القانونية والتي تتكون من: 1.الركن المادي: وسيلة تناسب بين الفعل والجريمة 2.الركن الشرعي: مادة من نص قانون العقوبات 3.الركن المعنوي: حسب نوع الجريمة مثلا ان مجرم يكون تحت إكراه.
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج 15/

★ التوزيع الجغرافي للجريمة في أحياء مدينة بسكرة

المقابلة الثانية:

والتي تمت بمركز الأمن الحضري بسيدي غزال نظير التسهيلات التي قدمت لنا وأفادونا بكم معتبر من المعلومات حول موضوع الدراسة، باعتبار خبراء الأمن والمختصين في الجريمة

يتوزعون على مجموعة من القطاعات الأخرى بإقليم مدينة بسكرة ونظرا لصعوبة مهامهم وارتباطاتهم بها، ومن ثمّ تم الاتفاق وبرمجة اللقاء وإجراء المقابلات بمركز الأمن الحضري لسيدي غزال.

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 19 ماي 2022 على الساعة 10:00: صباحًا	بالأمن الحضري بسيدي غزال.	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ الفئات التي تتراوح اعمارهم من: 14_35
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي درومان حي العالية حي الحفرة حي الحوزة
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة والضرب والجرح العمدي، حيازة المخدرات وتعاطيها بصورة يومية، إهانة هيئة عمومية أثناء قدومهم للحي.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ عوامل مادية كالفقر وعوامل تربوية التسرب المدرسي.
		س5/ تؤثر خصوصية	ج5/ على حسب مستوى الفقر

		المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	والتهميش
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ نعم هناك بين كل حي وحي هناك اختلاف
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ حسب الانتماء العرقي والقبلي ونشاط العائلة او الحي المعروفة به كمهنة رعي الاغنام او المتاجرة في الاراضي
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ الية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في إرتكاب الجرائم؟	ج9/ اجل لها دور
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم له دور
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط	ج11/ نعم له علاقة

		الجريمة؟	
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	ج12/ اجل اينما يكون الفقر تكون الجريمة
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ وصلنا لدرجة جيدة بخصوص هذا الامر
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ انتهاج تخطيط عمراني حضري راقي _ تشغيل الشباب _ وضع قوانين تنظيم حياة المدن

المقابلة الثالثة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 19 ماي 2022 على الساعة: 11:00 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج3/ 17- 35 سنة.
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي البخاري حي الحفرة حي العالية حي الحوزة
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة ، الضرب، المخذرات، المشروبات لكحولية، الشجار الدائم مع الجيران بسبب التجمع ليلًا، إثارة الضجيج في الحي
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ الفقر البطالة التسرب المدرسي
		س5/كيف تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ كل منطقة ولها نشاط تجاري ونشاط اجرامي معروفة به

		س6/ هل هناك تباين مكاني لإنتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ اجل حسب الكثافة السكانية وكذا رقي وعدم تهيئة الحي
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ كل حي العائلة التي ينتمي اليها والعادات والتقاليد التي تربى عليها
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ تكون الية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في إرتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ نعم
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة	ج12/ نعم يمكن القول

		والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نسعى الى تحقيق الاهداف المرجو
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج14/ القضاء على البطالة القضاء على التسرب المدرسي

المقابلة الرابعة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 22 ماي 2022 على الساعة: 09:30 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ الفئات الشبابية من 17 الى 35 سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي الحفرة حي العالية حي الحوزة
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة و الخطف، حرق المحل لأحد الخصوم، الضرب والجرح العمدي المفضي للوفاة، الشجار مع عصابات من أحياء أخرى
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ الفقر البطالة
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ عدم توفر اماكن الترفيه وعدم توفر مناصب الشغل

		س6/ هل هناك تباين مكاني لإنتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ هناك تباين سكاني حسب الاحياء و الكثافة السكانية
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ على حسب المجتمع او العائلة التي ينتسب اليها
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ الية تلقائية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية– موسمية) عاملًا في إرتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم الجريمة تكثر في ايام الصيف
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم له دور واضح
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ نعم للتصميم علاقة بالتوزيع الجغرافي للجريمة
		س12/ هل يمكن القول	ج12/ اجل لانعدام شروط الحياة

		أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	الكريمة
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نسعى لتحقيق الهداف المرجو
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ اجل العنف يولد الجريمة
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ توفير مناصب شغل للمواطن

المقابلة الخامسة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 22 ماي 2022 على الساعة: 10:30 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ 17_30 سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي درومان حي العالية حي الحفرة حي الحوزة
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة ، المشروبات الكحولية، حمل السلاح الأبيض، الدعارة.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ البطالة الفقر التفكك الاسري
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ حسب العادات والتقاليد وكذا المهنة والنشاط الممارس
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة	ج6/ نعم

		ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ حسب نهج التربية والعادات والتقاليد
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ الية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ نعم
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على	ج12/ نعم

		عكس الأحياء الجريمة؟	
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ حققنا الكثير ونسعى لتحقيق الاكثر
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج15/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج14/ القضاء على الفقر القضاء على التسرب المدرسي

المقابلة السادسة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 22 ماي 2022 على الساعة: 11:10 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ 17_35 سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ البخاري العالية الحوزة
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة، الضرب المبرح، المخذرات، المهلوسات العقلية، حمل السلاح الابيض، القتل العمدي، سرقة السيارات وتفكيكها وبيعها.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ البطالة الفقر
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ الموقع النشاط الممارس
		س6/ هل هناك تباين	ج6/ نعم

		مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ كل فرد حسب نمط وسلوك عائلته سواء اجرامي او سلوك ايجابي
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ الية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ نعم
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة	ج12/ نعم

		والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نسعى الى ذالك
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ القضاء على الفقر

المقابلة السابعة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 24 ماي 2022 على الساعة: 08:30 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ 17_35 سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ البخاري العالية الحوزة الكورس
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة، حمل السلاح الأبيض التحرش، القذف والسب، التعدي بالضرب، حيازة المخذرات وتعاطيها بصورة يومية، تبيض الأموال.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ اقتصادية اجتماعية
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ حسب الموقع وقربها من المراكز التجارية وبعدها
		س6/ هل هناك تباين	ج6/ نعم

		مكاني لإنتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ كل شخص حسب نمط وسلوك عائلته والاهل
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ الية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية– موسمية) عاملًا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ نعم
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ نعم
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ نعم
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية	ج12/ نعم

		وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نسعى الى ذالك
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ القضاء على البطالة

المقابلة الثامنة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 24 ماي 2022 على الساعة: 08:30 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ كل الفئات
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ جميع الاماكن والأحياء خاصة البخاري، سطر ملوك، الكورس، سيدي غزال
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة بالعنف، المخذرات والمهلوسات العقلية، حمل السلاح الأبيض، الدعارة، تبييض ألأموال تخريب الأملاك العمومية، وقطع الطرقات بحرق العجلات المطاطية.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ العوامل الاجتماعية العوامل الاقتصادية
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	ج5/ العامل الاجتماعي العامل الاقتصادي العامل الديني

		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ هذا حسب التركيبة الاجتماعية
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ البطالة السرقة
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ تكون الية تلقائية
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ ممكن للظروف المناخية (زمنية _ موسمية)
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ فعلا له دور في الجريمة مع وجود التكنولوجيا (كمرات المراقبة)
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ في بعض الحالات

		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	ج12/ نعم
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نسعى بإذن الله لتحقيق هذا الهدف المرجو
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج14/ الردع ثم الردع بكل الطرق

المقابلة التاسعة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 24 ماي 2022 على الساعة 10:15 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ الفئة العمرية من 19_40 سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي البخاري حي العالية الشمالية حي سطر الملوك(الحفرة) حي 400 مسكن
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة بكل أنواعها القتل، الدعارة، المخذرات ،تبييض الأموال، غلق مداخل ومخارج الأحياء، وحرق العجلات المطاطية لعرقلة حركة السير.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ الكثافة السكانية الشغل والبطالة
		س5/ تؤثر خصوصية المنطقة على النمط	ج5/ التهميش البطالة

		الإجرامي السائد فيها؟	التكفل المعيشي
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ نعم حسب التركيبة البشرية والبيئية
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ البطالة ،السرقة ،المخدرات ،التهميش
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ تكون الية مبرمجة ولها مخطط
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية– موسمية) عاملاً في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ يمكن القول في اغلب الاحيان في فصل الصيف مثلا تقع حالات الاعتداء والقتل
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ لا علاقة له
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة	ج11/ لا علاقة لذالك

		بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	ج12/ اجل و اكثر حده ولا تجزم ان الاحياء الاخرى لا وجود للجريمة فيها
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ يمكن القول التقليل منها او الحد منها في فترات كون الجريمة والمجرم في تطور
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ نعم خاصة فيما يخص بالاعتداءات على الاشخاص والممتلكات
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ انشاء مخطط امني مدروس ان تكون القوانين ردعية

المقابلة العاشرة:

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة	الإجابة
يوم 24 ماي 2022 على الساعة: 10:15 صباحًا	بالأمن الحضري سيدي غزال	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟	ج1/ 19_ 25سنة
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟	ج2/ حي الكورس حي العالية حي الحفرة حي 400 مسكن
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟	ج3/ السرقة بالعنف، المخدرات، المشروبات الكحولية، السلاح الأبيض. الشجارات مع عصابات حجز الأماكن في الأسواق،الضرب والضرب المبرح المفضي للوفاة، تخرب الممتلكات العمومية.
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟	ج4/ البطالة الظروف الاجتماعية الخروج المبكر من المدارس(الطرد)
		س5/ تؤثر خصوصية	ج5/ التوزيع الجغرافي السكاني

		المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟	التهميش خصوصية المنطقة
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة)؟	ج6/ تباين واضح وجلي فالتركيبة الموضوعة تختلف في احياء المدينة
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة في ضوء التركيبة الاجتماعية؟	ج7/ البطالة والتي تخلق عديد من الافات الاجتماعية
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟	ج8/ مبرمجة ضمن مخطط مدروس يشمل النقاط السوداء في المدينة
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية- موسمية) عاملًا في ارتكاب الجرائم؟	ج9/ بالتأكيد للظروف المناخية عامل اساسي في ارتكاب الجريمة
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة في مدينة بسكرة؟	ج10/ منها الاسواق الفوضوية التي تزيد فيها نسبة الجريمة
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع الجغرافي لنمط الجريمة؟	ج11/ العلاقة اكيدة وأثبتت عديد الحالات ان التوزيع الجغرافي الغير مخطط والعشوائي ليس رئيسي مباشرة

		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة والمهمشة والشعبية وكرًا للجريمة على عكس الأحياء الجريمة؟	ج12/ بنسبة عالية خلافا للأحياء الاخرى
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية هل ترونّ أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟	ج13/ نبدل مجهود لتحقيق ادنى حد لوقوع الجريمة مجهود ميداني –عملي_تكتيكي – فكري
		س14/ هل العنف الحضري داخل الأحياء يؤدي الى وقوع نزاعات ومنه الوقوع في الجريمة؟	ج14/ بالتأكيد العنف الحضري عامل اساسي وليس رئيسي للجريمة
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟	ج15/ توفر قوانين ردعية للحد من الجريمة

2/ التعليق على المقابلات:

في آخر المطاف يمكن القول بأن الجريمة لا تنمو ولا تظهر في نزاع اجتماعي، فهناك بعض القوى والمتغيرات الاجتماعية التي لها صلة في دفع الفرد إلى الوقوع فيها (الجريمة)، و هاته المتغيرات هي الظروف الاقتصادية وخصائص البيئة طبيعيًا اجتماعيًا والوضع الأسري وجماعات الأصدقاء والرفاق.

وبالتالي نستطيع أن نبين بوجود علاقة قوية بين معدلات الدخل (الفقر) وممارسة الجريمة باعتبار انخفاض الدخل مؤشرًا قويًا للمستوى الاقتصادي حيث نسجل دافع الفقر في قائمة العوامل لكن ما يمكننا الإشارة إليه من جهة أخرى وحسب التحريات التي أجريناها مع بعض سكان الأحياء أو الإخباريون الاجتماعيون بإضفاء صفة الفقر كان مبالغًا جدًا وربما يعود ذلك إلى أن مفهوم الفقر بالنسبة لهم يرتبط بعدم مقدرة الدخل على إشباع الاحتياجات المختلفة مهما كان هذا الدخل، ومع ذلك اقتناعنا بأن هناك علاقة قوية بين انخفاض الدخل والميل والوقوع في الجريمة إلا أننا نرى أن الفقر لا يشير دائمًا على انخفاض معدلات الدخل وخاصة إذا نظرنا إلى الفقر في إطار مجتمع معين، الجزائري عمومًا والبسكري خصوصًا وفي فترة زمنية معينة وفي ضوء مستوى المعيشة القائمة في المجتمع في فترات زمنية طويلة ولذلك فإن الفقر قد لا يشير إلى حاجة ماسة في بعض الأحيان بقدر ما يشير إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد وبالتالي فإن الجريمة قد ترتبط بمحاولة الفرد لتغيير وضعه الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص نماذج التجمعات البشرية (الأحياء، والأوساط الحضرية) التي تنتشر فيها الجرائم وتتوزع جغرافيًا من حيث الكم والنوع (الأنماط) قد ربطت بالأحياء الشعبية والفقيرة التي تفتقر إلى معظم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة.

وبخصوص الدور الذي تحتمل أن تلعبه جماعات الأصدقاء والرفاق في الدفع إلى ارتكاب الجريمة، فمعظم الأفراد مارسوا أفعالهم الإجرامية مع أصدقاء وهذا يدل دلالة واضحة على أن جماعات الأصدقاء تمارس تأثيرات سلبية وضغوطات على أعضائها، فالاختلاط والتجاوب والتفاعل مع رفاق السوء والأصدقاء لاسيما رفاق المنطقة السكنية من أهم الأسباب المهمة التي تدفع للجريمة، فالرفاق يعملون مع إشباع الميول والرغبات وتأكيد الوجود ضمن الجماعة ومن ثمة يكون الفرد معرض للسقوط في الجريمة.

فالرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل والقيم من رفاق السوء، هذه المثل تنتقل بعدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب والأفراد بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات، والمقامرة والرهانات، السرقة، الابتزاز، الدعارة...الخ

ومن ثم ارتكابهم لجرائم تحت ضغط ظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم لذلك. وبخصوص الوضع الأسري على اعتبار أن الأسرة هي الركن الأساسي في بناء أي مجتمع وأن انتماء الفرد لمجتمعه يتم عبر انتماءه لعائلته التي تشكل الخلية الاجتماعية التي يترعرع في داخلها ويتعلم من خلالها معايير وقيم المجتمع وما هو مقبول أو مرفوض اجتماعيًا، وقد تكون الأسرة عاجزة عن تشريب الناشئة معايير وقيم المجتمع نتيجة لتصدع الأسرة أو لوفاة أحد الوالدين أو كليهما أو انفصالهما أو غياب أحدهما، بالإضافة إلى وجود النزاعات والشجارات الدائمة يؤثر على الأمن الاجتماعي للأبناء ويكون عامل طرد يدفعهم للخروج إلى الشارع أو الحي والبحث عن مكان آخر أكثر استقرار، هاته الاختلالات هي إحدى المصادر الأساسية للدفع والوقوع في الجريمة.

الحي هو الوسط المحيط بالأسرة من مكان جغرافي وجيران وأماكن اللقاءات ونوعية العلاقات والصلاة القائمة في مكان الحي وللجو السائد فيه دور كبير في سلوك أفراده سلوكًا منحرفًا مآله مباشرة كتحصيل حال الدفع والوقوع في الجريمة، على اعتبار توافر أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع على السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه، مما يجعل الحي بيئة فاسدة أنبتت ولا تزال تنبت أفراد مجرمين.

يمكننا أن نؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملاً مساعدًا في عملية الإجرام، فالمسكن الذي يستغله الفرد له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للآسرة كما أن المسكن من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه وارتفاعه وانخفاضة قدمه أو حداثته والى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها (الأفرادــ الأسر) هاته الأخيرة تجد نفسها منتمية شيئًا فشيئًا ضمن جماعات إجرامية، وتعتقد أن المجتمع قد ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحياءهم فقيرة ومتخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين الجماعات والعصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم داخل أو خارج مناطق سكناهم، فالبيئة السكنية لها أثر واضح في ظهور وتطور الجريمة لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤشرات المادية والبيئة المحيطة بالفرد من سكنه والذي له أثره الجسماني والنفسي وبالتالي في طريقة سلوكه مع الجماعات الإجرامية أو الأفراد المحيطين به.

كما نشير أنه يوجد شبه تطابق تام بين مختلف المقابلات مما يؤكد العلاقة القوية بين البيئة والوسط والجريمة سيما وأن شخصيات المقابلة هم رجال أمن ميدانيين يسعون إلى التقليل من الجريمة ومكافحة أوكارها.

ثالثًا: شبكة الملاحظة

تعتبر شبكة الملاحظة من الأدوات التي تظهر فيها بصمات الباحث أي أنه يقوم بإعدادها وتصميمها مع الموضوع المراد دراسته ونحن في هذا الصدد نجد أن **MARC-ADELARD TRAMBLAY**)) يعبر عن الأدوات التي تصمم لهدف جمع المعلومات بقوله: "في إطار كل تقنية من التقنيات، ينبغي بناء أداة خاصة لكل دراسة يراد القيام بها، لذا تتمتع هذه التقنية ببنية ومميزات تجعلها قادرة على الحصول على المعطيات الضرورية والكاملة للدراسة".

وبالمختصر المفيد يمكن إعطاء تعريف مهم موجز لهاته الأداة على النحو الأتي:

هي نموذج وإجراء منظم معد من طرف الباحث لمراقبة السلوكيات المرتبطة بظاهرة معينة، لجمع البيانات في ظروف وعوامل معينة، للتعرف على طبيعة المشكلة لفهمها، تحليلها وتفسيرها بشكل علمي وموضوعي.كذلك تسجيل بعض السلوكيات الدقيقة حول الظاهرة. (موريس أنجرس: 2004، ص 272).

ونحن في هاته الدراسة قمنا بتصميم هذه الشبكة وذلك طبعا بالاستطلاع الميداني، والتزويد بالمعلومات حول أهم السلوكيات والمظاهر المنتشرة بالإحياء المراد دراستها التي اعتبرت وصنفت كبؤر لانتشار وتوزع الجرائم بالإضافة إلى المراقبين الاجتماعيين (الإخباريون) الذين زودونا بمعلومات وحقائق عن سكان الأحياء بحكم معايشتهم لفترة تتجاوز العشرين (20) سنة. بالإضافة إلى بعض السلوكات التي تمهد للوقوع في الجريمة كالابتزاز، الاختطاف، التحرش، السرقة، حمل السلاح الأبيض، السب والشتم، ترويج واستهلاك المهلوسات...الخ. ومن ثم تصميم شبكة الملاحظة، هذه الشبكة أفادتنا خلال الزيارات الأولى لميدان البحث، بالرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهتنا حيث تم التعرض لنا وإلحاق ضرر نفسي معنوي ،ومادي على مستوى

مركبتنا وتزامن ذلك عند مغادرتنا للحي وكان الهدف من زيارتنا هو الحصول على صور حقيقية لواقع الأحياء التي تعتبر بؤر لانتشار الجرائم المختلفة.

وتتمة لذلك كانت الملاحظة موجهة لأحياء مدينة بسكرة على مستوى بعض القطاعات الحضرية والتي صنفت من طرف المديرية الولائية للأمن بمدينة بسكرة وعلى حسب قول وإجابات خبراء الأمن الذين أجريت المقابلات معهم على أن هاته الأحياء وأصبحت وكرًا ومكان لانتشار الجريمة بجميع أنماطها وهو ما دعم ملاحظاتنا والنزول إلى وسط الميدان بالرغم من الصعوبات التي واجهناها والخوف الذي ارتابنا ونحن نتجول في أزقة هاته الأحياء، في نهاية المطاف تعرضنا إلى بعض المشكلات على مستوانا أو من رافقنا في ذلك وهم من خيرة أبناء الحي والساكنة لفترة زمنية طويلة تجاوزت العشرين سنة والذين أفادونا ببعض المواصفات والظروف التي عايشوها و يتعايشون معها لحد الساعة.

فهاته الأحياء عبارة عن أحياء شعبية وبنايات قديمة منذ الاستقلال حيث تم تطويرها نوعا ما إلا أنها تبقى من أخطر أحياء المدينة، حيث تكثر فيها الجرائم وتعدد أنواع على حسب قول المراقبين الاجتماعيين (الإخباريون) تتميز هاته الأحياء خاصة العالية الشمالية وسطر ملوك (الحفرة، البخاري، لعطيلة، سيدي بركات...) بكثرة المداخل والممرات، بنايات قديمة، ضيق الغرف، كثرة الأفراد في العائلة الواحدة في بعض الحالات يتجاوز (07) السبعة أفراد في المنزل.

وإعتمادا على شبكة الملاحظة المعتمدة في دراستنا هذه هناك بعض المظاهر تم رصدها من خلال الولوج في بعض الاحياء التي تعتبر وكرا للجريمة والتي تتمثل في **التجمعات – الفراغات – تدهور المحيط – الأزقة – البنايات – الأمكن المظلمة –**

الإنارة العمومية – المجالات غير المراقبة مثل الغابات المجاورة للأحياء ... وهذا ما توضحه الصورتين رقم (01) (02).

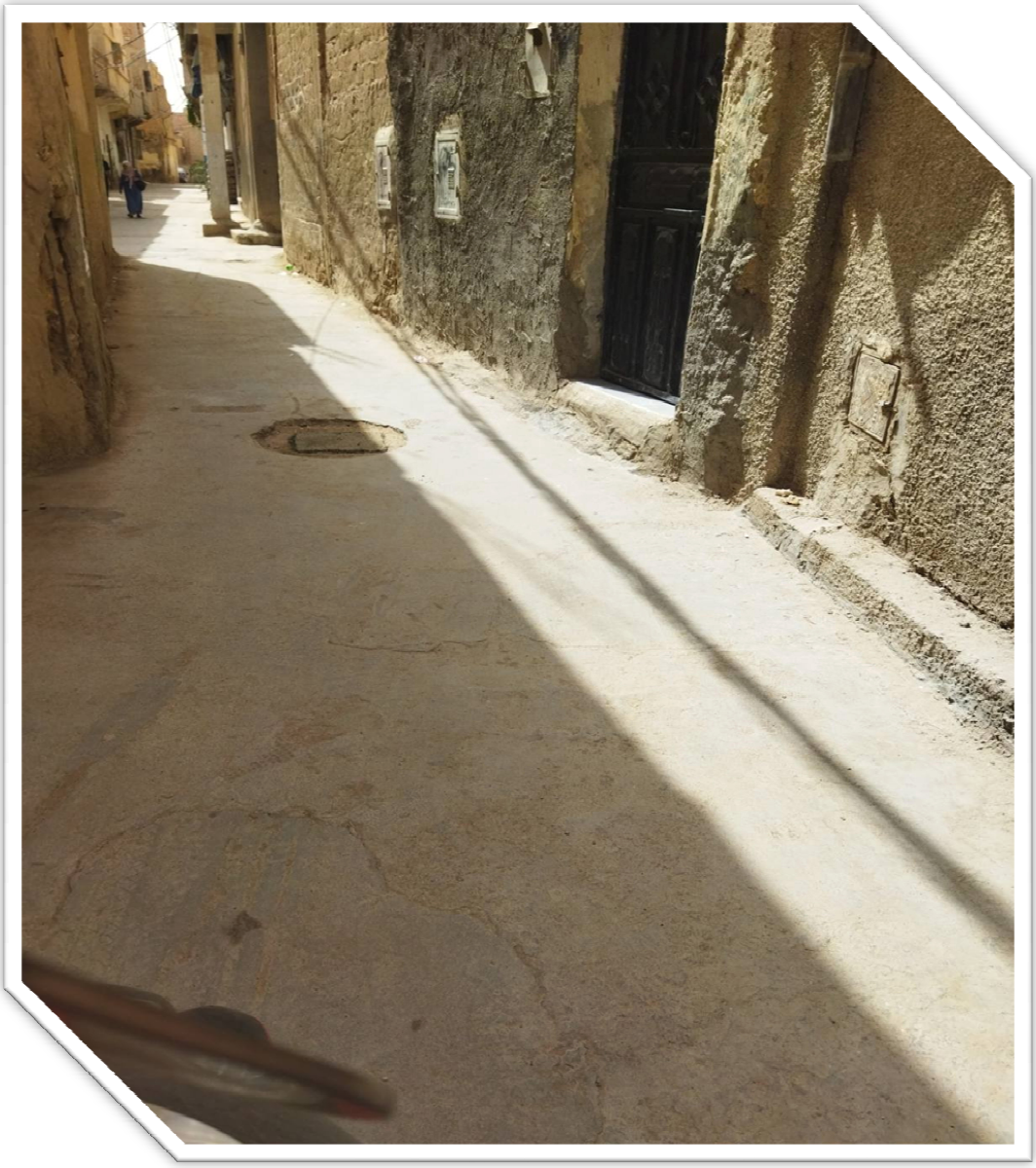

الصورة رقم: (01) توضح أزقة حي البخاري (لعطيلة)

الصورة رقم: (02) توضح أزقة حي الحفرة (حوزة الباي)

كذلك ما لاحظناه تجمعات كثيرة للشباب ملامحهم توحي بأنهم مدمنو محذرات وحبوب مهلوسة ويتناولون الزطلة بطريقة السجائر، على أجسادهم رسومات توحي بأنهم خطيرين.

أما بحي الكورس بالمنطقة الغربية الحضرية فهو عبارة عن عمارة حديثة النشأة أنشأت بصيغ مختلفة، عدل، تساهمي، ترقوي حر، والسكن الاجتماعي في آخر هذه التجزئات ما يوازيه السكنات الفردية بتجزئات أخرى والذي أصبح بؤرة لانتشار السلوكات المنحرفة والتي كانت نهايتها الجريمة ما لاحظناه أيضًا في بعض الأماكن خلو الحركة خاصة النساء، فهناك تجمعات كثيرة لشباب يتميزون ببشرات خاصة كما يضعون الأقراط ولباسهم ممزق غلبت عليه الموضة الدخيلة ويركبون الدراجات النارية مما يجعل المقبل إلى الحي يخاف منهم، بالإضافة إلى جلوس الشباب طوال اليوم أمام أبواب العمارات وخاصة في المساء،

وما تمّ ملاحظته كذلك في حي العالية المعروف ب(طابق الكلب) أنه قريب من الغابات وتتوزع فيه الفراغات المجالية وقريب من وادي سيدي زرزور الذي يعتبر من أماكن الانحرافات وصولا إلى الجريمة، هذا الوضع يعبر على أن البيئة السكنية لها أثر واضح في ظهور وتطور الجريمة لدى الفرد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد في سكنه، والذي له أثره وهذا ما يعكسه الإطار الايكولوجي على نفسية الشباب بخلق فضاءات لممارسة سلوكاتهم المنحرفة وجرائمهم، وإنعدام الإنارة العمومية ليلا نتيجة تخريبها من طرف عصابات الأحياء لكي تتيح لهم سهولة ممارسة الجرم والفرار من أيدي رجال الأمن. وهذا ماتوضحه الصورة رقم: (03)

صورة رقم: (03) توضح أزقة حي طابق الكلب (العالية الشمالية)

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن هناك عدة عوامل تتداخل فيما بينها، ولا يمكن قياس الجريمة بتفسير علمي فردي إنما من الضروري وجوب الأخذ بالعوامل الايكولوجية، الاقتصادية والاجتماعية، وما هو ناتج عن تصادم ثقافات مختلفة داخل الأحياء ويتبين أنه كلما اجتمعت عدة عوامل لدى الفرد كلما زاد سلوكه نحو الجريمة، وعليه يمكن القول أن محصلة الجريمة لدى الفرد تعود في الأساس إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي للبيئة السكنية مع الالمام الكامل بكل العوامل الاخرى سواء ما تعلق بالفرد أو المجتمع ككل، وبالتالي لا يمكننا إلغاء أو التركيز على عامل وإهمال آخر.

الفصل الثامن:

عرض وتحليل مقابلات (لقاء) الإخباريون

تمهيد

أولاً: الإخباري الأول

ثانيًا: الإخباري الثاني

ثالثًا: الاخباري الثالث

رابعًا: تحليل مقابلات الاخباريون

خلاصة

تمهيد:

قد يكون هدف الباحث التعرف على تاريخ مجتمع محلي وما ينطوي ضمنه مجموعة من الأحياء، هاته الاخيرة يعيش قاطنوها ظروفا معيشية مزرية وقاهرة، لإفتقارها للمرافق الخدماتية، مما وجب علينا الاعتماد على أفراد بعينهم لجمع مادة حول الحي وهنا لجأنا الى عدد من الإخباريين أو المراقبين الاجتماعيين من كبار السن والعارفين بخبايا الموضوع المراد دراسته فهم يقدمون مادة البحث كاملة ويشكلون العينة المحددة التي إعتمدنا عليها باعتبار أن هاته المادة التي يقدمها الاخباري تعتبر مادة رئيسية في البحث، وهذا ما أو صلنا إلى نتائج عامة.

أولاً: الاخباري الأول:

مقابلة مع المراقب والخبير الاجتماعي (ب، ف) البالغ من العمر 48 سنة قاطن بحي العالية الشمالية : تمت المقابلة يوم الخميس 26 ماي 2022 على الساعة: 09:00 صباحا بحي العالية الشمالية (طابق الكلب).

– **منطقة العالية الشمالية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:** بالرغم من محاولة السلطات تغيير اسم المنطقة الذي يعرف بـــ: "طابق الكلب" إلى حي الزهور إلا أن الناس لا زالت تسمي المنطقة باسمها القديم وهو ما تدل علية رغبتهم في العيش بالسكنات الهشة والحالة الكارثية من مظاهر بيئية لمجاري مياه قذرة وقاذورات وأوساخ وتدني المستوى المعيشي لبعضهم، بالرغم من محاولة الهيئات، والسلطات المحلية إحصاءهم ومنحهم سكنات إلا أنهم في تزايد مستمر وبالرغم من محاولة القضاء على الأحياء القصديرية والمساكن الهشة ألا أنهم ينتقلون بعد الاستفادة إلى أماكن جديدة لبناء أحياء سكنية بالقرب من الأحياء الحضرية، وذلك من طرف مجموعة كبيرة جدا لها فائدة من هذه العملية ومنها:

– الاستفادة مرة أخرى من السكن لفائدة فرد آخر من العائلة.

– التهرب من تسديد الفواتير"الكهرباء،الغار،الماء".

– ترويج المخدرات.

كما أنها تعد أماكن وأوكار للإختباء عند القيام بجريمة ما، ومن بين الأساليب التي يمكن ان نسميها تقنيات إجرامية لترويج المخدرات التي وجدناها بميدان دراستنا بمنطقة العالية نذكر ما يلي:

1- تقنية الترويج والتخفي:

وهي تقنيات يعتمدها المروجون في عملية التهريب والاختباء من الأمن الوطني لضمان سيرورة تجارتهم، حيث تروج هذه المخدرات في الشوارع بشكل كبير فأصبحت شبه علانية وعلى شكل بائعين للحلويات موضوعة على طاولات أو محمولة والحصول عليها يعتبر غاية في السهولة، خاصة في الأحياء الضيقة، والمظلمة إذ أنهم يكسرون الأضواء العمومية لكي يسهل تخفيهم وقد يتم تخبئة المخدرات في كيس بلاستيكي تحت صخرة قريبة من البائع أو في حائط أثناء عملية الترويج، وعند قدوم أي زبون يسلمه المال فيذهب ليجلب له سلعته ثم يعود إلى مكانه حيث ليتفادى حمل تلك الكمية في حال مداهمة الشرطة ولا يمكن إدانته، كما انه بمجرد الحصول على رقم المروج وعند طلبه يطلب أن تعرف عن نفسك وسيسألك من أعطاك رقم الهاتف أو من أرسلك حتى يطمئن نهائيا، بعدها يتم تحديد مكان ووقت اللقاء، وبعدها تتم عملية الحصول على المخدرات المطلوبة، ولهم صفات خاصة يتميزون فهم يلبسون البدلات الرياضية ومنها "LA COSTE"وحذاء رياضي من نوع نايكيAIR MAX""أو"TN".

وهناك طريقة أخرى لترويج المخدرات وتكون عبر الهاتف وهي أكثر أمنا من الأولى فعند اتصالك بالمروج يدلك على مكان تواجد المخدرات، ويبقى يوجهك عبر الهاتف حتى تصل إلى المكان المطلوب تحمل سلعتك، وتضع النقود وتتصرف في الحال فهي طريقة قديمة لم تعد مستعملة الآن، ويعتمد بعض المروجين الدراجات النارية وذلك للتنقل سريعا وتلبية حاجيات الزبائن بشكل أسرع وربحا للوقت.

2- تقنية تقاسم الأدوار:

استعمال فردين معك في الترويج فتتقسم المهام على 3 أشخاص الأول يدعى " LE VENDEUR" البائع والذي يستقبل الزبائن ويسلمهم البضاعة ويستلم النقود ثم يقوم

بتسليم النقود إلى الشخص الثاني الذي يحسب ويحمل نقود البيع "LE CAISSIER"أما الشخص الثالث فيدعى"SUIVEUR" يقوم بالحراسة والمراقبة أثناء عملية البيع وذلك عند دخول شخص غريب إلى الحي يمكنه أما أن يكون شرطيا في زي مدني أو شخصا عاديا كما يحرص مكان إخفاء المخدرات فقد يمكن التعرض للسرقة من قبل أشخاص تربطهم بهم مشاكل سابقة في المجال ويسمى المخبأ "LA CASHETTE"

3- تقنية الأسماء المستعارة:

تعتبر هذه التقنية شائعة جدا في الشوارع الجزائرية وتستعمل هذه الأسماء لتضليل قوات الأمن في الشوارع فلا يستعملون أسمائهم الحقيقية حتى لا يصبحوا معروفين ومراقبين من قبل الأمن ومن بين هذه الأسماء "الزيبرة، المسوَّك، البارجي، ماكس، تيكس، لهر،بانيا، النش، الغنج، لميقري، لاستيك، فليشة، الجرذ، كشرود، بطيخة، فقوسة: السنك، الطونبة، بوحة البغل، الطاهر صَكَما، زويتنا، لجُوجمَا، دَيدِي، اللَوز، السلوقي، بيكاتشو، الداندو" وأسماء عديدة لشخصيات قديمة في العمليات الإجرامية وترويج المخدرات،

4- تقنية استعمال الأطفال الصغار والقصر:

ويستغلون في عمليات الحراسة والمراقبة حيث دائما ما ترى مراهقين في مداخل الأحياء والشوارع وأحيانا تراهم يركضون لأخبار المروجين بدخول الشرطة للحي أو بواسطة الهواتف النقالة وهي طريقة جيدة وتساعدهم في كسب الوقت للتخفي وتخبئه المخدرات أو التخلص منها لحين وصول الأمن، ويعتبرونهم عمال لديهم يقدمون لهم المال ويشترون لهم ما يرغبون به.

وهناك من يستعمل طريقة أخرى،وتتمثل في استعمال واجهات لإخفاء نشاطهم الحقيقي كمحلات تجارية أو كشك متعدد الخدمات أو محلات لحرف معينة كنجار أو

حداد أو ميكانيكي وذلك لإبعاد الشبهات والشكوك ومزاولة نشاطهم بكل راحة، وهناك تقنية أخرى والتي تتمثل في التمثيل والادعاء بان هذا الشخص مختل عقليا يدور ويجوب جميع الشوارع وترويج المخدرات أو الادعاء بالإعاقة الحركية كاستعمال العكازات أو الكراسي المتحركة وهي طرق كثيرا ما استعملت بالتضليل والتمويه سواء للناس أو قوات الأمن والشرطة

5- تقنية التخياش:

تقنية تتمثل في سرقة جزء صغير من جزء كبير من كمية مخدرات تابعة للبارونات ثم يتم ترويجها في الأسواق الصغيرة ويعتمدها خاصة المروجون الصغار لزيادة ربحهم وعادة من يقومون بها يدعون "جماعة طباقو" أي من منطقو بالعالية تسمى بطابق الكلب،كما توجد تسميات أخرى ومراتب لهؤلاء المروجين قد تختلف باختلاف أدوارهم منها:

-الصنايعية: وهو اسم لمجموعة من المروجين للمخدرات حيث يقومون بترويجها على مستوى العديد من الشوارع، ولهم من الخبرة في هذه الصنعة مدة كبيرة.

-المعلم:ويعتبر رئيس مجموعة من المروجين يعطيهم كمية معتبرة من المخدرات بعد البيع تعود أرباحه ليعطيهم بعد ذلك أقساط مجهوداتهم وتعبهم.

-الشيخ:وقد أصبح لقب يقال لمن لهم الاحترام بين مجموعته والمجموعات الأخرى المروجة للمخدرات، وله دوره في حل النزاعات والخلافات بين المعلمين الكبار وله معارف وعلاقات كثيرة.

- المهلوسات المشهورة والمستهلكة:

تنتشر العديد من الحبوب المهلوسة التي تشهد استعمال اكبيرا من قبل الشباب الذي يعتبر الفئة الأكثر تعاطيا لها و تختلف أنواع هذه الحبوب كثيرا من حيث الأصناف والأنواع و الأشكال والألوان فكل عام تقريبا تظهر أنواع جديدة في سوق المخدرات منها ما هو مصنف ضمن الممنوعات ومنها من لم يصنف بعد وذلك لان بعضها غرضه علاج العديد من الأمراض وبالتالي هو مرخص من قبل القانون ويباع بشكل طبي في الصيدليات، وهو ما استغله بعض المتعاطين والمروجين والمدمنين وأخرجوه إلى الشارع عبر وصفات طبية مزورة ونذكر من بين هذه المهلوسات الريفوترين " الحمرا"، ديازي بوم" الزرقة "، مدام كوراج–الروش –بالإضافة إلى إقزوميل –الكيتيل– البركيديل_الباركينان_ السوال، الترونكسان "إثيميستا"، ترامادول "الدمعات".

كما تختلف تسمياتها من منطقة لأخرى، ومن جماعة لأخرى وهي أسماء تطلق عليها في الشوارع وبين أصحاب هذا المجال من متعاطين ومروجين وذلك يكون حسب لونها أو شكلها أو الرموز التي تكون عليها وكذلك حسب المفعول الذي تخلفه على الشاب منها: "العقرب" ، "الكانيطة" ، "لامبة فيليبس "، "الكبسولة"، "الشوكو" ، "ماروخا" ،"ميلكا" ، "الطاكسي" وغيرها من الأسماء الغريبة و لكن تبقى المهلوسات الأكثر شهرة في الحي و الأكثر استعمالا للشباب حب "ليريكا" أو " الصاروخ" كما يطلق عليها بالإضافة إلى "الإكستاسي" أو "الحلوى" كما يطلق عليها زد على ذلك "الزومبي" أو "الفلاكا" وكذلك يوجد مهلوس آخر ويتمثل في السوبيتاكس وسنتعرض لهذه الحبوب بالتفصيل فيما سيأتي، و التي منها ثنائيات التعاطي المشهورة في الشارع: وهي عبارة عن عملية تناول مخدرين معا أو مخدر و مادة أخرى معه عادة ما تكون غذائية أو غير ذلك كمخدر و مشروب غازي غير كحولي أو كحولي أو مخدر و سيجارة أو مخدر وقطعة حلوى أو علك وذلك بهدف تحسين و تقوية النشوة أو إطالة مفعول

المخدر أو حتى إعادة تفعيل المخدر في الجسم للعمل من جديد بعد خموده إضافة لوجود ما يسمى حسب العينة (أ.ب) **« les cocktails »** "الكوكتيلات" وهي عملية شرب مجموعة من الحبوب والمهلوسات دفعة واحدة أو واحدة تلو الأخرى تولد شعورا فريدا من نوعه ومن بين الثنائيات المنتشرة بقوة هذه الأيام نجد:

1-الكيف والشوكولاطة:

إن الكيف أو "الزطلة" أصبحا دائما مرافقين لبعضهما البعض خاصة الشوكولاطة السوداء " امباسادور" وذلك لدورها الكبير في عملية الانتشاء أو ما يسمى " التبناج" وهي كلمة آتية من البنج أو التخدير.

2-الإيريكا والكوكاكولا:

ثنائي دائما ما لا يفترق ودليل ذلك في الشوارع نرى معظم الشباب حاملا لمختلف أشكال الكوكاكولا من قارورات وعلب لها، ويعود ذلك لدور الكوكاكولا في إعادة مفعول ليريكا للعمل من جديد في جسم الإنسان بعد خمودها ويمكن ان يدوم ليوم ويومين كاملين فكلما شرب المتعاطي تعود هي للعمل من جديد.

3-الاكستاسي مع العلك «Free dent»أو الحلوى "كوجاك":

ثنائي مرتبط معا طوال الوقت خاصة في الملاهي الليلية حيث وبعد تناول الاكستاسي ينشف الفم والحلق وتصيبك حالة من الاختناق فتصبح في حالة هستيرية صعبة فتطلب شيئا سائلا وحلوا كالعلك مثلا أو الحلوى حتى ترجع لحالتك الطبيعية كما تعود الاكستاسي للعمل من جديد ويطول مفعولها كذلك يمكن شرب الفودكا ليمون معها وهو مشروب كحولي.

4-الترامادول والسجائر:

ثنائي جديد حيث وحسب العينات المدروسة أن بعد شرب دواء الترامادول ما عليك سوى الاستمرار بالتدخين فتحصل على مفعول جيد من الانتشاء وكلما تدخن كلما يدوم المفعول.

5-ديازيبام مع أي مشروب غازي:

يدوم مفعول هذا الدواء راجع للغازات الموجودة بالمشروب ما يحفزه للعمل الدائم والمستمر.

كما نذكر من بين الكوكتيلات الشائعة حاليا:

- كيف + كوكاكولا + باركيديل + قهوة.
- قهوة + ترامادول + كيف.
- الايريكا + كيف + كوكاكولا + شوكولاتة سوداء + مهلوس آخر.
- الايريكا + كيف + مشروب كحولي (بيرة).

كما تنتشر بالمنطقة مختلف النشاطات الإجرامية منها السرقة مثل سرقة الهواتف النقالة، الحقائب اليدوية للنساء، الأقراط الذهبية، للبنات الصغيرات في السن، والضرب والجرح، والتعدي على الغير في مناطق أخرى أحياء أخرى، كما انه يوجد بالمنطقة من يعملون بالمصالح الإدارية إلا أنهم يساهمون في علمية ترويج المخدرات وهذا للربح السريع.

حيث تعمل أغلب النساء بالمناطق السكنية القصديرية الهشة، منظفات بالمصالح الإدارية أو بالمناطق الفلاحية لجني المحاصيل الزراعية، أو منظفات لدى العائلات الغنية.

وتنتشر بالأحياء الكلام الفاحش وعند حدوث شجار بين عائلتين ترفع السيوف والأسلحة البيضاء وتستعمل مرشات المبيدات الحشرية على بعضهم بإشعالها بالنار وقد تشارك النساء في الشجار استخدام نفس معدات الرجال. وفي هذه الحادثة نذكر موقف حصل انتقام عائلة من الأخرى حيث تم التعدي عليهم من خلال اختطاف ابنتهم واغتصابها بمنطقة تسمى "الحنية" بالعالية.

ومن ناحية العلاقات الاجتماعية، فالكل يتخذ الحيطة والحذر في التعامل مع الآخر، والعلاقة مبنية على الجيرة والمصالح الاجتماعية المتبادلة فقط، إلا في حالات القرابة فتتخذ العلاقات الاجتماعية موضع الهيبة والسيطرة بالحي.

ونجد أن الكل وبدون استثناء إلا في حالات قليلة جدا يرسلون أبناءهم للدراسة، إلا أن العديد منهم وفي المراحل النهائية للمتوسط والثانوي يتخلون عن الدراسة ويتوجهون الى العمل بالأسواق والحلاقة والتجارة، وقد ينحرفون تأثرا بالمجرمين من أبناء الحي، وذلك باستغلال وضعهم المادي وضعفهم واحتياجهم.

حيث أنهم يستغلون مداخل ومخارج الحي في مضايقة المارة خاصة النساء والفتيات ويجلسون على كراسي صغيرة ويشهرون في أيديهم السكاكين ولديهم على أجسامهم الأوشام كدلالة على الخشونة والقوة.

بالرغم من سعي السلطات المحلية إلى إلحاقهم بالركب الحضري للمدينة إلا أن الفئة التي تروج المخدرات يقومون بكسر أضواء الإنارة حتى لا يكتشف مكانهم إلا من لهم دراية بمواقعهم ويفضلون أن يبقى الحي مظلما، والعديد من السكان يرون أنه تكشف منازلهم خاصة بفترة الليل أثناء صعودهم للسطح للنوم. حتى ينامون في الظلام وهذا يعني أن جميع السكان مشاركون في تهيئة الوضع للجريمة.

نذكر الحادثة والفاجعة الأليمة التي وقعت عام الحراك الاجتماعي للطالبة عبير التي كانت تزاول مقاعد الدراسة، بجامعة بسكرة وتحدثت بقضيتها كل وسائل الإعلام الجزائرية حيث تمّ اغتيالها بكل وحشية من طرف شاب يسكن بنفس العمارة التي تقطن بها الضحية، حيث اغتصبها ونكل بجثتها بالموازاة مع مساعدة أفراد أسرته (الأم، الأختين، والأخ) طمس الجريمة حيث تمّ رميها في مناطق مبعثرة وكل واحد من الأفراد المجرمين للأسرة أوكلت له مهمةً في ذلك.

بالإضافة إلى الجلوس الدائم للشباب في الحي على مدار اليوم خاصة في المساء الضيق وأواخر الليل، وما نلاحظه في تجمعاتهم تناول الكيف، والزطلة، وشرب الخمور ووضعها في القارورات الخاصة بالمشروبات الغازية، كذلك علناً أمام السكان، ويكون في نهاية المطاف فيها الشجارات و العراكات واستعمال السلاح الأبيض كالسيوف والسكاكين، لنا خوفًا كثيرًا وعدم الإحساس بالأمان وكل هذا بالرغم من قرب مركز الأمن الحضري، وحتى عند قدوم قوات الأمن لا يستطيعون في بعض الأوقات الدخول إلى وسط الحي نتيجة السلوكيات التي يتعرضون لها كالرشق بالحجارة وقارورات الخمر وما شابه ذلك.

كذلك أضيف فكرة مهمة وهي المحادثات السرية بين الشباب ويستخدمون دائمًا شفرات سرية بهذا المعنى (الجني واش كاين عندك الدولة راهي تسركل).

ثانيا: الإخباري الثاني:

مقابلة مع الإخباري (ق،ن) البالغ من العمر 49 سنة قاطن سيدي غزال : تمت المقابلة يوم الأحد 05 جوان 2022 على لساعة: 11:00 صباحا سيدي غزال.

أنا السيد (ق.ن) أحد سكان حي (سيدي غزال)، حي نشأ بشكل فوضوي خارج المخططات العمرانية للمدينة (في الثمانينات)، فمعظم بناياته أنجزت بشكل عشوائي، سكانه لا يحوزون على رخصة بناء ولا عقود ملكية فردية لسكناتهم، تنعدم فيه المرافق العمومية للحياة.

ولقد ازدادت وضعية الحي سوءً خلال العشرية السوداء (فترة التسعينيات) بسبب التوسع العمراني وعمليات النزوح السكاني إليه من مختلف المناطق المهمشة المجاورة، بسبب الأوضاع التي كانوا يعيشونها في تلك المناطق أملا في الأفضل، ولقد شجع لجوء هؤلاء توفر القطع الأرضية وكذا توفر منازل للكراء بسعر مناسب.

وقد أدى هذا النزوح إلى تراكم سكاني كثيف نتيج عنه اكتظاظ وتجمع سكاني في حيز جغرافي ضيق ولد ظروف اجتماعية واقتصادية لهذه الساكنة وفاقم من وضعيتهم ، هذه المعاناة زادها نقص اهتمام السلطات بالحي من حيث التهيئة العمرانية (نقص الإنارة، صرفا صحي، غاز، طرق...الخ)، وعدم الاهتمام ترجعه السلطات للحالة والوضعية اللاقانونية لهذه البناءات والتي أنجت خارج الإطار القانوني.

بالنتيجة ولدت هذه الظروف حالة من التذمر لدى سكان الحي بل تجاه السلطات وباتجاه الأحياء الأخرى والتي تنظر إليه بنوع من التمييز بين حيهم والأحياء الأخرى، وهكذا أخذت النظرة السلبية لسكان هذا الحي تزداد وتنمو تجاه السلطات وكذلك باتجاه الأحياء الأخرى، فاتجاه السلطات يعتقد سكان الحي أن السلطات تتعمد تهميشهم وتركهم إلى سبيل في تدبير أمور حييهم وهم من يتحملون ما توصل إليه، وهم من يتحملون

مسؤولية ذلك. أما باتجاه الأحياء الأخرى فهم يرون أن نظرة الأحياء الأخرى باتجاههم هي نظرة استعلاء وتمييز، وبأنهم وافدون جدد يحملون كل الآفات الاجتماعية السلبية معهم وأن مخالطتهم ومجاورتهم تسيء إليهم وتلحق الأذى بأبنائهم، وهم بالتالي من الأفضل تجاهلهم وعدم التعامل معهم من حيث الجيرة أو التعامل أو حتى الزواج.

لقد هيأت البيئة العمرانية الهشة لهذا الحي والظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكانه صعود ظواهر اجتماعية خطيرة، أخذت تجلياتها تظهر ، فمن الناحية الاقتصادية تظهر في تفشي ظاهرة البطالة لدى السكان وبالأخص لدى الشباب من نقص وانعدام مداخيل الأسر فأصبح أرباب هذه الأسر غير قادرين على تلبية حاجات عائلاتهم الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات سوء التغذية لدى أبنائهم، مما استدعى من السلطات توفير وجبات غذائية بالمدارس الابتدائية. حيث امتد تأثير هذا الجانب إلى ظهور حالات التسول بين أفراد هذه الأسر صغارًا أو كبارًا ومن الجنسين، كما امتد هذا الأثر وأصبح يهدد الروابط العائلية بحيث لاحظنا حالات الطلاق (بالتراضي أو الخلع أو التهرب من المسؤولية العائلية) بين صفوف الشباب والبنات، المتزوجون والمتزوجين حديثا، ترجع أسبابه إلى (البطالة، تسريح من العمل، قلة السكن...الخ)، أما اجتماعيًا فأخذ الأمر يزداد تدهورًا وخطورة خصوصًا مع ظهور حالات استخدام العنف والشجار المتكرر باستخدام الأسلحة البيضاء، وظهور بؤر الفقر فيها نتيجة عنها نشوء عصابات للسرقة والمخدرات والدعارة.

أولًا: ظاهرة السرقة: مما سبق يمكن القول أن الظاهرة تفشت في صفوف شباب الحي وبالأخص أولئك الذين ينتمون إلى عائلات تعاني أصلا من مشاكل اجتماعية واقتصادية. على سبيل الذكر الشاب (ه.و) الذي ترك مقاعد الدراسة مبكرا وأصبح يخالط الشباب الذين أكبر منه سنًا، والذين يعرفون باحترافهم وممارستهم لمختلف جرائم السرقة، هذا الشاب شيئًا فشيئًا أصبح يمتهن حرفة السطو على المنزل وكون

مجموعة أشرار لهذا الغرض فحسب رواية أحد أفراد هذه المجموعة والتي حكاها لأحد الأصدقاء من الحي، فإن كل العمليات التي تستعمل فيها تقنيات وأدوات وتوزيع للأدوار بشكل صارم ودقيق.

ففي إحدى عمليات سرقة إحدى المنازل بالحي والتي اعتمد فيها على تقنيات:

_ تقنية الاستكشاف والتحري على المكان المراد سرقته:

كانت الانطلاقة بالاعتماد على الأقارب، حيث تكون مجالس السمر العائلية والتي تفشى أسرار الآسر حيث يصرح كل طرف ما لديها من مجوهرات وأموال وفي أحيان حتى الأماكن التي أودعوا فيها أغراضهم، هنا يستخدم أحد أفراد هذه العصابة أحد المقربين بطريقة مباشرة بالإيحاء أو بطريقة غير مباشرة يستغل سذاجته ليحكي ما جرى خلال زيارته لهؤلاء الأقارب وما دار بينهم ويستدرجه في الحديث ليحصل على ما أراد من أخبار ليستعملها كمعلومات أولية يجمعها ليستغلها للإيقاع بالضحية دون الانتباه ولو حتى للمقربين والذين استخدموا في عملية التحري هذه.

والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل تلجأ كذلك إلى استخدام الأطفال كونهم أكثر تطفلا في الدخول إلى البيوت سواء تعلق بأقاربهم أو غيرهم فهم يستعطون النفوذ إلى البيوت عن طريق أقرانهم للعب معهم وبحكم براءتهم يطلعون أكثر من الكبار كون البيوت التي يدخلونها لا يرتاب سكانها من هؤلاء كونهم براءة، وذلك هو حال هذه العصابة فقد استدرجتهم وعرفت منهم أين وضعت الأموال والمجوهرات والأغراض الثمينة.

بعد جمع هذه المعلومات الأولية تأتي مرحة الاحتراف والمتمثلة في:

السارق المتتبع: انطلاقا من السارق المتتبع يبدأ العمل الاحترافي وهنا يتم اللجوء إلى أحد أفرادها، هذا الفرد يكون متميز بحيث يقوم بدور طفيلي وفي نفس الوقت

يتقمص دور المحقق فهو يقترب من الأشخاص الأكثر قربا من منزل الضحية سواء كانوا إناثا أو ذكور، هدفه استكشافي للمنزل المستهدف من حيث عدد الأفراد القاطنين به (هل هم كبار في السن أم من الشباب) ، عدد الغرف والمداخل والمخارج للمنزل المؤدية إليه، الجيران اللذين يحيطون به، أوقاتهم خروجهم ودخولهم إليه، أو مغادرتهم منه لقضاء عطلة، هل يتركون أحد لحراسته؟، هل لديهم كلب حراسة أم لا؟ وهل يتوافد عليهم زوار كثر؟، كذلك يهتم أفراد العصابة عن أوقات نومهم يسهرون، أو لا؟ وهل عندهم أحد يسهر خارج البيت بكثرة؟ وإن كان كذلك يقوم بتتبعه لأنه قد يكون هو مفتاح لسرقة البيت– كالقيام بعملية وضع مخدر في مشروب وبالتالي يصحبونه معهم وتوصيله إلى بيتهم ومنهم يدخلون خلفه دون علمه.

أما المرحلة الثانية للتحضير للعملية فهي تتمثل في تحضير الأدوات التي تستعمل في تنفيذ العملية.

أدوات السرقة تتوقف على نوعية السرقة المراد سرقتها في هذه العملية استخدمت العصابة كثيرًا من الأدوات وتتمثل في دراجتين ناريتين، مفتاح براغي، علبة إضاءة، خنجر، مطرقة وعلى العموم هي بعض تلك التي يستعملها الميكانيكي والبناء على العموم.

بعد عملية تجميع المعلومات واستكشاف المكان هنا ينطلق رئيس العصابة في كشف العملية المراد تنفيذها وما دار من حولها من أسرار، فيقوم بتوزيع الأدوار على أفراد العصابة، فالرئيس هو الذي يقوم بالعملية أساسًا وهو الذي يدخل إلى داخل المنزل أو إذا اضطر يدخل معه مساعده الثاني هذا الأخير يكون في الغالب متناول لمشروب مسكر أو أقراص ليدخل في حالة الاضطرار بحيث يكون رد فعله أعنف قد يلجأ فيها حتى القتل كونه في حالة مجردة من العواطف، أما المساعد الثالث فهو يقوم

بالحراسة من بعيد ويكون على حافة التأهب من حيث اللجوء اللوجيستيك أي إجلائهم من المكان.

أما الثالث: فهو يكون الوسيط بين من هم داخل مسرح الجريمة و المشرف على الحراس وتنبيههم عن أي طارئ.

تنفيذ العملية:

قبل البدء في تنفيذ العملية يبدأ أفراد العصابة في التمرن على العملية في التردد على المكان المقصود مرارا قصد تفادي أي طارئ جديد لم يؤخذ في الحسبان في ليلة العملية يقوم أحد الأفراد بجولة بصفة فردية قبل تنفيذها ويبقى ماكثًا متحركًا ثم يعطي الإشارة إلى زملائه بالقدوم بعد الساعة الثانية صباحًا كونه التوقيت المناسب حيث تقل الحركة فيه، وهو وقت الذروة للخلود للنوم.

بالإضافة إلى هذا النمط الإجرامي جريمة السرقة الذي تم سرده وغيره من الجرائم التي تحدث وتقع ونشهدها أمام مرآى الأعين كجريمة الترصد والقتل العمدي، والمتعلقة بحادثة المرأة المغتربة بالمهجر والتي دخلت إقليم الوطن وأبت قضاء عطلة الصيف بمنزلها بحي سيدي غزال، حيث تم الترصد بها ومراقبتها إلى أن تأكد الجاني (والذي هو ابن أختها) أن الضحية باقية لوحدها بالمنزل ومن ثم نفذ جريمته رفقة عصابة مكونة من مجموعة أشرار ولديهم سوابق عدلية.

كل هذا ترك في نفوسنا عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وعدم الشعور بالأمان في بيوتنا والخوف على أسرنا.

ثالثا: الإخباري الثالث:

مقابلة مع المراقب والخبير الاجتماعي (م، ن) البالغ من العمر 56 سنة قاطن بحي البخاري : تمت المقابلة يوم الثلاثاء 24 ماي 2022 على لساعة: 09:00 صباحا بحي البخاري.

في حي البخاري وسطر ملوك معروف بالإجرام في المخدرات وجل أفراد الجماعة المروجة للمخدرات تنحدر من عائلة في أصلها منحرفة ، فمعظم أفراد هذه الأسر يتوارثون هذه المهنة الإجرامية سواء من طرف الإباء إلى الأبناء أو من و طرف الأخ الأكبر إلى باقي الإخوة . و **المستوى العلمي** لا يتجوز **المستوى الابتدائي،** ولا يمارسون أي مهنة إلا الترويج . فهم يعيشون تحت ظل **البطالة** وهذا ما يؤدي بهم إلى حالات القلق والتوتر والحرمان والبؤس والضجر، كل هذه المشاعر تترجم على الواقع فتنعكس سلبا عليهم فتنوع صفات القسوة والإهمال واللامبالاة مما يجعلهم من المدمنين بالدرجة الأولى فلا سبيل لهم إلا هذا الطريق طريق المخدرات فهو الأنجع في نظرهم .

بالإضافة إلى ضعف في المستوى الاقتصادي فهم يعشون فقر وبطالة وانخفاض في الدخل المعيشي للأسرة، لان بعض أفرادها يتعاطون المخدرات وهم بحاجة ماسة إلى المال ويستنزفون دخل العائلة بشكل مستمر حتى ينعدم وذلك عن طريق أخذه بالقوة تحت التهديد والضرب والعنف أو سرقته يشتى الطرق، وكذا المستوى الاجتماعي والثقافي هذه الأسر تعاني ضيق في السكن وشدة الازدحام بسبب كثرة أفراد العائلة فمعظم العائلات يتجاوز أفرادها الثمانية(08) أفراد داخل الأسرة الواحدة بغض النظر عن الضرر الصحي كانعدام التهوية وأشعة الشمس وانتشار الأمراض ...الخ، ولا يحضون على مكانة اجتماعية مقبولة داخل الحي والمجتمع البسكري ككل

فهم يعتبرون في نظر الآخر أصحاب المخدرات والمشكل والكل يبتعد عنهم ويهمشونهم بشتى الطرق خوفا على مكانتهم الاجتماعية كما قال احد الجيران بالعامية : ((الناس كامل تهرب منهم ويخافوهم ، باش ما يشوهوش صمعتهم على جالهم لأنهم تاع حشيش)).

بغض النظر على مستوى تفكيرهم محدود يكمن في نقل ثقافة الترويج فيما بينهم كما يسودها التوتر والصراع من جراء تصادم المواقف وتعارض الاتجاهات بين أفرادها بسب الاختلاف في الوضع الأسري في حد ذاته ، خاصة تلك الأسر التي يعاني أفرادها من التصدع العاطفي بسبب طغيان رب الأسرة الذي يميل إلى تأدية وظيفة الحاكم المطلق داخل أسرته، بحيث تصبح إقامة الوالدين ومعظم الأفراد إقامة مادية خالية من أية عاطفة، فيسود الشجار ويقل الاحترام ويجد الفرد خاصة الأطفال أنفسهم في مرحلة نزاع وقلق ومن ثم يتكون لديهم شعور بالعداء لما يحيط بهم ومن هنا يبدأ الانحراف والتمرد و التوجه نحو عالم المخدرات و المهلوسات .

وكذلك قلة **الوازع الديني لهؤلاء المروجين للمخدرات** الذي يتجلى في انتشار الكلام المنبوذ والمخل للحياء داخل الوسط العائلي ونقص العلاقة الحميمية بين أفراد الأسرة، واللجوء المتكرر للعنف للحصول على المال ، والضرب المتكرر والشجار المستمر بين أفراد الأسرة وحتى فيما بين أعضاء الجماعة المروجة للمخدرات، مما يؤدي في الكثير من الحالات إلى وفاة احد الآباء أو الأمهات بسبب القلق وارتفع في الضغط الدموي، وهناك العديد من الحالات في حي البخاري وسطر ملوك أصيبت بالشلل النصفي وأخرى بالشلل الكلي .

وحتى البنات من أفراد هؤلاء العائلات منحرفات وليس لهن أخلاق سوية فهن دائمي الاصطحاب لأشخاص غرباء وتصرفاتهن مخالفة للشريعة الإسلامية وللعادات

وتقاليد المجتمع البسكري بصفة عامة. وهناك البعض منهن يمارس مهنة الترويج بالمخدرات من اجل الحصول على المال بسرعة .

وكل الكلام السابق الذكر يتوافق مع أفكار وآراء . " **نيوكوم** " (**Newcomb**) عندما انطلاقا من عنصرين للبناء وتشكيل الأفراد داخل الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية وهما:

1. **العنصر البنائي :** ويشير إلى عملية التفاعل الناشئ مع البيئة الاجتماعية الموكل إليها بهذه العملية والتي تمثل أولا في الأسرة.

2. **العنصر الثقافي :** ويتضح في أن التنشئة تمثل أبرز جوانب التراث الثقافي في أي مجتمع إنساني من حيث كونها وحدة ثقافية تتضمن الأفكار التقليدية التي تثبت صلاحيتها عبر الأجيال لتشكيل الأفراد الجدد في المجتمع طبقا لقيم وعادات وتقاليد وقواعد المجتمع.

تعرف جماعة المخدرات في هذه الأحياء **بالزطلة** ، بداية تقوم هده الجماعة بإحضار ورقة زطلة وتسمى عندهم باسم "الفاية" بمبلغ 10 ملاين وبعدها يتم تقطيع هذه الورقة إلى عدة أجزاء مختلفة الإحجام كما يقولون هم بالعامية : ((نطرف الفاية إلى أطراف)) وكل طرف أو حجم يختلف عن الآخر، ويكون اصغر طرف بمبلغ 50 ألف أي 500دح ، وبعدها الطرف الثاني يكون بمبلغ 100 ألف أي 1000دج إلى غاية الطرف الأخير ويكون اكبر طرف أو حجم بمبلغ مليون أي 10000دج . وكل طرف من الأطراف السابقة يتم لفه في أوراق الألمنيوم. ويتم وضعها في مكان أمن عند شخص واحد فقط ويسمى عندهم هذا الشخص باسم ""علي"" والمعروف عندهم باسم ""توتو"" او ""كاشات"" أيضا وهو اسم الشهرة، كما يقولون هم بالعامية : ((كل طرف للوه في الصوليفان ونخبوه عند توتو و نعيطولو كاشات وهو المعروف بخونا علي)).

حيث يذهب بها علي" توتو" إلى مكان بعيد عن مكان لا يتجاوز الكيلومتر من مكان الصاحب الأصلي أو المالك الأصلي للورقة والمخدرات بصفة عامة ، فهناك مالك واحد فقط المعروف باسم "لمعلم' هو من يشتري هده المخدرات ومختلف المهلوسات الخاصة بالإدمان وهو من يتحكم ويخطط لأنه صاحب المال الأصلي، أما من ينفذ عملية البيع والترويج فهو علي ""كاشات "" ، وهو تحت رقابة لمعلم في كل خطواته .

وبعدا هده العملية يتم كمرحلة ثانية البحث عن الأشخاص الذين يستهلكون المخدرات ، هنا تنطلق عملية الترويج لهذه المخدرات أين يبيعونها لشخص ذو فائدة بالنسبة لهم هو ""مفيد "" ، بمعنى أخر ينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص أصحاب ثقة لكي لا تكون هناك مواشاة بهم عند الأمن.

وعندما يأتي الزبائن لشراء المخدرات يقوم احد إطراف الجماعة بأجراء اتصال هاتفي بعلي""توتو " لكي يحضر الطرف المطلوب وتكون المحادثة الهاتفية عن السلعة بذكر مبلغها وليس نوعها أي يقولوا له:((احضر 50 ألف أو 100الف يا توتو)) ، لكي يكون هناك تمويه إمام الزبائن من اجل عدم معرفة مكان السلعة الموجودة عندهم أو معرفة الاسم الحقيقي لتوتو.

وبعدها في ظرف وجيز يحضر "توتو " ومعه السلعة المطلوبة ويمنحها لزبائن بعد تسليمهم المبلغ المطلوب الذي يحول مباشرة إلى المعلم وبطبيعة الحال هو أيضا يستفيد من بعض الأموال، وتكون عملية الترويج عن طريق الدراجة النارية "" كوكسي"" وهي الأكثر رواجا وسرعة .

هكذا يتم ترويج المخدرات عن طريق شخص واحد وهو علي توتو ، وبعدما تصدق العملية حسب قولهم : ((كي تصدق البيعة)) تبدأ العملية الترويج في مراحل

أخرى متتابعة لسابقتها يتم تطوير هذه الشبكة الإجرامية من طرف المالك الأصلي أين يضيف بعض الأفراد لجماعته إما نساء مابين 20 سنة 35 سنة أو حتى 40 سنة أو أطفال مابين 16 – 17 سنة حسب الاحتياجات التي يردها مالك المخدرات وينتمون إلى أحياء أخرى لكي تتم عملية البيع بنفس الطريقة وتنتقل من حي إلى حي أخرى وهكذا دواليك .

حيث يعرض المالك الأصلي للمخدرات سلعته على الأعضاء الجدد ويمنحهم المخدرات وأيضا بعض المال ويقول لهم : **" بيعوا اوسلكوا بعقلكم** "" وعندما يفشل توتو في البيع وتكثر عليه الديون يتصل به المالك الأصلي و يقولو له بالعامية: "" **يتسلك الديون نتاعك ياتخدم معايا وتسكت وعلابالك** راك بوزت البيعة"" وهنا يكون كعبيد له بدون مقابل لأنهم أصبحوا رهينة تحت سيطرة المعلم وبدون رحمة .ويتحكم ويسطر عليهم في كل مشاكله ، خاصة عندما يكون هناك عراك وصراع بينه وبينه اقرانه من الأحياء المجاورة كحي "" الحوزة الباي أو حفرة كريط، حارة السوامع "" أين يلجأ المعلم إليهم وهم من يكون في الواجهة وهو بعيدا عنهم من اجل الشجار والقتال وتكون النتائج في معظم الحالات وخيمة لأنهم تحت سيطرة المخدرات ولا يوجد وعي كالقتل والضرب الخطير الذي يؤدي الى الموت ويكون الهجوم بالسلاح الأبيض الذي يستخدمونه كالسكاكين الحادة ذات الحجم الكبير والسيوف وبعض المفرقعات النارية الخطيرة .كما يسمونها هم "القنبلة القتالة".

وهكذا تستدرج الضحايا من الشباب الواحد تلو الأخر إلى عالم المخدرات والمهلوسات.

وعندما يرفض ""توتو"" تسليم المخدرات والمال ويهرب بهم يقوم احد الأشخاص الغرباء عن جماعة الإجرام بطلب من المعلم لتبليغ عليه حيث يقدم له المعلم الاسم

الحقيقي والكامل لتوتو مع رقم الهاتف والعنوان الذي تتواجد به المخدرات ويتم القبض علية من الطرف الشرطة وهكذا يتم التخلص منه ببساطة، وتستمر عملية الترويج بنفس الطريقة وكل من يخالف الأوامر سيجد نفسه في قبضة الشرطة ولا يرحم أبدا .

والمالك الحقيقي للمخدرات لا يروج لورقة البافة أو الزطلة فقط والتي تعتبر كنوع مشهور وسريع في جمع الأموال والتحكم بها سهلا .فهناك أيضا العديد من الأسماء المختلفة للمخدرات و المهلوسة المستعملة للترويج مثل : الاريكا وترامادول ، بريغابالين، الحبة الحمرة ، الحلوة، الكيف، شيكولا، البنينة .

هذا ولا ننسى بعض السلوكيات كالاعتداء والتحرش بالفتيات بحكم أن الحي يطل على السوق التجاري المفتوح.

كذلك العنف اللفظي كالسب والشتم، السرقة بما فيها سرقة المنازل والممتلكات والهواتف النقالة، وحقائب اليد وما زاد الطينة أكثر هو تعدد الشقق لممارسة الدعارة وجلب فتيات قاصرات لذلك مما ينتج عنه ملاسنات وألفاظ مخلة بالحياء يكون نهايتها السلوك الإجرامي وهو ما وقع في السنة الماضية بعد رمي الضحية من شرفة المنزل باشتراك مجموعة من الشباب كانوا في جلسة سمر ويتناولون المخدرات وما شابه ذلك، وأردوه قتيلًا بجنب عربته وفرار كل المجموعة من شباب وفتيات في أزقة الحي ومن المؤسف القول في نهاية المطاف أن أحياء مدينة بسكرة تحولت إلى بؤر لإنتشار صور وأشكال الجريمة بعدما كانت توصف بسكرة بالسكرة، اليوم أصبح يقول لها بسكرة البؤرة.

رابعًا: تحليل مقابلات الإخباريون:

من خلال العرض المعمق لتقنية أدوات جمع المعلومات والممثلة في /الإخباريين القاطنين على مستوى الأحياء التي اعتبرت مناطق وبؤر لانتشار الجريمة بشتى أنماطها وتوزعها الجغرافي، يمكننا استخلاص مجموعة من النقاط المهمة والتي يمكن اعتبارها قراءة تحليلية تفسيرية لذلك ومن خلال القول، أن المجتمع المحلي البسكري مرّ بتحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة قد يكون لها تأثير كبير على درجة التماسك الاجتماعي والأسري وعلى درجة تمسك الناس بالقيم والمعايير الاجتماعية التقليدية، ولعل المشاريع الإنمائية والمختلفة التي قامت بها الحكومة الجزائرية وتلك التي ما تزال تقوم بها أكبر دليل على هاته التحولات التي طرأت على بنية المجتمع المحلي البسكري الأمر الذي جعل مدينة بسكرة وجهة لأعداد كبيرة من الوافدين من جهة ومحط أنظار الريفيين أو الساكنين على مستوى الأقاليم الحضرية من جهة أخرى.

قبل سنوات مضت كانت مقولة (الجار قبل الدار) تحكم تفكير الأسر الجزائرية بشكل عام والبسكرية بشكل خاص، حيث استعان الكثيرون بها لنسج العلاقات بين الجيران التي كانت مبنية على الثقة والاحترام والمودة غير المشروطة، إذ كان الجيران يشكلون جسما واحدا لا يختلفون عن أفراد الأسرة وبالتالي تلاشت تدريجيا، حيث يمكن القول انهيار الرابطة التي قطعها الشك والحذر.

حسن العلاقة بين الجيران هي من بين الركائز التي أوصانا بها ديننا الحنيف، كما نصت القوانين الوضعية على ضرورة احترام علاقة الجوار واحترام حقوق الآخرين وحرياتهم إلا أنه يبدو أن علاقة الجوار (في بعض أحياء مدينة بسكرة)، باتت تنزف دماً وتزحف من السيئ إلى الأسوأ بسبب ما يشوبها ووصل الأمر إلى حدّ ارتكاب

الجرائم كالمخدرات ترويج وانتشار، حمل السلاح الأبيض، السرقة، الضرب المبرح، وصولا إلى القتل العمدي، بسبب مناوشات بسيطة.

تلك الجرائم الفظيعة التي لم نعهدها بين جيران الأحياء بالأمس أين كانت العلاقة بينهم تحملها الطيبة و الأخوة، لكن اليوم ما يميزها هو الفتور والعدوانية مما يؤثر على البناء المجتمعي ككل خصوصاً، وأن حسن العلاقة بين الأسر يزيد من التلاحم الاجتماعي والعكس صحيح.

باتت الصراعات و العراكات مشهداً متكرراً بين بعض الجيران وأبناءهم عبر الأحياء ووصلت القضايا إلى المحاكم خصوصاً مع بعض الجرائم المسجلة على غرار المخدرات، الضرب والجرح العمدي وحتى الوصول إلى ارتكاب جرائم القتل على غرار ما شهدناه مؤخراً من جرائم تهتز لها الجبال من همجية الاعتداء الذي تعرض له إحدى الجيران على يد أبناء الجيران الذين هجموا عليه بالخناجر والسلاح الأبيض وقتلوه في عقر داره وأمام مرأى زوجته وأبناءه في مشهد مروع بسبب خردوات مكدسة أمام فناء بيته وأمروه بنزعها بغير حق وكأن الفناء هو ملك خاص لهم خاص لهم، كل هذا بسبب تناول المهلوسات العقلية والمخدرات، وما يميز بعض النفوس المريضة من غل وحقد وكراهية ونقص الوازع الديني.

ويمكن القول أن ما يسجل من قضايا الضرب والجرح العمدي بين الجيران لا سيما النسوة اللواتي يقحمن الرجال والأبناء فيها لتتوسع فجوة الصراعات بينهم، فجيران الأمس كانوا يداً واحدة في السراء و الضراء، أما اليوم فلم يكفيهم التباعد والنفور، بل صار الجار يؤذي جاره لأسباب واهية لا ترقى لأن تكون سبباً في اندلاع مثل تلك المشاكل و الجرائم، فمن قضايا نشر الغسيل إلى النزاعات حول انتشار القمامة بسلالم العمارات، إلى العراك بسبب الدق المتواصل الناجم عن عمليات الترميم إلى

غيرها من المشاكسات الأخرى وهذا ما شهدناه السنة الماضية بالمنطقة الحضرية الغربية (حي الكورس 520 سكن اجتماعي) ونتج عنه إلقاء الضحية من أعلى العمارة بالطابق الخامس من شرفة المنزل وهروب الجناة من نفس العمارة.

فتور علاقات الجوار طريق إلى التفكك الاجتماعي فموضوع العلاقات الاجتماعية الحضرية وعلاقات الجيرة القائمة بين السكان مختلق المناطق السكنية على مستوى القطاعات الحضرية داخل المدينة يكتسي أهمية كبرى في قضايا المدينة، كما يشير مجتمع الجيرة إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة صغيرة تمثل جزءًا فرعياً من مجتمع محلي أكبر منها ويسوده أحساس بالوحدة إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة نسبيًا ومن شأن تلك الصراعات أن تهدد العلاقات الاجتماعية وتقضي على وحدة التلاحم بين أفراد المجتمع الواحد.

فلا بد من رد الاعتبار لوحدة وتماسك المجتمع فقوة علاقات الجيرة بين السكان داخل الأحياء تؤدي إلى التماسك الاجتماعي فيما بينهم عكس ضعفها الذي يؤدي الى التفكك الاجتماعي ومنه فقوة وتماسك وحدة المجتمع من قوة هذه العلاقات وضعفه وتفكك وانهياره من ضعفها لذا كان لزامًا على الجميع أن يحافظ ويعمل مع تقويتها وذلك من خلال التعرف على حقوق الجار وتطبيقها في واقع الأحوال لأنها صمام الأمان للحفاظ على استقرار الأسر ومن خلالها استقرار المجاورة السكنية وبالتالي استقرار المجتمع بأكمله.

والأحياء الفقيرة والشعبية*هي المكان الملائم الذي يتجهون إليه عادة للسكن فيه بسبب الإيجار الرخيص من جهة أو لأن أقاربهم الذين سبقوهم في الهجرة يتجهون عادة للاستقرار فيه وبالتالي تصبح هاته الأحياء بيئة مناسبة لظهور ثقافات فرعية مختلفة وقد تصبغ الثقافات الفرعية في هاته الأحياء بصبغة خاصة تدفع أصحابها إلى

الوقوع في الجريمة، فهم عادة يتميزون بالفقر الشديد والتفكك الأسري وفقدان المعايير واضطرابها.

فكأن هناك علاقة بين هاته الظروف مجتمعة وبين الجريمة، وهكذا نجد أنه على الرغم من أن التحولات الاقتصادية تهدف بصورة أساسية إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية للسكان إلا أنه يصحبها في الغالب مشكلات اجتماعيه وتكون الجريمة هي أظهر هذه المشكلات وأكثرها بروزاً وأشدها خطراً.

فتكاليف المعيشة في المجتمع الجزائري كلية والمجتمع البسكري خصوصًا في تزايد مستمر، ويدل على ذلك ارتفاع الأسعار للمواد المستهلك، العلاج الصحي...الخ، دون أن يصاحب ذلك زيادة موازية في الدخل ولا شك أن هذه الأوضاع الاقتصادية المتدنية

- المقصود بالأحياء الشعبية: تلك الاحياء التي تتميز بعدم انتظام مساكنها وكثرة أزقتها وانتشار الروائح الكريهة فيها وافتقارها للخدمات والمرافق العامة وارتفاع كثافتها السكانية وأمكنة للفقراء والمهاجرين.

تشكل مناخاً ملائمًا دفع بعض الأفراد إلى ممارسة الجريمة، لأن المستويات الاقتصادية المتدنية تمارس نوعا من الضغط والإحباط على الفرد وتبعث حالة الضغط بالنسبة للفرد أو الجماعة عندما تؤدي كثرة الاحتياجات وتعددها إلى العمل على زيادة مصادر الدخل وعندما يجد الأفراد أنفسهم أنهم غير قادرين على زيادة مصادر دخلهم للحصول على المال اللازم لإشباع احتياجاتهم فإنهم يتجهون في بعض الأحيان إلى استخدام طرق غير شرعية للحصول على المال لإشباع هذه ألاحتياجات فتولد الجريمة وفي ظل هذه الظروف فإنه من المحتمل أن تخلق هذه الفئة لنفسها ثقافة خاصة تبيح بموجبها كل من العداء والكراهية وهذا يفسر انتشار أنماط معينة من الجرائم.

إن نظرة الإدراك العام قد تصدق في بعض الأحيان في تركيزها على الدور الذي تمارسه الرفقة السيئة أو ما يسمى (برفاق السوء)، بالوقوع في الجريمة وتزداد أهميته ضد الدور عندما يكون الأصدقاء من جماعة قرابية واحدة أو من جماعات الجوار التي تتميز بالتواصل المستمر بين أعضائها، وبالعلاقات الشخصية المباشرة وربما يعزى ذلك إلى أن الرفقة أو الفرد قد يحتاج إلى فترة لكي يتعرف إلى أفراد لدبهم ميولات انحرافية وخبرات مشابهة تقريبا لخبراته، ويعانون من مشكلات مشابهة بمشكلاته ومع مرور الوقت فقد يجري بينهم نوع من التنسيق للقيام بأفعال إجرامية مشتركة.

كما يمكننا القول من ناحية أخرى أن ممارسة الجريمة بالاشتراك لا ترتبط بتجمع بشري معين دون غيره وهذا يعني أنه ليست هناك طبقة اجتماعية معينة تمارس الجريمة بالاشتراك يجري التخطيط لها، صحيح أن هناك أفرادًا لهم سمات وخصائص سكانية واجتماعية واقتصادية معينة يمارسون الجريمة بشكل عام ولكن غالبيتهم لا يمارسونها بصورة مشتركة ولا بصورة منظمة على شكل احتراف، وإذا كانت هناك بيئات اجتماعية غالبًا ما يكون ردة فعل لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة دون أن يتخذوا من الإجرام حرفة وعندما يصبح التغلب على هذه الظروف السيئة أمرًا ممكنًا فإن دوافع الجريمة لديهم إلى أدنى درجة ممكنة.

إن الظروف والأوضاع الأسرية تشكل مناخاً اجتماعيًا ملائمًا للوقوع في الجريمة ولعلّ من أبرز الآثار السلبية هو تشرد الأبناء أو انفصالهم عن أسرة التوجيه التي تعتبر المصدر الأساسي في تربيتهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية مقبولة وفي توجيههم وتنظيم تصرفاتهم بصورة تنسجم مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الكلي، فهي كذلك من أهم الجماعات الاجتماعية الأولية التي يتم عن طريقها تمثل الفرد لهذه القيم والمعايير وامتثاله لها، فانفصال وهجر الوالدين لآسرهم أو وفاة أحد الوالدين، قد ينجر عنه فقدان الجو الاجتماعي الملائم لنموهم (الأبناء) نفسيًا واجتماعيًا وخلقيًا، الأمر

الذي قد يدفعهم إلى ممارسة أنماط انحرافية وإجرامية في غياب الدر الأساسي الذي تقوم به أسرة التوجيه في التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة.

فالوضع الأسري وما يقابله من ظروف اجتماعية صعبة تعيش الأسرة في ظلها قد تشكل بيئة ملائمة للجريمة فطلاق الوالدين والانفصال كما ذكر سابقًا، وبالتالي فالوضع لعب دورًا في دفع بعض الأفراد ممن ينتمون إلى هذه الأسرة إلى ممارسة الجريمة كذلك وفاة أحد الوالدين أو كلاهما وبين التصرفات الإجرامية، نظرًا لافتقارهم إلى أقوى سلطة موجهة لتصرفاتهم في ضوء القيم والمعايير المقبولة اجتماعيًا وبخاصة في مرحلة مبكرة من العمر (السن) فعيش أفراد الأسر لا تخضع لسلطة الأب ومن توجهات قيمته في ضوء القيم والمعايير الاجتماعية السائدة يعزز ويلعب دورًا كبيرًا في توفير مناخ ملائم أمام بعض الأفراد لممارسة تصرفات انحرافية مختلفة مآلها حتما الوقوع في الجريمة.

خلاصة:

ما يسعنا القول في الأخير أن هاته الفئة من الاخباريين (المراقبون الاجتماعيون) يعتبرون كركيزة أساسية في بحثنا هذا وهو ما وثق الصلة بيننا وبينهم لما يتمتعون من شأن ومكانة داخل جماعة الحي، حيث يمتلكون رصيدا هائلا من الاخبار والمعلومات سيما ما تعلق منها بالباء الثقافي والاجتماعي لساكنة الإحياء وصولا الى الحصول على معلومات كافية ومفيدة والتي خصت موضوع الدراسة وهذا ما زاد إثراءًا وتعمقًا للموضوع.

النتائج العامة للدراسة ومناقشتها

1. النتائج العامة
2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات
3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والمشابهة

الاستنتاج العام

. النتائج العامة:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

1. بعد تحليل المعطيات و المقابلات مع عمداء الشرطة اتضح أن هناك تباين فيما يخص الكتلة الإجرامية المسجلة بين المدينة و الريف، و يتجلى هذا الاختلاف الموجود بين إجرام الريف و المدينة من خلال عدد الجرائم المسجلة على مستوى مديرية الأمن لمدينة بسكرة.

2. تتوزع الجرائم في الفضاءات التجارية الحضرية التي تتميز بالازدحام.

3. الطابع العمراني للمدينة له دور في انتشار الجريمة، حيث يوفر للفاعل بيئة خصبة لارتكاب جريمته دون الوقوع في أيدي رجال الأمن.

4. تعتبر جريمة الاعتداء على الأشخاص كالقتل العمدي و التعدي و التحرش أكثر انتشارا في أحياء مدينة بسكرة.

5. تتوزع جريمة السرقة و ترويج المخدرات بالأحياء الفقيرة و الغير مخططة.

6. أما فيما يخص الجريمة ضد الأسرة و الآداب العامة، و الاعتداء على الأصول و الأفعال المخلة بالحياء و الاغتصاب و التحريض على فساد الأخلاق أكثر انتشارا وفي ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة.

7. يتبين لنا أن الفئة العمرية المحصورة ما بين (18-35) هي الأكثر في ارتكاب الجريمة، و هذا ما يؤكد التأثير الكمي و النوعي للسن على الجريمة.

8. أن الحالة المدنية (الحالة العائلية) لها تأثير في مستويات الجريمة حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات أن فئة العزاب أو المطلقين أكثر إجراما مقارنة الفئات الأخرى.

9. للمستوى الثقافي والتعليمي تأثير على مستويات الجريمة، حيث تبين لنا من تحليل المعطيات أن المتورطين في الجرائم هم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط ودون المستوى.

10. كما أن للحالة المعنية تأثير نوعي على الجريمة من حيث انعكاسها على مستوى المعيشة، مما يدفع الأفراد على ارتكاب الجرائم.

11. نستنتج إن أكثر الأماكن و الأحياء التي تشهد ارتفاعا في عدد الجرائم بمدينة بسكرة هي العالية الشمالية، حي 300 مسكن بالعالية، الحي القصديري بالعالية، حي طابق الكلب، حي البخاري، حي سطر الملوك (الحفرة) ، العطيلة، حي باب الضرب، حي سيدي بركات، و بعض الأحياء بمنطقة يسدي غزال .

12. لخصوصية المنطقة تأثير على النمط الإجرامي فالظروف البيئية والجغرافية تلعب دورا في تفشي الجريمة.

13. هناك مجموعة من العوامل المساعدة على تطور و انتشار و توزيع الجرائم بمدينة بسكرة منها: الفقر، البطالة، انعدام المرافق الترفيهية، غياب المراقبة الوالدية، وعدم تكافل الجهود المجتمعية لتحقيق المعادلة الأمنية.

2. مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

من خلال القراءة والتحليل والتفسير للمعطيات توصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة للدراسة، فقد يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين النتائج والتساؤلات باعتبار أن الظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان ولذا فإنه يؤثر تأثيرا غير متساو وغير متكافئ على الأفراد في الأماكن والأزمنة المختلفة التي يعيشون فيها، ومن خلال العلاقة بين الأفراد والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية و هاته العلاقة في تغير

مستمر وتنشأ عنها ظواهر (الجريمة) كنتيجة لعمل التفاعل الاجتماعي والايكولوجي وبالتالي يمكننا القول أن هاته الأبعاد الاجتماعية (علاقات الجيرة، حب الزعامة والسيطرة، في الحي، الفوارق الاجتماعية) وما لها من عمليات متتابعة لظاهرة الجريمة وتوزعها مكانيا ونوعيا.

فالشباب يمارسون الجريمة نتيجة للاحباطات الكبيرة التي يتعرضون لها نظرا لعدم توفر المرافق على اختلاف وظائفها، والتي يقضون فراغهم ويطورون مواهبهم ومشاريعهم، وذلك من خلال حرمانهم من الوظيفة وإبراز الذات، حيث أثبتت الدراسة أن كل الشباب البطال يمارس العنف كتعبير عن الحاجة الاقتصادية، وهو ما يفسر انغماس الشباب في عالم الجريمة كالمخذرات، القتل، السرقة، الاغتصاب، التهديد، الابتزاز هروبا من واقعهم الاقتصادي الضعيف، كذلك الفوارق الاجتماعية جعلت الفئة الحيوية في المجتمع والحي بالخصوص تشعر بنوع من التهميش والإحساس بعدم الرغبة في وجودهم من طرف المجتمع، بالمقارنة مع فئات أخرى بأحياء سكنية مجاورة.

فالمجتمع البسكري يعاني من العديد من الظواهر التي لها ارتباط قوي بمعدلات الجريمة حيث ما يقارب من عدة أحياء يعيشون دون الفقر ومستوى خط الفقر، والفقر المدقع، وتتمثل في أحياء العالية الشمالية (طابق الكلب) الحفرة، العطيلة، حي سيدي بركات، باب الضرب، الكورس.

كذلك البطالة و ارتفاع معدلاتها بنسب كبيرة وبالتالي لجوء هاته الطبقات من المجتمع إلى العنف والجريمة لحل مشاكلها والحصول على حقوقها، مما خلق واقعا اجتماعيا جديدا.

ومما لاشك فيه ومن خلال قراءتنا حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار كارثية على أمن وسلامة الأفراد، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري عموما و البسكري خصوصا، حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع، فهناك جماعات تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة و الاخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات الخاصة وجماعة تروج وتستهلك المخذرات، كذلك التهديد، الابتزاز، الاغتصاب في فترات زمنية تقل فيها حركة الناس (الواحدة بعد الزوال) مع طبيعة المنطقة...الخ وما ينجر عن ذلك من إقتراف جرائم الهتك وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات، فالتفسير الوحيد لهاته الظواهر ويتعلق بالجريمة من حيث التباين المكاني والنوعي هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر عموما ومؤسساته أصبحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجيات كفيلة بالحد من الجريمة في الجزائر ومحاصرتها وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميها وانتشارها على نطاق واسع.

وفي الأخير فهذا الوضع ولد انطباعا عاما لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكاتهم العدوانية وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم في أماكن وأحياء أخرى، وانضمام المزيد من الأفراد على عصبهم وتبني ثقافاتهم الإجرامية، فعلى مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال محاصرة أوكار الجريمة في مدننا وأحيائنا والتعامل مع الحالات الإجرامية بمزيد من الحزم والجدية حتى تتمكن هذه المؤسسات من فرض سلطة وهيبة القانون من جهة، واسترجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى.(انظر الخريطة رقم: (02) التوزيع الجغرافي للجريمة بأحياء مدينة بسكرة).

3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج العامة تبعا لما وصلت له الدراسات السابقة والمشابهة، فالجريمة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد وإنما هناك عدة عوامل تنتظم فيها سواء كانت فردية (داخلية) كالعوامل النفسية والبيولوجية أو عوامل خارجية (اجتماعية) يتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الفرد من التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري انطلاقا من الإجماع بضرورة تفسير الجريمة بنظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهين معا فعندما تطرقنا إلى العوامل الاجتماعية و الديموغرافية كانت وجهة نظرنا تصب في هذا الاتجاه أي تفسير وإرجاع توزعها وانتشارها وحصيلتها إلى عدة أسباب فقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك عوامل تتحكم فيها كوجود الفوارق الاجتماعية داخل الحي السكني، علاقات الجيرة وما يشوبها من سوء تفاهم الأفراد فيما بينهم مع بقية أفراد الحي، كذلك حب الزعامة داخل الإحياء مما يخلق توتر وتصادم على مستوى العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى تداخل الفضاءات الحضرية التجارية كل هاته العوامل بينت أن ثمة تأثير كمي ونوعي على مستوى الظاهرة من خلال التباين المكاني والنوعي وما تضمنته بعض العوامل الأخرى كالمستوى التعليمي، الحالة المدنية، المهنية،...الخ، وهذا ما أبرزته جل الدراسات السابقة من خلال النتائج المتحصل عليها.

4. الاستنتاج العام

على العموم نستطيع القول أن الحديث عن التنظيم الاجتماعي في المجال الحضري هو الحديث عن المدينة بكل مكوناتها وخصائصها وبتنوع أنساق التبادل والتأثير بينهما، فالحي هو كيان إجتماعي ذو أبعاد ديموغرافية، ثقافية، وظيفية وإجتماعية...إلخ. فهو يعبر على تنظيم للأفراد الذين يعيشون فيه وهو المكان الذي

يحي فيه الانسان في مجال جغرافي واجتماعي، كما يمكننا أن نشير في ذلك وما يشار إليه الى جماعة من الأفراد تربطهم علاقات عديدة ويشاركون في المصالح والاهتمامات داخل حيز مكاني وهدفهم السعي نحو تحقيق إستمرارية الحياة والشعور بالانتماء من خلال علاقات تحكمها قواعد ومبادئ معينة وهذا ماعكسته دراستنا هاته ومن النتائج المتوصل إليها باعتبار أن للحي دور كبير في تحديد مستوى الجريمة وتطورها كيفياً وكمياً وما إرتبط بالظروف النفسية، الأخلاقية، الاقتصادية، الاجتماعية التي أثرت بشكل كبير ومخيف كل ذلك يقودنا للقول أن سوء التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري له علاقة بتفشي وتطور الجريمة وتوزعها في عدة أحياء دون أخرى انطلاقاً من خصائص البيئة الحضرية والميل نحو الجريمة، وكذلك الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل الاحياء وما يخلق وينتج عنه عنف حضري وما يتضمنه من حرب الشوارع وتشكل الزعامة وحب السيطرة.

فالتنظيم الاجتماعي داخل الاحياء وما رافقه من سوء العلاقات وتعقدها وتشابكها أدى إلى تأثير كبير ورئيسي في إحداث وبروز العنف والسلوكيات الاجرامية عند الشباب وهذا ما أكدته أغلبية مقابلات المراقبين الاجتماعيين وخبراء الامن بمدينة بسكرة باعتبار سلوكياتهم ردة فعل لحالة الإحباط الكبير التي يعاني منها الشباب (إقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا...) نظراً لعدم حصولهم على المكانة الاجتماعية اللائقة بهم والملائمة لمرحلتهم العمرية وما تتطلبه من تلبية الحاجيات الأساسية من أجل تنمية أفكارهم وتطويرها والتي تعود بدورها بالفائدة عليهم وعلى المجتمع ككل.

فالتعرض لضغوطات الحياة المختلفة (النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية...) وكذلك الرغبة في الاستقرار وإيجاد مكانة في المجتمع (ابراز الذات) وهو الهدف الذي لم يتحقق لهم، بل كان حافزاً لهم لتشكيل ثقافة مضادة للمجتمع ككل وكذا إقبالهم على ممارسة السلوكيات العنيفة ومن ثم الوقوع في الجريمة بكل أشكالها كرد فعل يترجم

الضغوطات الاقتصادية، الاجتماعية والمعيشية وعدم التكيف وعدم الرضى عن لظروف السائدة في هاته الأحياء وكأسلوب حياة نظراً للتنشئة الأسرية التي تلقوها في أسرهم في تلك البيئة والرفقة التي ترعرعو في وسطها.

الخـــاتمة

كخلاصة لكل ما سبق ذكره نجد أن ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري لها حيثيات كبيرة ومتعددة لا يمكن فهم تفاصيلها إلا من خلال التعمق أكثر في دراسة المجتمع الجزائري عموما، و البسكري خصوصا، فالجريمة تتميز بالتعقيد وتتواجد في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، الأخلاقية والاجتماعية وهذا نتيجة للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري ككل، والتي أحدثت خللا في النسق الكلي مما أدى إلى بروز الكثير من الظواهر الإجرامية من حيث التوزيع والتباين المكاني والنوعي، فلا وجود لخط فاصل بين الفرد وبيئته فالتفاعل بينهما يبلغ حدا كبيرا الإنسان نتاج تفاعل متميز بين النواحي الحضرية، القيمية الاجتماعية، باعتبار أن الجريمة وتوزيعها لا يمكن تفسيرها بعامل واحد وإنما هناك عدة عوامل تتحكم فيها تتمثل في بعدين أساسيين، فالبعد الأول إجماعي وذلك من خلال الخلل الوظيفي الذي يلحق بواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وذلك بغياب بعض الوظائف داخل هذا النسق، أما البعد الثاني فهو اقتصادي ومن مؤشراته عامل البطالة الذي استفحل في صفوف الفئات الشبابية وهذا ما يدفع ببعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم قصد تحقيق أهداف مادية بطرق غير مشروعة.

فزيادة معدلات الجريمة في الوسط الحضري يعطي انطباعا بعدم توفر الأمن داخل الأحياء، وقد يؤدي ذلك إلى الشعور بالخوف وهو ما من شأنه أن يؤثر على السلوك الفردي والجماعي لأفراد المجتمع ويعطل الحياة الاجتماعية أو يربكها.

كما يمكننا القول أن هذا الارتفاع و التوزع يجعل المواطن يلاحظ تفشي الجريمة مما يؤدي ذلك إلى اختلاف الرؤيا عن الواقع واختلاف حقيقة معدلات الجريمة في المجتمع بين المواطن والأجهزة الأمنية المعنية أو السلطات القائمة على ذلك، كما إن عدم الاهتمام بمعالجة الجرائم الحضرية والتصدي لها يؤدي إلى التأثير على الحياة الاجتماعية المنتظمة ويؤثر في النظام الاجتماعي في الوسط الحضري، كما يبقى

التباين في توزعها من حيث (الحجم، النوع) يأخذ منحى تصاعديا وبالتالي يترك مجال الدراسة والبحث فيها على مستوى البحث الأكاديمي ومخابر الدراسات السوسيولوجية من أجل التعمق أكثر.

كل هذا جعلنا نستخلص مجموعة من **التوصيات والاقتراحات** على النحو التالي:

1) ضرورة مشاركة المجتمع في الوقاية من الجريمة مبدأ مجتمعي وعليه فإن للسكان دور أساسي وفعال في الرفع من مستوى الأمن بالتعاون مع رجال الأمن داخل الأحياء السكنية لما يقع بها من عنف وحرب شوارع.

2) ضرورة تكثيف البحوث الأكاديمية في هذا المجال والوصول إلى نظريات خاصة بخصوصية المجتمع حتى تضمن معالجة صائبة وناجعة للظاهرة.

3) إزالة أو تأهيل مناطق السكن الفقيرة والعشوائية التي بها بؤر للأمراض الاجتماعية مع ضرورة الاهتمام برفع المستوى الاجتماعي كخطوة رئيسية للقضاء على أبرز بؤر تركز الجريمة.

4) تعزيز الوازع الديني لدى الأفراد والأسر وتوعيتهم بضرورة السير وفق المعايير التي ارتضاها لهم المجتمع وقوانينه، والسير كذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي التي تنهى عن الأفعال والسلوكات غير السوية.

5) إعادة النظر في مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة وذلك بتدعيمها الدائم من طرف المسئولين وتوعيتهم الدائم بأهمية الدور المنوط بهما وإشباع الحاجات الأساسية لأبنائها عن طريق تنمية أساليب التنشئة الاجتماعية.

6) تدقيق الإحصائيات المتعلقة بالجريمة بغية معرفة توزعها بالمجتمع ومناطق انتشارها أكثر، حتى يمكن قراءة العلاقة بين المعطيات السوسيوديمغرافية لهذه الأحياء بوجود الظاهرة وانتشارها، فمن خلال الإحصائيات والمعطيات يمكن بحث العلاقة بين الجريمة والأحوال الاقتصادية، والأسرية، والكثافة السكانية داخل الأحياء الحضرية

وضرورة تكامل الهيئات المكلفة بجمع الإحصائيات حتى تكون هذه الإحصائيات مرآة حقيقية للمجتمع.

قائمة

المصادر و المراجع

1. إبن خلدون: المقدمة: تاريخ إبن خلدون،الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1984.

2. أبو الروس أحمد: أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها، المكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، 1996.

3. أبي الفضل جمال الدين إبن منظور: لسان العرب، ج 21، دار أدب الحوزة، إيران، 1405 ه.

4. حسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2018.

5. أحمد الخشاب: الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي، القاهرة، 1971.

6. أحمد حويتي وآخرون: علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، مكتب الملك أثناء للنشر، المركز العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.

7. أحمد سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، ط 2، مصر، 1997.

8. أرب يعقوب طوقان: التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها–دراسة في الجغرافية الاجتماعية–،رسالة ماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

9. إسماعيل بن حماد الجوهري: الصِحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حققه أحمد عبد الغفور عطار، ج 5، دار العلم، ط 4، بيروت، 1987.

10. إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004.

11. أطلس بيانات العالم: إحصائيات الجزائر، تم الاسترداد من: https//:ar.kroema.comتم الاطلاع يوم 20.03.2021 على الساعة 21:32 .

12. أفييريونوس: الإنسان و المدينة، مجلة علم المعرفة، العدد22، 1996.

13. آل سعود عبد الرحمان بن سعد: الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2018.

14. إياد عاشور الطائي: تخطيط المدن في الوسط العربي دراسة تراثية في مطلع القرن الرابع هجري، دار دجلة، عمان، 2010.

15. باسمة جاسم خنجر: التنظيمات الاجتماعية، https: carts.tu.edu.iq //تم الاطلاع يوم: 26.03.2022، على الساعة:15:11.

16. باسمة جاسم خنجر: التنظيمات الاجتماعية،sd.carts.tu.edu.iq/images https// تم الاطلاع يوم 2022/03/28، على الساعة: 16:08

17. بطرس البستاني: محيط القاموس اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1983.

18. جمال حمدان: جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة، د ت ن.

19. جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، ج 3، دار المؤلفات القانونية، بيروت، لبنان، ، 1963.

20. حامد الطاهر بدوي محمد : الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كوردفان- دراسة في الجغرافية الاجتماعية-، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2008.

21. حسان محمد ندير جرستاني: إدارة المستشفيات، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، الرياض، 1990.

22. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

23. حسين علوي ناصر الزيادي: جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دار الحصاد، دمشق، سوريا، 2015.

24. حيدر عبد الرزاق كمونة: العلاقة بين التحضر والجريمة، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1997.

25. خلف حسين الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم, د.ط, الدار العلمية للنشر, الأردن 2012.

26. خلف حسين علي الدليمي: تخطيط المدن- نظريات- أساليب- معايير وتقنيات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

27. رانيا عادل محمود محمد أبو السعود، جغرافية الجريمة بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2016.

28. رجاء محمود أبو علام: مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط4 ،دار النشر للجامعات، القاهرة، 2004.

29. رضا فرج: شرح قانون العقوبات الجزائري الأحكام العامة للجريمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1976.

30. رؤوف عبيد: أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة، ط 8، مصر، 1989.

31. زعروري طارق: التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية بالجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،مجلد 01، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

32. زهران حامد عبد السلام: علم نفس النمو الطفولة و المراهقة، عالم الكتب، القاهرة، 2017.

33. سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983.

34. سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ب، 2019.

35. سعدي ناصف، علم الاجتماع الحضري ،المفاهيم- القضايا- المشكلات، جامعة عين تتمس، 2006.

36. سمر محمد أبو غالي: استراتيجيات التطوير الحضري لمراكز المدن، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2013. بتصرّف.

37. سميرة عبده المعاري: نظريات السلوك الاجرامي، مجلة الأمن و الحياة، عدد 170.

38. السيد الحسيني: المدينة- دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981.

39. السيد الحسيني: النظرية الاجتماعية ونظرية التنظيم، دار المعارف، ط9، مصر،2017.

40. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة و الانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

41. السيد عبد العاطي السيد: الإيكولوجيا الاجتماعية مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1980.

42. السيد علي شتا: علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، مصر، ط2، 2014، ص ص 19- 20.

43. سيف الإسلام شوية: المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، العدد 12، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

44. صابر عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، جامعة الملك فيصل، المملكة السعودية.

45. صالح إبراهيم الصنيع: التدين علاج الجريمة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993.

46. صالح سالم باقارش، و عبد الله علي الانسي: مشكلات و قضايا تربوية معاصرة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط3، د.ب، 1996.

47. عاطف عبد الفتاح عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985.

48. عبد الأحد حريمة فرحات السبتي: المدينة في العصر الوسيط –قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الإسلامي– المركز الثقافي العربي،بيروت، 1994.

49. عبد الفتاح الصيفي، محمد زكي أبو عامر: علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1975.

50. عبد الفتاح محمد وهبية، في جغرافية العمران، د.ط، دار النهضة العربية، لبنان، 1972.

51. عبد القادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، القاهرة، 2007.

52. عبد الكريم أبو الفتوح درويش: نظم المعلومات الجغرافية والتنمية ومكافحة الجريمة، القاهرة.

53. عبد الله سالم الدراوشة: أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2014.

54. عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلوالمصرية، د.س.

55. عبد المولي سيد شوريجي: تـــأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

56. عتيق علي علوه: البطالة والجريمة في المجتمع الليبي، مجلة جامعة سيهاء العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 01، ليبيا، 2007.

57. عدلي السمري و آخرون: علم اجتماع الجريمة و الانحراف، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

58. عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1994.

59. على عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع التنظيم، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

60. علي بن هلهول لرويلي: الأزمات تعريفها –أبعادها–أسبابها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

61. علي سالم احميدان الشواورة: المدن تضخمها، سلبياتها، وتخطيطها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

62. علي عبد القادر القهوجي: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

63. غانم عبد الله عبد الغني: البغايا والبغاء و دراسة سوسيولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990.

64. الماضي حمد محمد بن حمد: القضاء في جرائم الأحداث، كتاب الرياض، الرياض، 2000.

65. محمد إبراهيم السيف: الظاهرة الإجرامية في ثقافة و بناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي و خصائص الاتجاه الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

66. محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، الأردن، د.س.

67. محمد الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، 1979 ط 3.

68. محمد الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار النهضة للطبع، مصبر، 1992.

69. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، 1988.

70. محمد بن بكر بن منظور:لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، المجلد 12،393ه.

71. محمد بن عبد الله المطوع: الجديد في علم النفس الجنائز، مطبعة الجبلاوي، الرياض، 2000.

72. محمد توفيق محمد الحاج حسن: أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"،أطروحة ماجيستير، في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

73. محمد حامد الطاهر بدوي: الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية -، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008.

74. محمد زكي أبو عامر: دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1993.

75. محمد سلامة غياري: الانحراف الاجتماعي للمنحرفين ودور الحداثة الاجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986.

76. محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1979.

77. محمد محروس الشناوي و عبد الرحمان محمد السيد: العلاج السلوكي الحديث أسسه و تطبيقاته، دار قباء للطباعة النشر و التوزيع، القاهرة، 1998.

78. محمد مدحت جابر: مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة، مجلد 30، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية، 2002.

79. محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

80. محمود عقل: مقدمة في علم الإجرام دراسة في علم اجتماع الجريمة، د.ب،1991.

81. محمود محمد مصطفى: شرح قانون العقوبات (القسم العام)، ط: 8، دار النهضة العربية، 1969.

82. مزيا عيساوي: واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري، مذكر لنيل شهادة ماجستير في شعبة علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

83. مصطفى العوجي: دروس في العلم الجنائي، الجريمة و المجرم، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980.

84. مصطفى زيكيو، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر.

85. مصطفى مدوكي (2013-2014)، مفاهيم عامة حول المدينة، بسكرة- الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

86. معاوية سعدون: أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر- جذورها، واقعها، أفاقها، مجلة عمران، العدد 16، 2016.

87. معجم مجاني الطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت: 1996.

88. مكتب فلاح للدراسات المعمارية والمعمارية: مخطط شغل الأراضي1، المنطقة الغربية، 2014.

89. موريس هالبواك: المورفولوجيا الإجتماعية، ترجمة حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

90. مونوغرافية ولاية بسكرة: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2020.

91. نبيل السمالوطى: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق، جدة، 1983.

92. نجيب بوالماين: الجريمة والمسألة السوسيولوجية -دراسة في أبعادها السوسيوثقافية والقانونية- شعبة علم إجتماع التنمية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

93. هادفي سمية: سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، سكيكدة، ديسمبر 2014.

94. وزارة العدل الجزائرية: قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

95. وندل فرنش وسيسل بيلي جونير: تطوير المنظمات، ترجمة وحيد بن حمد الهندي، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2000.

96. وهيبة عبد الفاتح محمد: في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

97. يونس بوزيان: ارتفاع معدل الجريمة خلال سنة 2017، العين الإخبارية ،الجزائر، تم الاسترداد من al-ain.com/artile/algeria.high-cime-ratei، يوم 2021/03/26.

98. Anne Rolin(2001), « Anthropologieurbaine ».

99. Françoise paul-lévy- marion segaudM anthroprlogie de lespace ,centre de cr éation industrielle- centre georges pompidou, paris, 1983.

100. G. Fortin ; «La sociologie urbaine au Quebec» ; in Sociologie et société ; Volume IV; nº1

101. J.C Chamberedon, M.Lemaire,« Proximité spatiale et distance sociale : les grands ensembles et leurs peuplement» ; in Revue française de sociologie, XL, I, 1970.

102. Jean remy : sociologie urbaine et rurale- l'espace et l'agir, éditions l'harmattan, paris, 1998.

103. Joseph.l: ecole de chicago, naissance de l' écologie urbaine, champ urbain1979.

104. P.Bourdieu : « effets de lieu « in : la misère du monde ; Ed du seuil ; paris 1993

105. R.Bastide, anthropologie appliquée, Ed. Payot, paris, 1971.
106. ROUX. Cours de droit criminel .français .tl. .1927.
107. Vidal .Cours de droit criminel et de sciences PUF paris 1979 .

الملاحـــق

تاريخ وتوقيت إجراء المقابلة	مكان إجراء المقابلة	أسئلة المقابلة
جوان 2020 من 14:00 إلى غاية 16:00 مساءا	تم إجرائها مع عميد الشرطة بالمديرية الولائية للأمن الوطني لولاية بسكرة	س1/ ما هي الفئات العمرية التي تقوم بالإجرام على العموم في مدينة بسكرة؟
		س2/ ما هي الأماكن والأحياء التي تتوطن فيها الجريمة والتي يمكن اعتبارها أوكارا لها في مدينة بسكرة؟
		س3/ ما هي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بمدينة بسكرة؟
		س4/ ما هي العوامل التي تساهم في تنوع الجرائم في البيئة الحضرية (مدينة بسكرة)؟
		س5/ كيف تأثر خصوصية المنطقة على النمط الإجرامي السائد فيها؟
		س6/ هل هناك تباين مكاني لانتشار الجريمة ونمطها (تباين بين أقطار المدينة؟
		س7/ كيف يمكن تفسير الأنماط الإجرامية السائدة على ضوء التركيبة الاجتماعية؟
		س8/ هل تكثيف دوريات المراقبة للأحياء تكون آلية تلقائية مبرمجة أم تكثف أثناء وقوع جرائم؟
		س9/ هل يمكن القول أن للظروف المناخية (زمنية/ موسمية) عاملاً مؤثرا في ارتكاب الجرائم؟
		س10/ هل للفضاء الحر والتجاري غير المخطط دور في تزايد نسبة الجريمة بمدينة بسكرة؟
		س11/ هل للتصميم العمراني للأحياء والسكنات علاقة بالتوزيع

		الجغرافي لنمط الجريمة؟
		س12/ هل يمكن القول أن الأحياء الفقيرة و المهمشة وكراً للجريمة على عكس الأحياء الأخرى؟
		س13/ من خلال وظيفتكم وتجربتكم المهنية الأمنية ومن خلال مجهوداتكم هل ترون أنكم حققتم الهدف المرجو (الحد من الجريمة)؟
		س14/ على حسب رأيكم واستخلاصاً لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟
		س15/ على حسب رأيكم واستخلاصا لما سبق ما هي الطرق المنتهجة للتخفيف من انتشار الجريمة بمدينة بسكرة؟

ملخص الدراسة:

إن محاولة تحليل خصائص التنظيم الاجتماعي الحضري على مستوى النظم أو الأنساق المهمة الأساسية في ذلك، لأن التصور كيف يعيش الأفراد وكيفما يتفاعلون فإن طريقتهم في الحياة وأنماط تفاعلهم لا تسير حسب ما أفق بل تعكس في نهاية الأمر مجموعة من الأنماط والسلوكيات وذلك تحت تأثير عوامل مختلفة ومتداخلة تلك السلوكيات وردات الأفعال تكون منافية لمنظومة القيم وعلى رأسها الجريمة ومالها من عواقب وانعكاسات وخيمة على مستوى الفرد الأسرة والحي الذي تتوزع فيه وفقا لتباين المكاني والنوعي أو ما يطلق عليه بالتحديد التوزيع الجغرافي للجريمة وهذا ماقمنا به في دراستنا هاته من أجل معرفة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والجريمة بمدينة بسكرة من خلال توزعها الجغرافي من حيث أنماطها وتباينها في أحياء المدينة وإجراء جملة من المقابلات مع مختصين على مستوى المديرية الولائية للأمن الوطني لولاية بسكرة وصولا إلى جملة من النتائج العامة مع إبراز وتوضيح بعض التوصيات والاقتراحات فيما يخص الظاهرة .

الكلمات المفتاحية: التنظيم الاجتماعية،المجال الحضري،الجريمة، التوزيع الجغرافي للجريمة.

Abstract

Thepresentstudyattemptedtoanalysethe characteristics of the social urban organisation in terms of its systems and layouts. The lifestyle and interaction of the individuals cannot process as expected, yet it reflects behaviours and patterns that are influenced by different and intertwined factors. These behaviours and reactions can oppose and negate the system of values departing from crime, its aftermath and negative effects on the individual, family, and neighbourhood. These effects are distributed according to their spatial and qualitative disparity, or more specifically the geographical distribution of crime. The study sought to uncover the relation between the social organisation and crime in Biskra City in terms of its geographical location, in terms of its patterns and disparity of the city neighbourhoods. A series of interviews were conducted at the level of the National Security of Biskra City. As result, we concluded the main results, recommendations and suggestions related to the phenomenon.

Keywords:*Social organisation, urban domain, crime, geographical distribution of crime*